الفصل الخامس

تجديد الهوية الوطنية ـ الحالة العراقية

- المعارضة وتجديد البنية الفكرية
- الهوية العراقية الممزقة
- الشيعة والمشكلة الطائفية في العراق
- قضية كردستان الكبرى وحقوق الفئات العراقية
- ملاحق معلوماتية عن إشكاليات الوضع العراقي وتنوع الفئات اللغوية والدينية والمذهبية

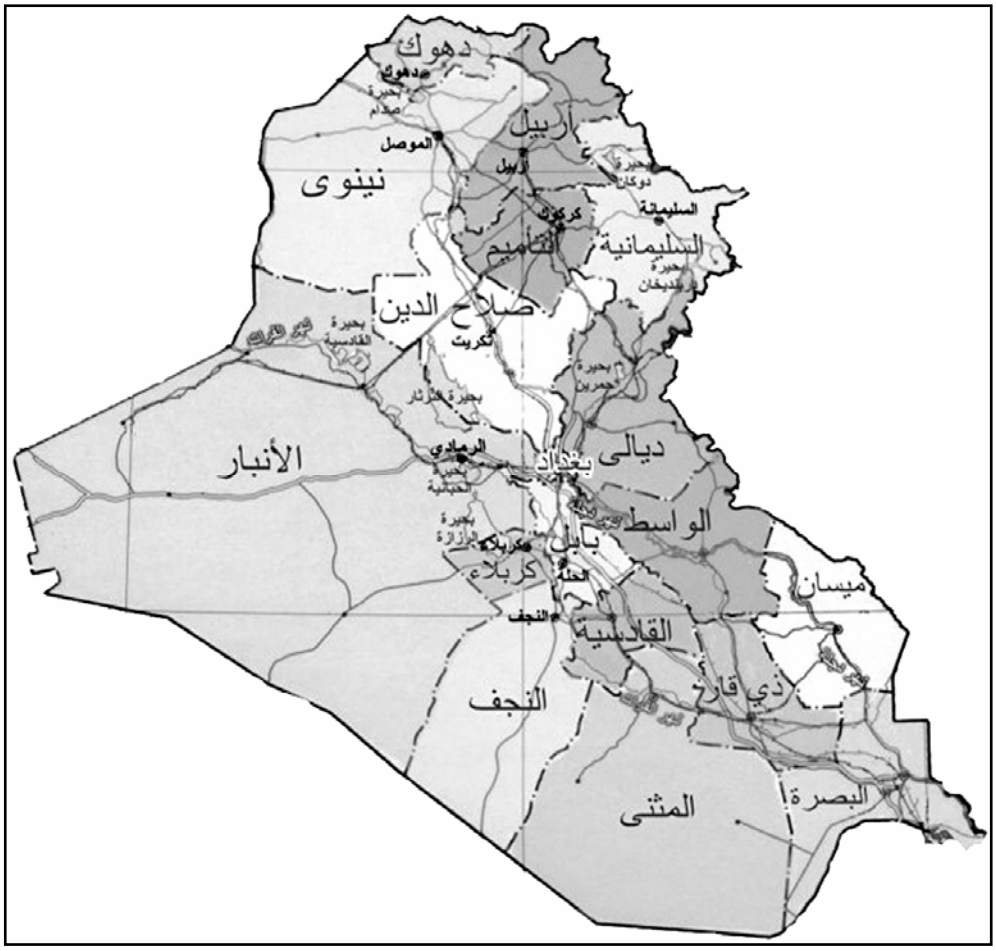

التقسيم الاداري الحالي للعراق

المعارضة العراقية والبناء الفكري الجديد

«صرخت عشتار كامرأة في مخاض :
كيف انتهت الى طين تلك الأيام القديمة..»
كَلكَامش

التاريخ يثبت أننا شعب ذو خيال مبدع خلاق، ولعل قرون الحقبة المظلمة وأجيال التجارب الدامية عمقت فينا الخوف من التفكير والإبداع في رؤية الواقع. تعلمنا ان نستخدم خيالنا وحسنا النقدي المتمرد في مجالات الشعر والفن وتفاصيل الحياة الحسية والروحية إلا في الواقع السياسي ـ الاجتماعي. جردة سريعة لتاريخ الحركة السياسية والدولة العراقية الحديثة منذ تكوينها عام 1921 حتى الآن تكشف عن شبه الغياب للبحث الفكري السياسي. يكفي القول أن جميع ما أبدعته الحركة السياسية حكومات وأحزاباً طيلة عقود انتاجها الفكري لم يعادل ما أنجزه باحث متخصص واحد (على سبيل المثال العمل الكبير الذي أنجزه الباحث الفلسطيني ـ الأمريكي حنا بطاطو عن تاريخ العراق السياسي ـ الاجتماعي الحديث). بل إن هذه الحركة كانت قاصرة حتى عن الاهتمام بترجمة ما يكتبه الآخرون عنا، وفي معظم الأحيان يتبرع أشقاؤنا الشاميون بالقيام بهذه المهمة.

طبعاً يمكن الحديث عن دور القمع والإبادة الوحشية المستمرة ضد المثقفين خصوصاً الذين يقتربون من حرمة الدولة وتوابعها الفكرية. ولهذا كان الابداع في الفن والأدب أقل خطراً من البحث الفكري والسياسي. يبدو أن ديمومة الحالة خلقت شروط تكرارها حتى لدى الذين يرفضونها أساساً. فجميع أطراف الحركة السياسية استطابت لحالة الكسل الفكري هذه ووجدت التعويض عن ذلك بترجمة و «تعريق ـ أي جعلها عراقية» الشعارات والأهداف الكبرى مع بعض التلاوين والرتوش العراقية. ويتم إضفاء البعد الفلسفي العميق على هذه الشعارات عن طريق الاستشهاد بمصادر وتحليلات كبار المفكرين الخالدين والمبجلين من أجانب وعرب ومسلمين، حسب الطلب.

في هذا المجال نحن متخلفون حتى مقارنة بأشقائنا وجيراننا. العجيب أنه حتى حزب البعث الذي يحكم العراق منذ عقود ويستحوذ تماماً على الدولة والمليارات والمؤسسات الإعلامية

والآيديولوجية، لم يستطع أبداً تكوين ولو نصف مفكر عراقي بعثي بمستوى المفكرين البعثيين القادمين من البلدان الشامية! حتى المحاولات التلقائية الصغيرة كان يقمعها جسدياً أو يدفعها الى الصمت. جميع كبار المفكرين الذين اعتمدهم الحزب هم من أشقائنا الشاميين: منيف الرزاز أردني (لسوء الحظ لم ينج من الاعدام)، الياس فرح وميشيل عفلق من سوريا. ولعل صدام حسين هو «المفكر» العراقي الوحيد الذي أنجبه حزب البعث وسمح لنفسه أن لا يصمت وأن يبقى طليقاً وحياً أيضاً!

الحركة السياسية العراقية بجميع أطرافها لم تخلق مفكريها. لهذا فإنها حتى الآن لم تنجح في خلق أي تيار فكري ـ سياسي أصيل ومزروع في الواقع العراقي. ونشكر الله أن هناك دائماً من الأشقاء والأصدقاء من يفكر نيابة عنا: بعثنا وعروبتنا صنعها لنا الشاميون، واشتراكيتنا جلبناها معلبة من موسكو وبكين وهافانا، وإسلامنا لا زال يصنعه لنا إخواننا الإيرانيون(*)، أما ديمقراطيتنا فها هو الغرب يهبها لنا معطرة ببارود وإذلال...!

المثل العراقي والعربي يقول: (لا يحك جلدك مثل ظفرك). فالاقتباس والتعلم من الآخرين أشقاء وجيراناً وحتى أعداء، أمر جيد ومقبول، لكن خصوصية الواقع والأحداث تفترض الأصالة في الكشف والتحليل لا التقليد والتكرار. رؤانا خارج الزمان والمكان. برامجنا وشعاراتنا ثابتة لا تتغير سوى تواريخ إصدارها. بيان الحزب الفلاني الصادر في أعوام الخمسينات يصلح مع تغييرات طفيفة ان يصدر في أعوام التسعينات. كل جيل ينقل عن الآخر وكل حركة تنقل عن الأخرى. كسل فكري مع إصرار عجيب على غرور الابداع الزائف. رغم كل هذه الفواجع والكوارث في بلادنا ورغم كل المتغيرات الفكرية والسياسية في العالم، ليس هناك غير ترجمة إخبارية لما يقال في الخارج. لا حوارات ولا مناظرات ولا مؤتمرات فكرية ولا نقد ولا إعادة نظر بأي من الطروحات العتيقة المقدسة(**).

مثال ساطع على هذه الحالة يكفي استطلاع كم من القضايا التي نتداولها منذ أجيال في أحاديثنا ـ غير المعلنة ـ، بينما هي ملغية تماماً من حواراتنا الرسمية وبيانات وتصريحات أحزابنا: قضية الكويت ـ مثلاً، منذ فجر التاريخ وهي محل تداول جميع اتجاهات وانتماءات العراقيين. منذ طفولتنا وحتى

---

* نستثني هنا تجربة المفكر العراقي الشهيد ـ محمد باقر الصدر ـ الذي يعتبر المفكر الوحيد الذي أنجبته الحركة السياسية العراقية حتى الآن، وأن الثورة الأيرانية حسب اعتراف الكثيرين هي تطبيق لأفكار الصدر.

** إن نقدنا العميق هذا لايمنعنا من الأشادة بالمبادرات الفردية من قبل المثقفين العراقيين من أجل الحوار والبحث.. لكنها تبقى فردية ومتأخرة وبحاجة إلى دعم واستمرارية.

الآن ونحن نستمع الى أهالينا يتحدثون عن تبعية الكويت للعراق ويتحسرون على ضياع هذا الجزء. جميع الحكومات العراقية ملكية وجمهورية حلمت بعودة الكويت للعراق... رغم كل هذا وبقدرة قادر ظلت هذه القضية أبداً غائبة عن تنظيرات وبرامج الأحزاب والحكومات. بل العجيب انه حتى نظام صدام والبعث لم يكتب أو يفكر أو يلفظ سطراً واحداً بشأن الكويت قبل أن يغزوها! يبدو أن الكفاح والحرب والموت لدينا أسهل بكثير من التنظير والكلام!

هناك أمثلة عديدة لمثل هذه القضايا المطروحة دائماً في نقاشاتنا الشخصية، لكنها مغيبة تماماً عن تنظيراتنا وحواراتنا المعلنة والرسمية: قضية التمايز السياسي والطائفي بحق الشيعة والأغلبية الجنوبية. تفاصيل وإشكالات الفئات الدينية واللغوية، وحقائق العلاقات بين العرب والأكراد والطروحات الانفصالية المعروفة وغير المعلنة. الفترة الملكية والمشاريع التي يتقول بها الكثيرون.. وقضايا أخرى نتداولها جميعنا ولكننا نفضل وضعها تحت الطاولة لأن الحديث بها يثير الشجون. ثم (وهذا هو الأهم) أننا دائماً نميل الى الصمت والتستر كأشخاص مرضى كل منهم يخشى أن يكشف علته لجاره فيستحيل الصمت آفة تفتك بهم واحداً بعد الآخر.

حالتنا السياسية تجد تعبيرها الفاجع في حياتنا الاجتماعية من خلال علاقاتنا مع بعضنا البعض نحن العراقيين في المهجر. في جميع القارات وفي أية جالية عراقية تستمع دائماً لنفس المشكلة: الحزن والألم بسبب عدم القدرة على الالتقاء والحوار بين بعضنا البعض، لأن اللقاء والحوار مهما كان اجتماعياً وصداقياً يؤدي في أغلب الأحيان الى الخراب والى العنف والدم حتى كوارث الوطن وعذابات المهجر عمقت فينا عقدة الصمت. أي حوار مهما كان حيادياً وجمالياً كفيل بمس جراح الخيبات وإيقاظ وحش النكبات الذي يمسخ في لحظات كل جميل وانساني: الحوار يستحيل الى جدل، والحكاية الى رد وإفحام، والرأي الى مسامير صدئة، والضحكة الى سهام مسمومة .. وفي النهاية تنمسخ جلسة الحب الى صورة مصغرة لحال الوطن: حقد وغيرة ونميمة وانفجار مرتقب! قمع الدولة من ناحية وفردانية قادة الحركات السياسية من ناحية أخرى وضعت المثقف أمام خيارين لا ثالث لهما: إما تابع ومفسر ومزوق لإرادة السياسي، وإما خصم مهمش ومبعد ومنبوذ اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً طبعاً.

رغم التشرد والعوز وإذلال المنفى فإن معظم المثقفين العراقيين لا زالوا يمتلكون إصراراً رائعاً على ديمومة الابداع وعشق الوطن. لكن ثمة صمت شاحب يكبر ويهيمن يوماً بعد يوم، باستثناء أقلية من الذين ما زالوا في ساحة الحوار والنقد والمطالبة، فإن الأغلبية الساحقة قد

التجأوا الى الصمت الحزين اليائس. رغم تمردهم على ما آلت اليه حالتنا، إلا أنهم ارتضوا الإدانة السلبية التي ترفض حتى الدخول بالموضوع؛ إذ يعبر بعضهم عن خلاصة رأيه في الحالة ببضعة كلمات هي خلاصة الخلاصة :

« ـ الحالة تعبانة.. دعنا عن الموضوع».

ومهما حاولت لن تجد إلا التشكي والسأم من الذي جرى ويجري، والغياب التام للحوار والتحليل الموضوعي، وفقدان الأمل بأي مشروع حضاري في الأفق.

تجربة السنوات الأخيرة للمنفى أبرزت خاصية يتمتع بها المثقف العراقي موروثة منذ عهد سحيق : ذلك الشغف الشفاف بسمو الانسان والتاريخ، لكنه شغف مخدوش بجرح لا يندمل من احساس أصيل بلا جدوى الحياة. وهذا هو سر الصراع الأزلي في أرواحنا المنفصمة. في انتصاراتنا وملذاتنا يسمو فينا الانسان والوجود؛ وفي إحباطاتنا وخيباتنا تنزف أرواحنا بذكريات اللاجدوى وقدرية الفناء، وترانا في هزائمنا نعلنها بعبثية لا ترحم كما أعلنتها من قبل سيدة الحانة لكلكامش :

«لقد قدرت الآلهة الفناء للانسان.

واستأثرت بخلود الحياة

فاملأ بطنك بملذات الطعام

وابتهج ما شئت ليل نهار..

فهذا هو نصيبنا من الدنيا!»

من أجل ثقافة مستقلة ونقدية وسلمية

غياب التفكير والحوار عن حياتنا السياسية والاجتماعية صار داءاً يتأصل فينا يوماً بعد يوم. بناء الديمقراطية في بلادنا لا يمكن أن يوكل الى شركات أجنبية متخصصة. الديمقراطية يشيدها الديمقراطيون المؤمنون حقاً بالمشروع الديمقراطي. ولكن الحالة الروحية والفكرية والسياسية للأسف لا توحي بأننا نجحنا فعلاً بخلق فكر ديمقراطي عراقي أصيل مع نخبة مؤمنة وقادرة بتلقائية على الحوار والتبادل والانفتاح. هذه حقيقة قاسية ومرة، تزعج الجميع وخصوصاً رجالات حركاتنا السياسية.

غياب الحوار والتفكير الأصيل والواقعي جعلنا منذ عقود نتخبط في دوامات من التيه. جميع حركاتنا السياسية أنهكتها صراعات أسبابها لا تمت الى الواقع بصلة. ضيعتها العموميات والشعارات التي تتشابه حتى بمفرداتها: ثوراتنا الجمهورية والديمقراطية والقومية والاشتراكية، لم تكن إلا إعلانات موت لهذه الشعارات: حروب أهلية ودولية خاسرة، واصلاحات اجتماعية ممسوخة، ومليارات ثرواتنا الوطنية استهلكتها التنمية الحربية والبوليسية وعبقرية القمع. جميع قضايانا ما زالت هي هي، بل تفاقم تعقيدها: لم تكفنا إشكالات الانقسام الاجتماعي والسياسي والقومي والديني، والآن يضاف الى القائمة انقسام جديد وخطير اسمه الانقسام الطائفي!

معارضة النظام الحالي في بلادنا، لا تعني فقط معارضته سياسياً، انما اساساً معارضته حضارياً وعقلياً. طرح بديل تاريخي حقيقي لمعضلة دولتنا ومجتمعنا. اعادة النظر في جميع المحرمات والمقدسات التي تراكمت على طريق تفكيرنا. ممارسة التعددية الفكرية والسياسية والحوار النقدي الصريح مع الذات ومع الآخرين، قبل مطالبة الدولة بممارستها. يكفينا منذ اجيال ونحن نكافح الأنظمة السيئة بمشاريع سيئة، ونطيح بظالم لنأتي بظالم آخر.

إن المطلوب منا جميعاً البدء بحوار حضاري وانساني يأخذ بنظر الاعتبار الغايات التالية :

أولاً ـ من أجل الديمقراطية وخلق تيار فكري مستقل :

اذا كانت الاتجاهات السياسية وتنظيماتها أشبه بالأحجار التي يتكون منها البناء العقلي لأي شعب، فان الذي يجمع صرح هذه الأحجار ويشدها الى بعض هو الفكر والثقافة المستقلة. الثقافة المستقلة هي البحيرة التي تطفو عليها وتمخر عبابها سفن الأحزاب. سر تشتتنا الروحي والسياسي يعود أساساً الى فشلنا في خلق فكر وثقافة عراقية مستقلة ومتخلصة من هيمنة الطروحات الملتزمة بالمعنى الحزبوي والضيق. واحدنا تعود أن يطرح رأيه ليصف في خانة الاتجاه والتنظيم الفلاني، وإلا فان تهمة العمالة للحكومة جاهزة حسب القياس. الصمت لتجنب أوجاع الرأس أمر منصوح به دائماً ... وهذا ما آلت اليه الحال.

وفي الجهة المعاكسة، فإن ثمة حالة قد تنامت بين المثقفين المستقلين والمبتعدين عن الارتباط الحزبي، هي نوع من الاحتقار والاستخفاف المتعالي بجميع الطروحات الملتزمة، ليبلغ حد الحقد أو التعصب وبالتالي الوقوع في الحزبية المضادة. يصل الأمر الى حد اتهام جميع الأحزاب والاتجاهات بالخيانة والعمالة للقوى المحلية والأجنبية؛ ليفهم من هذا ان صاحبنا وحده المسيح المنقذ والجميع ما هم إلا نسخ مكررة من يهوذا.

والحال فان المطلوب لا هذا ولا ذاك. الحوار والقبول بالتنوع والاختلاف هو المطلوب. ان من يدين الحركة السياسية ورجالاتها على كل هذه الأمور يجب أيضاً أن يمتلك ما يكفي من ضمير وصدق وتواضع ليحترم فيهم المخلصين والصادقين في ايمانهم والحالمين بالأفضل والأجمل والذين نذروا زهرة شبابهم في السجون والتشرد والحرمان الوحشي. من لا يؤمن بالشيوعية يمكنه أن يحترم فيها ذلك الحلم الجميل الذي منح أجيالاً كاملة عنفواناً رقراقاً وأملاً بالمستقبل. أما الملحد فانه يستطيع تقدير حاجة الانسان للإيمان بإله عادل جبار يمنحه القوة والأمان لمواجهة غدر الزمان. المستقل يمكنه ان يتفهم المنتمين والملتزمين لأنهم ربما أكثر حرصاً منه على انقاذ الوطن. من يعشق المدينة ليس مضطراً أن يحتقر الريف ؛ وبانتظار نور الشمس ليمضي المرء في مسامرة القمر.

ثانياً ـ من أجل النقد الذاتي واعادة تقييم تاريخ الدولة والحركة السياسية العراقية:

إن تخلفنا في معرفة ماضينا سبب ونتيجة لتخلفنا في معرفة حاضرنا، ثم فشلنا في وضع برنامج واقعي وممكن لانقاذنا من كوارثنا وتوجهنا نحو مستقبل أقل مأساوية. بكسل فكري قياسي نستمر باختصار تاريخ دولتنا وشعبنا عبر شعارات من الشتم أو المديح. حقبة طفولتنا نطلق عليها (العهد الملكي المباد)، وحقبة مراهقتنا الجمهورية وطيشنا الثوري أغرقناها في طوفان الألقاب الرنانة. أضفينا على تجاربنا الخائبة مسحة وطنية هي مزيج من مأساوية التصوف الآسيوي ونرجسية البطولة الأوروبية: جميعنا ضحايا وجميعنا أبطال. أما كوارثنا ومشاريعنا الدامية فلا أحد مسؤول عنها، لأننا كلنا مسؤولون عنها. حتى الآن لا زالت أحزابنا تدين المذابح التي عانت منها وتعتبرها ردة ونكسة، أما المذابح التي قامت هي بها فتعتبرها انتصارات وكفاحاً ضد الحاقدين من الرجعيين أو الملحدين أو العملاء.. الخ. إن تغيير الحاضر لن يتم إلا بالايمان حقاً بتغييره. وهذا الإيمان لن يكون ما دامت الروح ملوثة بأكاذيب الماضي والتستر على آثامه. الشعوب والجماعات مثل الأفراد، لن يكون الانسان سوياً وطبيعياً في حاضره إلا بعد كشفه عن ماضيه وانفتاحه على ذاته من أجل تخطي الذكرى وانقشاع الرؤيا.

لنعترف على الأقل أن غبار الماضي لم يزل يحجب عنا رؤية الحاضر.

ثالثاً ـ من أجل نبذ العنف وسيادة الحوار وقدسية الكفاح السلمي :

كل الشعوب تمر بحياتها في فترة يسودها العنف والدم. ولكن دور المثقفين كان دائماً رافضاً للعنف من أي كان. ولا تحل الكارثة في أي شعب إلا عندما يصبح العنف والسلاح مبدءاً مقدساً يدافع عنه حتى الشعراء الذين يدمعون لمرأى الفراشات وطيور البطريق!

النظام لدينا أسطورة عن سلاطين أرادوا امتلاك الخلود بتعاويذ القبور ونهش القلوب وارتداء الجلود والنوم على قرع الحروب. أنه نظام أسطوري حقاً، الى حد غدا له أمراً طبيعياً جداً بل وحتى شاعرياً وجميلاً أن يكتب على جدار جميع مدارس العراق ذلك الشعار البعثي الأقرب الى التعويذة الأسطورية العجائبية:

«وطن تشيده الجماجم والدم

تتهدم الدنيا ولا يتهدم..!»

أمام ثقافة الجماجم هذه، ماذا طرحنا نحن المعارضين والمعترضين على سلطة الخراب، أي بديل ثقافي روحي...!؟ وكأن حالة العنف قد سحرتنا بأسطوريتها. عذابات التجربة وقسوة الأحداث ما كفت عن إسقاطنا في قدرية العنف ودائرته الجهنمية. قدسناه وشرعنا نصوغ له تعاويذنا المحدثة: الثورة، العنف الثوري، الكفاح المسلح، حرب المدن، حرب التحرير الشعبية، الانتفاضة المسلحة، الطريق الى السلطة يمر عبر فوهة البندقية، الزحف المسلح من الريف الى المدينة، أو العكس.. والخ. ثم أتانا الإسلاميون ليحيوا من جديد كلمة «الجهاد» ونتفوا عنها كل معانيها الروحية والكفاح بالمال والوقت والكلمة، وأصروا على الحفاظ فقط على معنى الموت والقتال والاستشهاد والعمليات الانتحارية. لا زلنا الأوائل في التسابق نحو الموت. من كردستان نحن أول من تعاقد مع العصيان المسلح الدائم والأزلي، من الجنوب انتفاضات الأهوار لا تكف تخبو وتشتعل، مع الفلسطينيين ثم الإسلاميين فإن العراقيين أول من ساهم بالعمليات الانتحارية.. فضلاً عن تفتق العبقرية العراقية (الرسمية) عن مكتشفات صناعة الحروب والأسلحة الكيماوية والنووية.. حتى صار الكون العرقي والمشرقي يرتج ليل نهار: بالروح بالدم نفديك يا هذا ... بالروح بالدم...!!

كل هذا لم يكف، بل الذي ينتظرنا سوف يجعلنا نتحسر على ما نحن عليه الآن، كل يبتغي تغيير النظام، ثم وبعد؟ إنها مسألة لا تتطلب الكثير من التفكير: معاقبة ومحاكمة أتباع النظام الحالي أمر مفروغ منه، أليس كذلك؟ كل معارض في ذهنه على الأقل ثلاثة أو أربعة سيطالب بسجنهم واعدامهم وفرم لحمهم بعد سقوط النظام، بالاضافة الى قطف جميع الرؤوس التي أينعت في بساتين الحكم. وهكذا فان الثورة تبدأ بأكل أعدائها لتنتهي بأكل رجالها. كم من الآلاف المؤلفة الذين ستدخل السجون، وكم من المشانق ستنصب، ثم كم هم الذين سيهربون الى الخارج ليحلوا محلنا في دهاليز المنفى. والعوائل والأطفال الذين

سيحرمون من معيليهم... كل هذا من أجل العدالة الثورية، لكي نعود من جديد لتمثيل مسرحية الخراب الدائم.

علينا منذ الآن اتخاذ موقف صريح وثابت ضد العنف، واعلان العفو العام عن جميع أتباع النظام. ان الخوف من عقاب النظام القادم يجبر الكثيرين على الدفاع عن النظام الحالي، لأن الخوف يصنع التضامن والقوة. الوعد بالعفو سيكسب الكثيرين الى صفوف المعارضة. والوعد بالعفو يجنب الوطن خطر الحرب الأهلية، لأن الخوف من العقاب يدفع الى الهجوم. ولتكن مثال لنا تجربة التغيرات في أنظمة البلدان الاشتراكية السابقة، فحتى الآن لم يحدث أن حاول أحد أن يحاكم ويعاقب أي مسؤول شيوعي سابق ... وهذا يكفي.

❖ ❖ ❖

يجب إعادة الاعتبار لدور المثقف العراقي في داخل حركة التغيير السياسي، ان حقب القمع والتشريد عمقت الى حد متطرف عملية الفصل بين الحالة الثقافية والحالة السياسية في العراق. اذا كان المثقف يمثل الجانب الروحي الابداعي الجمالي والتنظيري من عملية التغيير فان السياسي يمثل الجانب الواقعي والمباشر والتطبيقي من هذه العملية. وطبعاً هذا الفصل تعسفي وغير حقيقي لأن الروحي والواقعي، التنظيري والتطبيقي، متوحدان في الحياة، لكن الفصل القسري يمكن أن يتم في الظروف التاريخية الاستثنائية حيث يصبح كل شيء في خدمة المالك الاداري ـ السياسي، ويسقط الفكر في الضرورة اليومية، وتستحيل الكلمة واللون واللحن والخيال بكليته، الى مادة خام لانتاج مال وسلاح ومساحيق تجميل للطامحين والمتمسكين بالثراء والجاه والسلطة.

لينطلق الخيال ولتنعتق الروح ولتعد الحياة الى الحوار والتفكير والابداع. ولتعطى الكلمة الى المثقفين في تقرير مصير الوطن. لتعقد المؤتمرات الفكرية، ولتنشر اعترافات السياسيين ومذكراتهم، ولتسجل الحوارات النقدية والتحليلية، ولتصدر البيانات التي تعبر عن مواقف المثقفين. ليطالب المناضلون أحزابهم بفتح الحوارات واجراء مراجعات النقد الذاتي. ليخرج الى العلن الجدل المكتوم والنقد السري وجرد الآثام. لتكن شعاراتنا : كشف الماضي من أجل كشف الحاضر. الديمقراطية مع الذات قبل الديمقراطية مع الآخر بالسلم والحوار والتسامح نكافح العنف والدمار والوحشية. استقلالية القرار العراقي وتعاون ايجابي مع الأشقاء والجيران. انها ليست مهمة السياسيين والحزبيين وحدهم بل هي خصوصاً مهمة المواطنين والمثقفين المستقلين، فنانين وأدباء وحالمين بمستقبل أقل وحشية وأكثر انسانية.

المعارضة ودور المثقفين

ان النقطة الأساسية التي تستحق الذكر في معرض الحديث عن الوضع الثقافي في العراق، أن سلطة البعث التي تحكم منذ عام 1968 تميزت عن جميع السلطات العراقية السابقة بأنها أدركت منذ البدء ضرورة الاستفادة من تجربة ما يسمى بالأنظمة الاشتراكية: السيطرة المطلقة على المثقفين من خلال الاغراء والقمع. لقد جندت السلطة لهذه الغاية مليارات النفط وتقنيات الغرب وأجهزة القمع ومؤسسات الحزب والدولة لشن أكبر عملية «غسيل دماغ» وتجهيل في تاريخ العراق الحديث. حتى وصل الأمر بمثقف السلطة الى حد الهبوط الى ما هو أدنى من الانمساخ الثقافي، الى حضيض الإخصاء الرجولي بالمعنى المباشر للكلمة بحيث صار من الطبيعي للمثقف (ومعه باقي الفئات التابعة) أن يعلن تغزله بالنظام كما تتغزل الجارية بسيدها!!

الذي يهمنا إذن ليس الحديث عن دور السلطة في هذا الخراب، فهذا أمر أصبح من البديهيات؛ إنما الذي يعنينا بالذات هو دور المثقفين والسياسيين المعارضين للنظام والطامحين الى الخلاص من هذا الخراب وإقامة البديل الوطني الحضاري.

إن المراجعة السريعة لنشاط المعارضة العراقية المقيمة في المهجر، وماذا قدمته حتى الآن للحركة الثقافية العراقية المقيمة أيضاً في المهجر، تكشف عن ديمومة هذه العلة رغم حرارة وصدق الطروحات البديلة.

ثمة سؤال واقعي ومباشر يفرض نفسه في هذا المجال: أين هي عشرات الملايين من الدولارات التي قبضتها وتقبضها المعارضة كمساعدات من الدول الأخرى لدعم الكفاح ضد النظام..؟

حتى بالنسبة للفهم الحزبي الضيق، فان الكفاح السياسي لا يمكن ان يستغني عن الكفاح الفكري والثقافي. فهل يكفي لتغيير نظام استبدادي كوارثي واقامة نظام ديمقراطي عقلاني، تلك الصحف والنشريات الحزبية والبيانات الثورية؟ أين هي تلك الأموال الطائلة التي يمتلكها السياسيون والتي لم تستثمر حتى بأصدار كتاب واحد؟ هل فكرت يوماً المعارضة العراقية أن تمنح جزءاً من هذه الملايين لتلك الإسهامات الثقافية الشجاعة التي تخدم القضية العراقية بما يفوق نشاط عدة أحزاب مجتمعة: مثل مجلات «الاغتراب الأدبي» و «الملف» في لندن، و«الجمل» في ألمانيا، و «المدى» في قبرص، وغيرها العديد من الإسهامات الفردية والجماعية الجريئة في أنحاء المهجر العراقي التي تعاني الفقر والكساد. من حق المثقف العراقي ان يستغرب

هذا الاستخفاف والتجاهل لكفاحه اليومي من أجل أن يظل شريفاً ومبدعاً بنفس الوقت. المثقف العراقي يقتطع من مصدر عيشه لينجز مشروعه الثقافي، ولا يسمع من السياسيين سوى الخطب وبيانات الاتحاد والانشقاق والعمليات المسلحة.

نحن متخلفون في هذا المجال حتى مقارنة بأشقائنا الشاميين مثلاً. يكفي أن يجتمع بضعة سوريين ولبنانيين وفلسطينيين في بلد ما حتى تنبثق الصحف الكبرى والمجلات المتخصصة ودور النشر والمنتديات والتجمعات التي تشمل جميع الجاليات العربية! أما نحن فلا بلدنا بملياراته النفطية قادر على الاهتمام بهذا الأمر، لأنه ظل دائماً مشغولاً بتجييش الجيوش وصناعة الكيماويات والنوويات وخوض الحروب الخاسرة. ولا معارضتنا ألتي هي الأخرى مشغولة بالزيارات المكوكية وعقد المؤتمرات الدولية وتكوين الميليشيات المسلحة :

ـ هل فكرت المعارضة العراقية مثلاً بتكوين «دار نشر» تهتم بنتاجات المثقفين العراقيين(*).

ـ هل فكرت المعارضة العراقية بتكوين صندوق لدعم الكتاب والدارسين والباحثين العراقيين الذين يشحذون لقمة الخبز من أجل الجهاد اليومي في الكتابة والبحث والدراسة؟

ـ هل فكرت المعارضة بتكوين لجان من المترجمين والمفكرين والمختصين والباحثين في الشأن العراقي، والاستفادة من ترجماتهم وكتبهم وبحوثهم في تطوير الفكر السياسي العراقي؟

ـ هل فكرت المعارضة بأصدار مجلة سياسية فكرية منفتحة على جميع المثقفين العراقيين، لتطوير الحوار والنقاش في المسألة العراقية؟

طبعاً، مع كل هذه التساؤلات يمكن الإشادة ببعض المحاولات المحدودة التي تحاول انجاز بعض هذه المهمات الكبيرة.

إذا كانت المعارضة العراقية تكافح من أجل البديل الوطني، فإن من أول خصال جميع الحضارات الزاهرة في التاريخ، هي الانفتاح والتنوع الثقافي والديني من خلال منح الحكماء والمثقفين المجال الواسع للمشاركة في تسيير الدولة والمجتمع : «الى جانب السياسيين من ملوك وإداريين وعسكر هناك دائماً الحكماء والمنجمون والرهبان والأطباء والشعراء والفنانين وغيرهم». مثل هذه المشاركة الواسعة بين السياسيين والمثقفين تشهد عليها كذلك جميع الأنظمة الديمقراطية الحالية. وليس من الضروري للمعارضة انتظار السيطرة على الدولة للشروع بمثل هذه المشاركة، بل يتوجب التهيئة لها منذ الآن، من خلال الاعتراف بحرية

* تتوجب الاشادة بتجربة «دار المدى للنشر» في دمشق التي يشرف عليها الشيوعيون العراقيون.

المثقف وإشراكه المباشر في جميع القرارات السياسية. وتشجيع المثقفين (مادياً ومعنوياً) على التجمع وتكوين اللجان وعقد المؤتمرات الفكرية للإسهام بخلق بديل حضاري وثقافي للوضع الكارثي العراقي. لكي تثبت المعارضة العراقية حقيقة مشروعها الحضاري، عليها منذ الآن الاعتراف العملي بدور متميز للمثقفين العراقيين.

ان يتم إشراك لجان المثقفين بصورة أساسية (نشدد هنا على كلمة أساسية) في جميع قيادات ومؤتمرات واجتماعات المعارضة. وهذا هو الشرط الأول لكي تتخلص المعارضة من ضعفها الثقافي والجماهيري، ويكف الخطاب السياسي العراقي عن تبسيطيته وتعنته الحزبي.

❖ ❖ ❖

المعارضة وقضية الديمقراطية

المتتبع لتاريخ العراق الحديث يرى أن مفهوم الديمقراطية كان شائعاً منذ تكوين الدولة العراقية عام 1921. وكانت الدولة وجميع الأحزاب تستخدمه بالمعنى الليبرالي على المثال الانكليزي. وحتى التيارات المختلفة من محافظة حتى يسارية كانت بشكل أو آخر تحاول أن تحتذي بالتيارات السائدة في أوربا الليبرالية. حتى الحزب الشيوعي العراقي ورغم حرمانه الدائم من العلنية، إلا أنه ظلّ متفقاً بالتمام مع طبيعة اللعبة البرلمانية فكان يطالب بحقه بالعلنية والمشاركة. بل إن هذا الحزب حتى عام 1958 لم يصدر أية وثيقة تحث وتطالب بإسقاط النظام الملكي. كانت جميع الأحزاب تدعو الى تغيير الحكومة مع إصلاحات اجتماعية سياسية مختلفة لا تمس أبداً الطبيعة الملكية للنظام.

موت النظام الملكي بدأ بموت فيصل الأول (1933)، ويُعتقد أن الانكليز ساهموا بموته بسبب ميوله الوطنية، ثم اغتيال ولده الملك غازي (1939) بسبب ميوله «الألمانية». أخذ الانكليز يدفعون النظام بالقوة نحو إقطاعي الريف ويعزلونه عن الطبقة الوسطى المدينية: رأسماليين وضباطٍ ومثقفين وموظفين واختصاصيين وغيرهم. لأن الميول الوطنية والراديكالية الاصلاحية لهذه الطبقة كانت تزعج الانكليز. ووصلت قمة الأزمة بالنظام في أعوام الخمسينات عندما تفاقمت عزلته عن الطبقة الوسطى. وهذا الأمر طبعاً كان يدفع أكثر فأكثر بهذه الطبقة نحو التيارات الجذرية والتقرب من الطبقات الكادحة من عمال وفلاحين، وتبني الدعوات الثورية القادمة من الخارج. ان جبهة الاتحاد الوطني من شيوعيين وبعثيين وقوميين (عرب وأكراد) وبقيادة الضباط الأحرار كانت تمثل القطيعة بين الطبقة الوسطى

والنظام الملكي، ووصل الأمر الى القيام بثورة تموز 1958 التي كانت تقليداً للتجربة الناصرية.

مع نهاية الخمسينات بدأت تأثيرات التجربة الناصرية بالاضافة الى التجارب الثورية الأخرى في الصين وآسيا وأمريكا اللاتينية، المدعومة من قبل المعسكر الاشتراكي والحركة الشيوعية والماركسية العالمية. إذ تم تبرير جميع الممارسات الدكتاتورية بطروحات نظرية تعتمد على مفهوم «دكتاتورية البروليتاريا» أو ما يسمى أحياناً بشكل مخفف : «الديموقراطية الشعبية». وهذه التجارب الثورية والمعادية للامبريالية كانت تتفق على رفض الديمقراطية البرلمانية على أمل بناء ديمقراطية حقيقية لكل طبقات الشعب الكادح. وباسم هذا الشعار كانت تدعو وتمارس بدرجات ومسميات مختلفة نظام الحزب الواحد أو القائد. وأحياناً يكون هذا الحزب القائد محاطاً بأحزاب تابعة تحت ستار جبهة وطنية.

ثورة 14 تموز أحدثت قطيعة كاملة مع البنية السابقة للدولة والمجتمع، وخصوصاً في قضية الديمقراطية. الأمر الذي يستحق الانتباه حقاً أن ثورة تموز كانت أشبه باعلان موت لجميع الأحزاب الرسمية والمجازة في العهد الملكي السابق، حتى التي ناصرت الثورة مثل الحزب الوطني وحزب الاستقلال. وهذا يعني بالتالي موت جميع التيارات السابقة التي كانت تدعو الى الديمقراطية البرلمانية. التيارات الجديدة التي هيمنت على الساحة السياسية كانت جميعها تعيش سابقاً بسرية، وهي تتوزع بشكل عام الى تيار شيوعي، ثم تيار قومي ـ بعثي، وتيار ديني ضعيف، بالاضافة الى الحركة الكردية بتياراتها القومية والماركسية. والغريب أن جميع هذه التيارات كانت تختلف في كل التفاصيل وتتصارع فيما بينها الى حد الموت، إلا أنها في الموقف المتردد والحذر إزاء الديمقراطية كانت تتفق دائماً بأسم معاداة الليبرالية والميول الرأسمالية الغربية!

نجاحات حركات التحرر واندحار الاستعمار ثم اندلاع الحرب الباردة وانقسام العالم الى معسكرين متصارعين وانتشار مبادىء التقدم والاصلاح الثوري، كل هذا دفع بمفهوم الديمقراطية البرلمانية الى الانحدار الى أسفل قائمة الأهداف الوطنية. ارتفعت الى رأس القائمة أهداف التحرر من الاستعمار والتغيير الاجتماعي والتصنيع والاصلاح الزراعي وحقوق العمال، بالاضافة الى هدف الوحدة والانبعاث القومي. لهذا فقد سادت الدعوة والتثقيف بالنموذج الثوري الرافض للتعددية و «الانحلال الليبرالي» : النموذج الناصري والسوفياتي

والصيني ثم اليوغسلافي والكوبي. كل هذه التجارب كما نعرف، بالنتيجة كانت تطبق نظام الحزب القائد والفكر الواحد. وهذه الحالة قد سادت وبدرجات متنوعة أغلبية البلدان العربية والعالم الثالث.

الوسطية والنسبية أساس الديمقراطية

في نهاية عقد الثمانينات، من جديد شرعت جميع التيارات السياسية بالاتفاق على هدف الديمقراطية البرلمانية بصورة شبيهة بالحالة التي كانت سائدة زمن الملكية. يبدو أن نهاية المعسكر السوفياتي وسقوط حلم الاشتراكية وفشل ثورات العالم الثالث قد أسقط أهداف التغيير الاجتماعي والاصلاح الثوري الى أسفل القائمة ورفع عالياً هدف الديمقراطية والتعددية البرلمانية ونظام السوق.

أمر طيب أن يسود الآن الحديث عن الديمقراطية في جميع التيارات السياسية العراقية والعربية. لكننا كالمعتاد لم نستطع أن نبتدع الأساس الروحي والفكري لهذه المسألة. ليست مشكلة أننا نتغير حسب الموجة العالمية السائدة، وليست مشكلة أن نكون أشبه بالتلاميذ الذين يقلدون أساتذتهم الكبار، لكن المشكلة أن معظمنا ظلوا غير مجتهدين وحفظة دروس يكررونها دون أن يستوعبوا منها أية معاني تساعد على التطبيق المبدع والأصيل.

إننا حتى الآن نرفع هدف الديمقراطية كشعار ونطالب فعلاً بتطبيقه على الدولة والوطن، لكننا في نفس الوقت نعيش ازدواجية قاسية في الايمان العميق والعملي به. يمكن اكتشاف هذه الازدواجية لدى أكثر المطالبين بالديمقراطية الذين يدعون الى حرية وشرعية وجود الأحزاب والتيارات الفكرية الأخرى، بينما في تفاصيل القناعات وأثناء الحوار الشخصي والعميق مع هؤلاء «الديمقراطيين» نكتشف أنهم معادون ومتألمون من وجود الأحزاب والتيارات الأخرى، الاسلامي مثلاً، قد يعلن منذ أول الحديث عن ايمانه بالديمقراطية ويؤكد دفاعه عن حرية وجود اليساريين والعلمانيين لكنه في التفاصيل يكشف تدريجياً عن وجهات نظره «الشخصية» من أن الشيوعيين والعلمانيين خونة وكفرة ويحق الحد والعقاب عليهم وأنهم ماديون لا أخلاق ولا ضمير ولا دين لهم وأنهم وأنهم، حتى يكشف بالنهاية عن ازدواجية كوميدية عجيبة: الايمان بحرية الآخر، وبنفس الوقت الايمان بشرعية تكفيره وتحريم أفكاره وحتى مقبولية إسكاته وتصفيته. وطبعاً فان صاحبنا الديمقراطي جداً هذا، لا ينسى أن يضيف في خاتمة الحديث: «أنا ديمقراطي ومسألة العقاب والمنع نتركها للشعب...»!

نفس الحالة بالضبط نجدها عند اليساريين والشيوعيين. واحدهم قد يجابهك منذ البداية بايمانه الديمقراطي، لكنه في التفاصيل يكشف عن اعتقاده بأن التيار الآخر، القومي أو الاسلامي، رجعي وبرجوازي ووجوده وقتي وتكتيكي، وأن الفكر الأصح هو الاشتراكية، والشعب الكادح سيكتشف يوماً من هي طليعته الحقيقية التي تقوده نحو المستقبل الاشتراكي، وأن جميع التيارات والأحزاب وقتية وستفقد أهميتها ومصداقيتها مع الزمن ونمو الاشتراكية!

طبعاً هذا الموقف «السياسي» منبثق أساساً من موقف تربوي اجتماعي. يبدو أن قسوة التجارب والمجازر والحروب والتشرد والقمع الدائم، تزرع في روح الانسان وعقله خاصية رئيسية تستفحل الى حد الهيمنة المطلقة: التكتيك والمراوغة وفن إظهار غير الذي يعتقد به، مجاملة وتجنباً للمتاعب وحسب موازين القوى. المبدأ السائد في الحوارات يتلخص كالتالي: لكي أحترم اختلافك عني، اذن يجب عدم الحوار معك. الاختلاف يعني بالنسبة لنا وقف الحوار وتغيير الموضوع. لقد تم التعود على أن استمرار الجدل بين رأيين مختلفين يؤدي عادة الى الغضب وجرح المشاعر وربما الى القطيعة التامة. والمجال الوحيد للحوار، هو بين طرفين متفقين بالرأي. وفي أحسن الأحوال عندما يتم الحوار بين رأيين مختلفين فانه لكي يبدأ ويستمر فيجب اللجوء الى المجاملة والكذب والتملق. لأن الحوار السائد إما مديح ومجاملة، وإلا فإنه خلاف وخصام وشجار خطير. إن عبارة «هذا رأيك وأحترمه.. تستخدم دائماً لإنهاء الحديث وإلغاء الحوار. فالحوار فقط مع الذي نتفق معه ويتفق معنا! »

النقد الوحيد المفضل، إما خلف الظهر وغياب المتهم. إما هو النقد اللامباشر والمبطن أو ما يسمى بـ «لغة المسامير». أي إشعار الآخر بالاختلاف معه دون التصريح المباشر، إنما من خلال العبارات المبطنة والتهكمات، ويصل الأمر الى حد اللجوء الى اختلاق أية حجة للانتقاص من كرامة الآخر وجرحها دون التصريح له أبداً بأساس الخلاف الحقيقي. مثلاً، الحزب الفلاني عندما يعمل جبهة مع الحزب الحكومي الفلاني فانه يجب ان يكيل له المديح والتملق الى أقصى الحدود لكي يوصل له في النهاية بعض النقد المبطن والمؤدب، ولكنه بنفس الوقت (خلف الظهر) يثقف أنصاره ليل نهار بحتمية ذوبان الحزب الحاكم ونهايته مع احتدام الصراع الطبقي!

إن العجز عن استيعاب درس الديمقراطية يكمن في العجز عن استيعاب الذات واحترام الهوية والخصوصية الفكرية للأنا ثم الآخر. حتى الآن لم يستوعب معنى الدين ولا معنى الاشتراكية ولا معنى القومية ولا معنى الاستقلالية الحزبية. هل يستطيع اليساري العلمي أو

الملحد أن يعتبر الدين حالة انسانية وروحية وجمالية ونفسية تمنح الانسان الاستقرار والاطمئنان الى قوة جبارة تحميه وتمنحه الثقة بنفسه وبالوجود؟ هل يستطيع المتدين أن يعتبر العلم والحداثة والأفكار غير المؤمنة تعبيراً عن ميل إنساني وتلبية لحاجة الشك والتساؤل عن ماهية الوجود والبحث عن أجوبة جديدة واكتشافات في الطبيعة والفكر قد تخدم بالنتيجة الفكر الديني نفسه؟ ألا يمكن للعلمي أن يعتبر صلاة المؤمن فعلاً فنياً للاتحاد مع الجميل المطلق.. كما يقوم المتدين باعتبار النتاج الابداعي والفني والأدبي والعلمي أشبه بصلاة ومناجاة مع الضمير الإلهي حتى وإن قام بها إنسان غير مؤمن؟

يلاحظ مثلاً، أن الشخص غير المؤمن بالدين، إما أن يقوم بالتستر والكتمان لكي يعبر عن احترامه لمشاعر المؤمن؛ وإما أنه يتطرف بابراز عدم إيمانه، والتهكم من مقدسات الشعب وحتى تبرير الشتم والسخرية بحجة الشجاعة بالتعبير عن الرأي. الديمقراطية في هذه الحالة إما الكذب والسكوت، وإما التهجم والسخرية! ويظل نادراً ذلك الحوار الذي يأخذ ويعطي، يتفق ويختلف، دون ضعف ولا عنف.

السؤال السائد الذي يطرح لمعرفة وتقييم أي تيار أو شخص: هل هو صح أم خطأ.. رجعي أم تقدمي.. مؤمن أم ملحد.. قومي أم قطري؟ ونتناسى دائماً السؤال الأكثر جدوى: هل هذا التيار أو الشخص يعترف بحرية الآخر وحقه بالاختلاف .. ويعترف بحق الحوار والنقد والتمايز دون إلغاء وتكفير وتخوين. إن المشكلة كانت دائماً في الميل الى التطرف في المواقف والتمسك بالمطلق ورفض مبدأ (الوسطية والنسبية)(*). الذي يختلف عن ميلي هو سيّىء والذي يتفق مع ميلي هو جيد. المسألة الأساسية التي يتم تجاهلها حتى الآن، ان كلمة «اختلاف» لا تعني بالضرورة «التفاضل» أي من هو الأحسن ومن هو الأسوأ بل هي في أغلب الأحيان تعني «التكامل»، أي الفرق بين شيئين يكمل بعضهما البعض. كما لو نسأل أيهما أفضل، التفاح أم البرتقال، المدينة أم الريف، الليل أم النهار، الأحمر أم الأصفر، المرأة أم الرجل.. فالنتيجة النهائية أن جميع هذه المتناقضات ضرورية للوجود ويكمل بعضها البعض. من حق أي انسان أن يتذوق الفاكهة الفلانية ويمقت الفاكهة الأخرى، ولكنه لا يمتلك أي حق باعتبار كل ما يختلف عن طعمه وميله سيئاً له ولجميع البشر.

* لمزيد من العلومات عن مفهوم «الوسطية». نرجوا العودة إلى الفصل الأول من هذا الكتاب.

الديمقراطية الحقة لا تقوم إلا على مبدأ الوسطية، يعني أن يقبل الآخر ليس بدافع تكتيكي ومن باب المجاملة والضرورة السياسية، بل إني أقبله لاعتقادي بأن هذا الآخر الذي يختلف عن ميلي، مفيد وضروري لي وللوطن وللحفاظ على توازن المجتمع والدولة. وحياة الطبيعة تمنحنا أمثلة كثيرة حول مبدأ «تبادل المنفعة». فكم من الحيوانات أو الحشرات التي يتم ابادتها للاعتقاد بأنها ضارة، ثم يتبين بعد ذلك ان اختفاءها تسبّب بتنام قوة وشراسة حيوانات وحشرات أخرى أكثر ضرراً!

إن أول شروط الديمقراطية، هي النسبية في رؤية الوجود وضرورة الاعتقاد بأن الميل الآخر قد يكون هو الأصح، وقد يثبت الزمن أنه أكثر مصداقية، ثم أنه ما دام موجوداً ومقبولاً من بعض الناس، لما لا يكون بالنهاية مفيداً لهم ولي. لو يبادر أي شخص أو طرف ويسأل نفسه، كمن من المتغيرات الفكرية والسياسية مرت بتاريخه؟ وفي كل مرة كان يعتقد لفترة أن هذا المعتقد هو الأصح والأمثل والأفضل بين الجميع، ثم تداول الأمور ليكتشف عقم معتقداته السابقة ويلعن تضحياته ويأسف على الأذى الذي ألحقه بالمعارضين الذين قد يكون هو واحداً منهم الآن!

الديمقراطية تعني وجود حد معقول من الايمان أن الآخر له حق الوجود ليس بسبب منفعي تكتيكي فقط، بل لأنه فعلاً مفيد وايجابي للمجتمع ولي أنا، فرداً وجماعة. لو شبهنا الدولة بالمستشفى الذي يعالج المجتمع، فان طبيب الأسنان مهما كان متفوقاً ومتعصباً لمهنته لا يمكنه أبداً التخيل أن طب الأسنان وحده قادر على شفاء جميع المرضى. أطباء العيون لهم مرضاهم وأطباء القلب وأطباء العظام وجميع الاختصاصات لها ضرورتها وتكاملها مع بعضها البعض. من حق واحد أو مجموعة من الأطباء الكفاح من أجل قيادة المستشفى، لكنهم أبداً لن يتخيلوا يوماً أنهم قادرون على معالجة جميع المرضى والاستغناء عن باقي الاختصاصات الطبية.

هذا هو بالضبط الإيمان الذي ينقص اعتقادنا الديمقراطي. أن جميع التيارات السياسية والفكرية لها أهميتها وفائدتها للمجتمع وهي تتكامل في تواجدها السياسي ــ الفكري ــ الاجتماعي:

ـ التيار الليبرالي: مفيد وضروري للدفاع عن الميول التعددية ونظام السوق والقطاع الخاص وحريةالتجارة وتنوع الاقتصاد والانفتاح على الحياة الغربية المعاصرة.

ـ التيار الاشتراكي (الماركسي واليساري عموماً): مفيد وضروري للدفاع عن الكادحين والمنتجين ونظام التعاونيات والقطاع العام والسيطرة على التجارة والاقتصاد، ثم الانفتاح على العلوم والحداثة ورفض التبعية للسوق العالمية.

ـ التيار الديني: مفيد وضروري للدفاع عن جموع المؤمنين والمؤسسات الدينية وعن الضمير الديني والميراث الروحي للمجتمع وإعادة الثقة بالذات من خلال الإيمان الإلهي واعتماد عظمة الماضي الاسلامي للتعويض عن قسوة وجبروت وهيمنة الحاضر الثقافي الغربي.

ـ التيار القومي: الحقيقة أن التيار القومي يحتوي وبدرجات متنوعة حسب الحزب واختلاف الظروف على خصال جميع التيارات السابقة، فهو قد يكون أكثر ليبرالية، أو أكثر اشتراكية، أو أكثر تديناً. على كل حال هو مفيد وضرروي للمجتمع خصوصاً في الدفاع عن الشعور القومي والمطالبة بالحقوق التاريخية والثقافية والسياسية، إعادة الثقة بالتاريخ القومي والتقارب بين أجزاء الأمة.

جميع هذه التيارات هي مفيدة وضرورية للوطن بشرط واحد: أن كل تيار وحزب يعترف ويؤمن بضرورة وفائدة التيارات والأحزاب الأخرى. تواجد مختلف التيارات والأحزاب من خلال اللعبة البرلمانية أشبه بتواجد النغمات والأصوات المتناقضة المتنوعة والتي تشكل بمجموعها سمفونية منسجمة واحدة. وهنا يكمن الدور الحاسم في الايمان العميق بضرورة التنوع والاختلاف من أجل تشييد هذه الديمقراطية. من حق القومي والبعثي والشيوعي والاسلامي أن يدعو الكل لأفكاره، بشرط عدم الدعوة الى قمع الآخرين. من حق الاسلامي أن يدعو الى الحجاب واطلاق الذقن وتأدية فروض الاسلام، لكنه ليس من حقه أن يجعلها قانوناً يطبق بالقوة على الجميع.

الحرية لا يصنعها إلا الشعب الذي يؤمن حقاً بها، والعبد لن يكون حراً ما دام يجهل حقه بالحرية. وهذا هو الدور المطلوب من جميع الأحزاب ورجال الدين والمثقفين.

❖ ❖ ❖

المعارضة وقضية العنف الثوري

«نصبت مجموعة من مقاتلينا كميناً.. وتمكنت من قتل آمر الرتل و (60) شخصاً من ضباط ومراتب قوات النظام.. نفذ مقاتلونا هجوماً بالصواريخ والأسلحة الخفيفة، وأسفر الهجوم عن قتل وجرح أكثر من (50) شخصاً من قوات النظام! هاجمت قوات النظام مؤخراً مئات

العوائل العراقية من أبناء الأهوار.. قامت قوات النظام بإلقاء كميات كبيرة من السموم في الأهوار الجنوبية!..»

مثل هذه العمليات التدميرية لم تمارس بين طرفين من شعبين أو وطنين مختلفين، بل بين عراقيين من نفس الوطن والشعب والدين، بل حتى من نفس المنطقة والطائفة والعشيرة الواحدة.. إنها حرب مدمرة تجري بين القوات العراقية ومقاتلي المعارضة، وكبش الفداء في هذا القتال دائماً هم عراقيون من الفلاحين والمدنيين، والثروات التي تستنزف والأملاك التي تحرق هي أيضاً عراقية.

الظروف التاريخية والطبيعية جعلت من العراق (وعموم الهلال الخصيب) معقلاً لأولى وأبرز الحضارات والأديان والقوانين والدول، وأيضاً معقلاً للعنف والدم والخراب الأعظم. أسباب نعمتنا وازدهارنا هي ذاتها أسباب نقمتنا وخرابنا: موقع جغرو ـ سياسي عالمي، وتنوع مناخي وعرقي وديني وثقافي، والتوسط بين حضارات الشرق والغرب، بالاضافة الى ازدواجية الرافديين من كرم وخصب ثم طوفانات غدارة وطواعين وغزوات. كل ذلك ظل يضخ في العراقيين توقاً أبدياً الى السمو الحضاري، وأيضاً الى العنف والدمار الذاتي. كانوا أول من بنى وصنع وكتب وقرأ وأبدع الأفكار والعلوم والأديان. وكانوا أول من شيد السجون وقوانين القمع ووسائل التعذيب وأسس الجيوش وغزا الأوطان واستعبد الشعوب.

القرن العشرون أضاف لنا أسباباً جديدة للنعمة، والنقمة طبعاً: النفط... مادة الحياة ودم الأرض وعصارة ميراث الأسلاف.. كان الشر أيضاً، ما جلب لنا سوى جيوش الطامعين ومخابراتهم وتجار أسلحتهم وعلمائهم ليصنعوا لنا ملوكاً وجنرالات وجيوش مخابرات وثورات، وأحزاباً مأساوية.

حتى اليهود، أبناء تاريخنا المشرقي وثقافتنا وعرقنا، بدل أن يكونوا نعمة من أجل نهضتنا ووسيطاً لعلاقة ايجابية مع الغرب صاروا (اسرائيل) نقمة ومصدر تخلفنا ومعقلاً عالمياً لخرابنا.

منذ تكوين الدولة العراقية (1921) لم تتضاعف كمية العنف فحسب، بل إن شكل العنف تغير ووسائل التعبير عنه كذلك. في بدايات الدولة ومحدودية مؤسساتها القمعية كان العنف السائد هو ما يمكن تسميته بـ «العنف الأهلي»، أي العنف الذي تمارسه مؤسسات قمعية لا تمثل الدولة: المؤسسات العشائرية والعائلية والدينية، ثم تأتي بصورة أقل علنية مجموعات المتنفذين والعصابات والأشقياء. ويتخذ العنف شكلاً أوسع في تفاصيل الحياة اليومية بين الأفراد وداخل المجموعات العائلية والمدنية. إذ تسود العقوبة الجسدية في التربية والعلاقات بين

الـصغار والكبـار، بـين النـساء والرجـال، بـين الأقويـاء والـضعفاء، وفي حـل الخـصومات الشخـصية والمعتقديـة. كانـت التعـبيرات الأهليـة عـن العنـف تتمثـل بـالحروب بـين العـشائر والغـزوات وجـرائم غـسل العـار والثـأر العـائلي والـسرقات بالاضـافة الى الجـرائم اليوميـة بـين الأفراد والمجموعات.

مع تنامي قوة الدولة اقتصادياً وعسكرياً كانت جرائم العنف الأهلي تقل لتحل محلها جرائم «العنف السياسي» التي تمارسها الدولة والجيش والأحزاب. بكل بساطة يمكن الافتراض أن نسبة ضحايا العنف الأهلي (العشائري ـ المدني) في أعوام العشرينات ربما تضاهي نسبة ضحايا العنف السياسي (الحكومي ـ العسكري ـ الحزبي) في أعوام الستينات! الذين كانوا يبررون العنف وإبادة الـنفس البـشرية باسـم قـيم الثـأر وغـسل العـار والكرامـة والعـصبية، هـم أنفـسهم الـذين راحـوا يبررون الموت باسم الدولة والمعتقد والشعب والثورة، وفي كلتا الحالتين هنالك دائماً ثمة تبريرات عقلية وأخلاقية وسياسية لهذا العنف والدمار الذاتي.

بعد ثورة تموز 1958، رغم إدانة الأحزاب لقسوة النظام الملكي وإرهابه للجماهير، كانت أطراف الثورة تتغاضى أو تبدي التفهم وربما الإعجاب بالحشود التي ارتكبت جرائم تستنكف الضمائر من نسبها الى الشعب والجيش: قصفوا قصر العائلة المالكة وفتكوا بالنساء والأطفال والحاشية. ثم عربدوا في شوارع بغداد ليفترسوا بهمجية رجالات السلطة سحلاً وتقطيعاً وحرقاً. بينما كانت اذاعة الثورة ومنشورات الأحزاب تصرخ بالديموقراطية والحرية والسلام. بعد الثورة أباح الشيوعيون دماء القوميين والاسلاميين في الموصل وكركوك باسم مكافحة الرجعية وعملاء الاستعمار. الآخرون قاموا بنفس الشيء إذ أباحوا دماء الشيوعيين باسم مكافحة الالحاد والقطرية والشعوبية، بل أصدروا الفتاوي الدينية بذلك. الجميع ينهشون باسم الشعب والوطن. عام 1968 ركب البعثيون السلطة معبئين بخلاصة تجارب الدم السابقة.

يكفي القول أنه ليس ثمة أي بلد من بلدان المنطقة قدم من الضحايا مثلما قدم العراق في الثلاثين سنة الأخيرة، حتى مقارنة بالحرب الأهلية اللبنانية وكفاح المقاومة الفلسطينية: أعداد لا تحصى من ضحايا الثورات الكردية منذ عام 61 حتى الآن، أعداد لا تحصى في مذابح الموصل وكركوك (59 ـ 60)، ثم مذابح الحرس القومي عام 1963، ثم حملات التصفية والاعدام والكفاح المسلح في الجنوب وبغداد في أواخر الستينات. ومع وصول البعثيين عام 1968 وامتلاك مليارات النفط بعد تأميمه، دخل العراق في ثورة حقيقية من تكنولوجيا القمع والدمار، حقق فعلاً قفزة تاريخية في الاستحواذ على أحدث ما اكتشفته أوربا الغربية

والاشتراكية من وسائل وخبرات السيطرة والمراقبة والقمع المتطور جداً. اضافة الى صرف معظم الميزانية في بناء المؤسسات المخابراتية والتجسسية والعسكرية لشن الحروب الداخلية والإبادة الجماعية. بل إن عبقرية السلطة تفتقت عن مكتشفات في هذا المجال فاقت حتى مكتشفات الغرب. مثل استخدام مادة الثاليوم في استحداث سرطان الدم في جسم المعتقل.

ليس صدفة أن المجال العلمي الأول الذي برع فيه علماء العراق وبلغوا فيه مستوى الدول الكبرى هو مجال الطاقة النووية والأسلحة الكيماوية والصناعات العسكرية. السلطة الحاكمة نجحت حقاً في جعل صناعة العنف والحرب حالة ثقافية وعلمية وتكنولوجية ومؤسساتية يعتاش ويستفيد منها الآلاف المؤلفة من العسكر والمخابرات والموظفين والعمال والعلماء والطلاب ورجال الأعمال والشركات الأهلية والدولية.

ليتهم فعلاً استفادوا من هذه الحالة وحققوا الانتصارات التي يبتغونها. لكنهم لم يحققوا حتى الآن غير الهزائم والدمار للبلد والحروب اللامجدية ضد الأكراد والشيوعيين والقوميين وحتى ضد البعثيين أنفسهم بل ضد العشائر والمناطق التي ينتمي اليها رجالات النظام! ثم الحرب ضد ايران، وصولاً الى «أم الكوارث» التي دمرت كل بنائهم الأسطوري.

فشل هذه السلطة يعود أولاً وأخيراً الى اعتقادها أن القوة والعظمة والانتصارات تتحقق بالعسكر والسلاح وحدهما، متناسية أن عظمة أي وطن تكمن في عظمة المواطن نفسه. وأنه على مر التاريخ، الشعوب التي خاضت الحروب وانتصرت كانت تتمتع بصفة أساسية أولى : أن مستوى تطور الجيش متوازن مع مستوى تطور الوطن. وتتساوى في هذا تجارب الشعوب المتطورة وغير المتطورة. إن آيديولوجيا العنف تؤدي الى تضخم المؤسسات العسكرية والمخابراتية والقمعية حتى تشل باقي مكونات الدولة والوطن. وإن كان هذا المثال ينطبق على الدولة فانه كذلك ينطبق تماماً على الأحزاب والمنظمات التي تتضخم فيها الحالة العنفية بحيث ينمسخ التنظيم بأكمله الى جهاز عسكري تسوده روح العنف والبطولة حتى وإن انتفت الأسباب الموجبة لذلك.

بدائل العنف

إن الإقرار بشرعية الكفاح ضد النظام المستبد، لا يعني بالضرورة الاقرار بشرعية الكفاح المسلح وحرب العصابات. صحيح أن أي كفاح ضد سلطة عنيفة مهما كان سلمياً، يعرض القائمين به الى القمع والعنف. لكن المشكلة لا تكمن في الاضطرار للتعرض الى العنف، بل تكمن في تقديس مبدأ العنف وصياغة آيديولوجيا وعقلية وأخلاقية تعتبر العنف أسلوباً ثورياً

شاملاً والقتل وتدمير الذات فعلاً بطولياً! إن خطيئة الكفاح المسلح تتمثل في دفع ضحايا العنف الى ممارسة العنف وتقديم الضحايا والخسائر المجانية، كمن يكافح النار بالحطب!

إن معاينة تجارب الكفاح المسلح في العراق وفي البلدان الأخرى، تكشف عن السلبيات التالية :

1ـ مهما بلغت خسائر الكفاح السلمي، فهي أقل بمئات المرات من خسائر الكفاح المسلح. جميع النتائج الايجابية والانتصارات التي تتحقق عن طريق العنف المسلح، يمكن تحقيقها نفسها وحتى أفضل منها بأسلوب الكفاح السلمي وبخسائر بشرية ومادية أقل بكثير.

منذ عشرات الأعوام والمعارضة الكردية مستمرة في تمرداتها وثوراتها المسلحة وحروبها ضد السلطة وضد بعضها البعض. حتى الآن لم يحقق هذا الكفاح الدامي غير المآسي وتدمير المنطقة وتشريد السكان من قبل الجيش. يكفي الاستشهاد بتجربة ثورة البرزاني الكبرى في السبعينات، انتهت هذه الثورة الى الصفر بمجرد أن وقع صدام والشاه اتفاقهما المعروف. الحركة الكردية كانت قادرة على الحصول على نتائج أفضل وبخسائر أرواح أقل بآلاف المرات لو أنها لجأت وابتدعت وطورت أسلوبها الخاص في الكفاح السلمي.

يكفي معاينة تجربة الشيوعيين في أعوام الثمانينات. آلاف الشبان والشابات من جميع أنحاء العراق تم توريطهم في كردستان والجميع يعرف النتيجة، اذ انتهت هذه التجربة بالخيبة والحسرات على آلاف الضحايا الذين راح معظمهم ضحية عمليات الانتقام التي مارستها بعض الأطراف الكردية.

إن مشكلة الحركات التي تتبع أسلوب العنف، تكمن في تفاقم خضوعها لسيادة العقلية العنفية وانحسار الأساليب السلمية والفكرية الممكنة. حتى يصبح العنف والقتال هو الهدف الذي من خلاله يستمر وجود التنظيم. كم من الحركات المسلحة التي تضخمت فيها ميول العنف فكرياً وعسكرياً، بحيث انتفت فيها القدرة على العيش بسلام حتى بعد الانتصار. والتجربة الأفغانية مثال قريب على ديمومة حالة العنف وسيادته حتى بعد نهاية العدو والسيطرة على الدولة. الحرب الحالية بين الأطراف الأفغانية الاسلامية فاقت بعنفها ووحشيتها حتى الحرب ضد الجيوش السوفيتية! أما التجربة الصومالية فهي لا تختلف كثيراً. لأنها قامت على العنف وعلى الميليشيات، وانتهت الى حرب شعواء بين المعارضين الذين اسقطوا نظام سياد بري، حتى استحال الصومال الى فتات من الدويلات القبائلية المتطاحنة. حتى الثورة الجزائرية بكل الهالة

القدسية التي لا زالت تتمتع بها والاحترام الكبير الذي استحقه شهداؤها المليون والنصف المليون ؛ وها نحن نكتشف مؤخراً وباعترافات القادة التاريخيين أنفسهم من ان هذه الثورة باسم قدسية العنف المسلح ارتكبت الكثير من الخطايا ضد المناضلين الحقيقيين وقدمت الآلاف المؤلفة من التضحيات المجانية وتم بعدها تبرير السلطة الدكتاتورية وصولاً الى الحرب الأهلية التي هي بصورة أو أخرى تتمة للعنف المتطرف الذي قامت عليه الثورة منذ البدء.

تجربة الحرب اللبنانية.. تجربة المقاومة الفلسطينية، التي ما زالت أهوالها ودروسها طرية في الذاكرة!

إن الحركة السياسية العراقية (والكردية) وحتى الآن عاجزة عن القيام بوقفة جريئة ازاء تكرار فشل هذه الثورات وما سببته من دمار وخيبات للشعب الكردي وعموم الشعب العراقي. لا زالت معظم الحركات العراقية تزايد بتقديسها للتجربة الكردية وتعلن تبنيها للكفاح المسلح من كردستان، بل هذه الحالة دفعت الأطراف العراقية لمنافسة الحركات الكردية بخلق البؤر المسلحة في جميع أنحاء العراق وخصوصاً في المناطق الجنوبية.

2ـ رغم بطولة منفذي العمليات المسلحة وتكبيدهم للنظام خسائر بشرية ومادية، فإن هذه العمليات لا تضعف حقاً النظام، بل على العكس تدفع أطرافه للتضامن وتبرير الاستبداد، ثم تدفع سياسياً ونفسياً قوات النظام الى القسوة واليقظة الدائمة، خوفاً من هجمات الثوار. تجارب الماضي والأحداث الأخيرة بينت أن العنف لم يقدم حركة المعارضة ضد النظام ولا حتى خطوة واحدة، بل ما سبب غير خيبة آمال الشباب الحالم بالتغيير والحرية، أما الشعب فإن إعجابه ببطولات العمليات المسلحة لا يمنحه الشجاعة بل الخوف والوجل بسبب حدة القمع الذي يعقب كل عملية ضد الثوار وأقاربهم. ما هو الربح الجماهيري حينما تقوم مجموعات الثوار بقتل الجنود المجبرين على الخدمة، ثم تأتي القوات الحكومية في اليوم التالي لتقصف وتعاقب المنطقة وسكانها جميعهم!

كم من الشعوب تحررت وكم من الأنظمة الاستبدادية تغيرت دون أي اضطرار لشن حرب عصابات. وإن كانت تجربة غاندي وتحرير الهند مثالاً معروفاً بهذا الخصوص، فإن تجربة الثورة الايرانية نموذج قريب لنا زمنياً وفكرياً. دروس ومعاني هذه التجربة، دحض مباشر لكل دعاوي تقديس العنف المسلح. الامام الخميني ظل لعشرات الأعوام يدفع للكفاح السلمي السري القائم على العمل الصبور الدؤوب لتكوين الخلايا الشعبية في جميع مدن وقرى إيران. حتى أثناء اندلاع الثورة ظل الخميني يصر على الكفاح الشعبي السلمي. فكانت الجماهير الايرانية تستقبل بنادق الجيش ودباباته بهتافات الاعتزاز بالأخوة بين الشعب والعسكر، حتى انتصار الثورة.

أما تجربة «الانتفاضة» الفلسطينية فتستحق أن تكون نموذجاً ناجحاً للكفاح السلمي: سلاح الحجارة وصرخات الصبيان والتنظيم الشعبي منحت للكفاح السلمي والعصيان المدني شرعية لا تدحض.

3ـ أن شيوع روح العنف المسلح لدى الشعب ونخبه السياسية والمثقفة، يؤدي الى ديمومة حالة الانمساخ الروحي التاريخي الذي يعاني منه الفرد العراقي. يكفي العراقيين هذا الانمساخ النفسي الدائم من جراء ديمومة القمع والحروب الداخلية والخارجية، ثم تربية الدولة القائمة على أخلاق القوة والحرب. وصل الانمساخ الى حد، أنه صار من أوليات التربية الوطنية إجبار الناس والتلاميذ على حضور مشاهد إعدام «الهاربين والخونة!».

أمام هذا الواقع الممسوخ فان الحركة السياسية العراقية مطالبة بخلق العقلية البديلة المضادة لكل ميراث العنف والدمار. رفض الاستمرار بالخضوع الأبدي للمصير الدامي، وعدم ترك مراكب المعارضة تسير مع رياح الموت. كأن قدر التاريخ يدفع للاستمرار باستبدال دمارنا بدمار آخر، كسجين يمضي عمره في حفر أنفاق للحرية، تقوده في كل مرة الى سجون جديدة!

يجب التوقف عن تقديس مبدأ الثورة المسلحة، كمسألة بديهية لا تقبل الجدال! حتى الذين لا يؤمنون حقاً بأسلوب العنف، فانهم مضطرون عادة للصمت وعدم إدانة هذه الدعاوي التدميرية خوفاً من الاتهام بالتخاذل وضعف «الرجولة» ومساومة النظام!

إذا كان قدر التاريخ والجغرافية قد حتم على العراق هذا المصير الدامي، فان ارادة الناس والنخبة هي عنصر حاسم في تشكيل ارادة هذا القدر. وهذا يعتمد على دور العقل في فهم قدر التاريخ والجغرافية ومسايرته ثم التغلب عليه. هنا يكمن دور النخب السياسية والثقافية والدينية في محاولة إدراك هذا الواقع العنفي وتحليله وإدانة مساوئه، ثم وضع البديل السياسي والتربوي القادر على توجيه عنف الواقع نحو الفعل الايجابي والبناء الحضاري.

الشعب العراقي بحاجة أولاً وأخيراً، الى عقلية مناهضة تماماً لكل ثقافة القوة والعنف وتقديس الموت. عقلية الايمان بالحوار والاقناع و «الجهاد» الثقافي السياسي الصبور ضد مفاهيم الخنوع لمنطق الأشقياء والأقوياء.

ان الكفاح المسلح سوف يفاقم خراب الوطن ويمنح السلطة كل مبررات الديمومة لممارسة وحشيتها ويعرض مستقبل العراق الى خطر التفتت وحروب الميليشيات الأهلية التي ستفوق بهمجيتها ودمارها ما حصل في لبنان والصومال وافغانستان ويوغسلافيا، بالاضافة الى ما هو حاصل الآن بين الأطراف الكردية المتنازعة في شمال العراق.

العراقيون في المهجر .. أي أمل؟

ها هي الأعوام تمر وساحات المنفى العراقي تعيش معادلة عكسية غرائبية مخالفة للمنطق الحسابي المعهود: كلما مرت الأعوام وازدادت حشود العراقيين الهاربين من جحيم الوطن، كلما ضعفت الهمة وتفرقت الصفوف وتبعثرت أحلام التغيير المنشود!!

هذه حقيقة يحسها المرء ويعاني من طنينها الذي يضج به الضمير مهما تفنن بالتبرير والنسيان. طبعاً لكل منا فرضياته عن أسباب هذه الحالة، ويكاد أن يتفق الجميع على إدانة الشخصيات المعارضة المتنفذة. ولكن مشكلتنا ليست بإدانة فلان وفلان على أمل رفع العتب عن الذات؛ المشكلة في السؤال الذي يصفعنا كل يوم: كيف الخروج من المأزق؟ الأعوام كشفت عن فشلنا بخلق أي قاسم سياسي وفكري مشترك بيننا: مؤتمراتنا التوحيدية أصبحت في مهب الريح وأحزابنا تعاني التمزق وسكرات الموت البطيء .. شمالنا الكردي قد تمت قراءة الفاتحة على روحه، بينما الطالباني والبرزاني قد صار واحدهما أشبه بالطنطل العراقي الذي لا يكف عن الانمساخ والتحول.. الوضع في الوطن ظل على حاله وكأن الكرة الأرضية توقفت عن الدوران بالعراق من ثقل الرئيس القائد. لم ننجح حتى بإصدار صحيفة واحدة تلتقي فيها خواطرنا. ليس هناك أية هيئة أو مؤسسة حتى ولو ثقافية أو خيرية أو دينية يجتمع حولها العراقيون ويشعرون بتمثيلها لتنوعاتهم السياسية واللغوية والدينية والمذهبية.

الغريب، أن هذا الوضع السياسي المتناحر والمشتت ليس تعبيراً مباشراً عن العلاقات الاجتماعية الانسانية السائدة بين الجاليات العراقية. لا زلت تجد العراقيين في المهجر، كما في الوطن، يقيمون علاقاتهم مع بعضهم البعض اعتماداً على أمزجة فردية لا تؤثر فيها كثيراً الفوارق اللغوية والفكرية والدينية والمذهبية. يبدو أن العراقيين تجمعهم الحياة الاجتماعية وتفرقهم السياسة. السياسة تدفع الى السطح بالحساسيات الطائفية واللغوية والدينية والعشائرية. إن مشكلة الانفصام لدى العراقي بين العمق الانساني الاجتماعي والتعبير السياسي مرتبط بتاريخ علاقته المتوترة مع القوى العليا المتمثلة بالدولة والطبيعة. منذ فجر التاريخ والعراقي يعيش حالة شك وخوف ازاء عظمة أرضه الخصبة ونهريه الكريمين ودولته الجبارة: مهما ازدهرت الحضارة وشمخ البنيان وهيمنت الدولة واستتب الأمن والسلام والاستقرار، لا بد أن يحل يوم الكارثة، إذ يثور النهران ويستيقظ وحش الطوفان ويسود الطاعون وتجتاح الوطن جحافل بدو الصحراء من الغرب ورعاة زاغاروس وهضاب آسيا من

الشرق والشمال. خلال بضعة أسابيع تستحيل حضارات مدن شامخة مثل اوروك وبابل ونينوى وبغداد الى هياكل خراب تصدح بين أرجائها مراثي الأمهات وقهقهات الغزاة. هذا هو تاريخ العراق، خلال عقد واحد فقط عشنا تراجيديا الشموخ والسقوط مرتين، في الثمانينات والتسعينات. لا زالت تتكرر هذه المأساة على مسرح العراق منذ سبعة آلاف عام وحتى الآن. هذا هو قدر التاريخ والجغرافيا، إذ جعل أهل النهرين، توحدهم الأرض والحياة وتفرقهم السياسة والسماء.

لا نريد أن نسهب. باختصار نقول، إن السياسة حتى الآن فشلت بتوحيدنا ولم تخلق لنا غير الخيبات والاندحارات. لا يعني أننا نطالب بالتخلي عن السياسة، انه مطلب مستحيل لأن السياسة بالنسبة لأي مجتمع: شر لا بد منه. اننا نطالب فقط بتغيير أسلوب التعامل مع السياسة. لنبتدع أسلوبنا الخاص بنا. السياسة بالنسبة للعراقي أشبه بالحيوان المفترس، كثيراً ما يتعرض بسببها الى جروح نفسية وبدنية لا شفاء منها. لماذا اذن لا نجد طريقة أفضل بالتعامل مع هذا الوحش. بدل الطريقة الانفعالية المعروفة بـ (الهوسة): «يلله نهجم على السياسة، أما نأكلها أو تأكلنا!»، وكالعادة ينتهي الصراع بالمأساة: إما أن تتهاوى الروح مثخنة بجراح الخيبة والنسيان، أو ينهار الجسد على يد دكتاتوري كاسر يظهر بين الرفاق ليفترس الأخضر واليابس.

اذن، كيف السبيل لحل هذه الإشكالية. اننا لا ندعي امتلاك الفانوس السحري ليخرج لنا الجن القادر على تحقيق أحلامنا. ندعو فقط للتساؤل والتفكير وتجاوز الاعتقاد بأن مشكلتنا تكمن في الأشخاص، بل يجب قول الحقيقة ان مشكلتنا تكمن في الأسلوب قبل الأشخاص .. في طريقتنا التي تعودنا أن نتعامل بها مع السياسة.

لننظر الى التاريخ، لنتمعن في تجارب الشعوب القديمة والمعاصرة؛ ان الأوطان لا يقودها فقط الحزبيون والسياسيون، بل هنالك أيضاً القادة الاجتماعيون وفاعلو الخير واصحاب القلم والفنانون ورجال الدين. الحزبيون جزء محدد من قيادة الوطن والمجتمع، فلماذا تعودنا اذن أن نترك كل القيادة لهم: هم الذين يقودون المثقفين ويمولون الصحف والمجلات ويحددون برامج التجمعات الثقافية، وهم الذين يسيطرون على الجمعيات الخيرية ويوجهون برامجها. المجال الديني كان آخر المعاقل المنسية من الحزبيين حتى السبعينات، ثم اجتاحت الحركات الدينية هذا المعقل لتضمه الى ممتلكات الطبقة الحزبية. اننا أبداً لا ندعو للعداء للسياسة والسياسيين، فكلنا بالنتيجة سياسيون وتهمنا السياسة. اننا فقط ندعو الى التخلي عن هذا

التقديس الأعمى لكل ما هو سياسي. الحد من جبروت ذلك الحزبي الذي يفرض هيمنته حتى في المنافي باسم البطولة والرجولة والدفاع عن الشعب والتمسك بالقضية العادلة، والنتيجة انه يلتهم كل قضايا الناس وتصبح قضية الوطن أشبه بالجنة الموعودة التي باسمها تبرر التضحية بخيرات الدنيا! كما تقول الحكمة المعروفة: «بدل أن تشكو من ظلام الكون، فعلى الأقل اشعل شمعة..». لندرس تجاربنا السابقة ونستكشف حقيقة امكانياتنا وحدود مساحة تحركنا التي تسمح بها الظروف المحلية والدولية، لكي نتمكن بالتالي من انارة الشموع بدل النواح على ظلام الوجود.

ولكي لا يبقى موضوعنا هذا ضمن التنظير، نطرح مقترحنا العملي الذي نعتقد بأنه قد يشكل وسيلة لتجاوز عقدة السياسة هذه.. لنحاول مراوغتها وتدجينها بدلاً من خوض الصراع اللامجدي معها. اننا نقترح قبل كل شيء المبدأ التالي :

«ضرورة عكس الطريقة العتيقة التي تعودنا عليها منذ عقود وحتى الآن: بدلاً من اعتبار السياسة وتغيير الدولة هو الهدف القريب والبعيد وبالتالي يجب اخضاع كل النشاطات الاجتماعية والثقافية للسياسة وللقادة الحزبيين؛ نقوم بعكس هذه القاعدة تماماً، اذ نجعل من النشاط الاجتماعي والثقافي هو الهدف العملي واليومي اللامحدود بأية فترة زمنية. بدلاً من الجبهات الحزبية والمؤتمرات الدولية والمشاريع السياسية التوحيدية والتقسيمية، يتم التركيز على خلق مشروع تنظيمي توحيدي كبير يقود النشاطات الاجتماعية والثقافية للجاليات العراقية في الخارج. بمعنى أوضح، لنفكر بالأرض والحياة قبل السياسة والسماء.»

يكفي الاعتراف بأننا طيلة هذه السنوات لم نقدم للوضع العراقي غير الأحلام الخائبة. لنكن متواضعين ونقتنع بأننا مهما كان عددنا في الخارج، لا نعتبر أنفسنا كل الشعب العراقي. هناك في العراق أكثر من عشرين مليون انسان، ونحن مهما كان اخلاصنا وحماسنا لا يمكننا أبداً أن نحل محل هؤلاء العشرين مليوناً. لنكن واقعيين وضميريين ونفكر بقضية مئات الآلاف من العراقيين المشردين في أنحاء الأرض وبالذات في البلدان المجاورة للعراق، والذين صارت مغامرات بحثهم عن مأوى أساطير تتناقلها وسائل الاعلام. بدلاً من كل هذه العرعرة والعنعنة والخنخنة عن قضية العراق وتحرير كردستان واسقاط صدام، لنتساءل عن مصير عشرات الملايين من ا لدولارات التي استلمتها الحركات السياسية من دول العالم باسم قضية الشعب العراقي. لو تم استخدام ربع هذه المبالغ باقامة المشاريع الاجتماعية والثقافية والاستثمارية، أما كان حالنا أفضل بكثير مما نحن عليه الآن؟

النشاط الاجتماعي الثقافي قبل النشاط الحزبي السياسي

لتتركز الجهود على خلق «الهيئة العراقية العليا للنشاط الاجتماعي والثقافي» والتي ليس لها دخل مباشر بالسياسة. هذا لا يعني أبداً معارضة الراغبين بالنشاط السياسي والاستمرار بالكفاح ضد (صدام والامبريالية التكريتية!). لهؤلاء المناضلين الحزبيين كل الحق والحرية، ولكن بشرط أن لا يعيقوا نشاط الهيئة العراقية. هناك عدة ملايين من العراقيين في الخارج. خلال سنوات قليلة انتشرت الجاليات العراقية كالكمأ بعد المطر، من القطب الشمالي حتى القطب الجنوبي ولا زال الحبل على الجرار. بين هؤلاء الكثير من العلماء والاختصاصيين والكتاب والفنانين والعسكريين ورجال الدين والمتعلمين والحرفيين. وفيهم التجار ورجال الأعمال والأغنياء. فيهم كذلك آلاف مؤلفة من المسحوقين، عوائل وأفراد، مشردين في صحراء السعودية وفي ايران والأردن وسوريا وتركيا. لو تدركون أية طاقات هائلة يمكن أن تقدمها هذه الجاليات من أجل دعم بعضها البعض وخلق المشاريع الاجتماعية والثقافية والاستثمارية التي ستؤدي الى نتائج مادية ومعنوية للعراقيين في الخارج ثم في الداخل، بصورة تجعلنا نتأسف فعلاً لجهود الأعوام العجاف التي ضاعت على نشاطات حزبية وسياسية وعسكرية كان ضررها أكثر من نفعها.

على أساس المبدأ المذكور، نقترح العمل على تأسيس المشروع الذي نسميه مؤقتاً «الهيئة العراقية العليا للنشاط الاجتماعي والثقافي». ومن أجل تجنب ان يكون هذا المشروع مثل الكثير من المشاريع العراقية التي يتم تحقيقها بحماسة وتسرع وبطريقة «الهواة» الخالية من روح الاحتراف والتخطيط، وبالتالي تنتهي أو تظل تمارس دورها بشكل رمزي. نقترح القيام بالخطوات التالية لاعداد وتحقيق المشروع:

أولاً: يتنادى للقاء أهل الخير من الشخصيات العراقية من جالية لندن، بسبب عددها وأهمية مركزها وتمثيلها لتنوعات الشعب العراقي. في هذا الاجتماع يتم اختيار نخبة من الشخصيات المعروفة بجديتها ونزاهتها وحماسها للنشاط الاجتماعي والثقافي، ليكونوا (لجنة العقلاء) التي تشرف على المشروع. من المستحسن ان تعبر هذه اللجنة عن التنوع اللغوي والمناطقي والمذهبي والفكري للشعب العراقي، بالاضافة الى مراعاة تمثيل المرأة بنسبة مقبولة. ومن الضروري جداً تجنب احتمالين متطرفين يمكن أن يقع بأحدهما اصحاب هذا المشروع: باسم الاستقلالية ورفض أهل الأحزاب والسياسة، تسود

الروح الانعزالية والنخبوية وبالتالي يتحول المشروع نفسه الى عامل انشقاق وتحزب. الاحتمال الثاني، ان تحاول مجموعة حزبية نشيطة اخذ المبادرة والاستحواذ على المشروع. لتجنب هذين الخطرين، يتوجب إشراك أكبر عدد ممكن من الأطراف السياسية والهيئات الثقافية والدينية والمهنية في الاجتماع التأسيسي، وبنفس الوقت محاولة اختيار الأشخاص المعروفين باستقلاليتهم الحزبية ولكنهم قريبون ومقبولون في الوسط السياسي والاجتماعي. ومثل هؤلاء الأشخاص لا يندر وجودهم بين عراقيِّي لندن. من الأفضل ان تكون من بين الشخصيات شخصية عربية معروفة وكذلك شخصية انكليزية أو أوربية متعاطفة مع قضية الشعب العراقي. ان هذا الأمر يمنح أفقاً عربياً وعالمياً لهذا المشروع.

ثانياً : تقوم (لجنة العقلاء) المنتخبة هذه بعقد الاجتماعات والاتصالات للاشراف على تكوين لجنة من الكوادر الادارية الحسابية والاعلامية وتعيين مدير عام للمشروع. ويتم دفع رواتب شهرية لهؤلاء الموظفين من أموال التبرعات التي يستحصلها المشروع. اما (لجنة العقلاء) المنتخبة فانها لا تتدخل في الأمور الادارية والتقنية للمشروع، بل تبقى قيمتها معنوية واخلاقية للاشراف على حسن سير المشروع وتحقيق أهدافه. يكفي أن تجتمع مرة كل فترة زمنية للتداول والمراقبة.

ثالثاً : يقوم اداريو المشروع بتنظيم حملة اعلامية عبر وسائل الاعلام العراقية والعربية والأجنبية ومن خلال الهيئات المختلفة لدى جميع الجاليات العراقية والعربية في المهجر، عبر بيان مكتوب من أجل التعريف بالمشروع. المهم أيضاً في البيان ان يجري في نهايته ذكر اسماء (لجنة العقلاء) التي تشرف على المشروع وتقديم نبذة مختصرة عن كل منهم، بالاضافة الى ذكر اسماء الهيئات والأحزاب والجهات التي تزكي المشروع وتسانده. ان التعريف بالشخصيات المشرفة والهيئات المساندة، أمر مهم جداً لأنه يخلق الثقة لدى العراقيين والمتعاطفين معهم من العرب والأجانب، ويؤكد جدية المشروع ويدفع للتبرع والإسناد. طبعاً المسألة الأساسية التي يتم تأكيدها في البيان هي حث العراقيين واصدقائهم للتبرع الشهري أو الفصلي، حسب الامكانية والرغبة على «رقم حساب مصرفي» في لندن. ولكي يأخذ هذا النشاط بُعداً شعبياً عراقياً ويجلب الثقة التي يستحقها، نقترح ان يقوم بعض اعضاء (لجنة العقلاء) بزيارات منتظمة للجاليات العراقية في انحاء العالم للحوار معها وسماع مقترحاتها وحثها على ابتداع المبادرات

والنشاطات لجمع التبرعات وارسالها على رقم الحساب في لندن. وتقبل كذلك التبرعات من الأفراد والجهات العربية والأجنبية المتعاطفة مع الشعب العراقي، ولكن بشرط ان هذه الهبات لا تفرض مطالب غير موجودة أساساً في برنامج الهيئة أو يتعارض مع مبادئها المعلنة.

كما أشرنا، فان غاية المشروع هو تكوين صندوق مالي واستثماري تابع الى «الهيئة العراقية» للقيام بالنشاطات الاجتماعية والثقافية العراقية في جميع مناطق المهجر، ***ويمكن ايراد بعض المجالات المعروفة التي يمكن للهيئة التركيز عليها :***

1ـ قبل كل شيء العمل على انقاذ ومساعدة الآلاف المؤلفة من العوائل العراقية والأشخاص المشردين في الأردن وإيران وتركيا وسوريا ولبنان (قوافل الهجرة من جحيم الوطن مستمرة)، وتكوين اللجان المالية لانقاذهم من مرارة الجوع والانتظار، وكذلك تكوين اللجان القانونية والتقنية لمساعدتهم على السفر والعثور على بلدان للاقامة والاستقرار. ويمكن ان يمتد مستقبلاً هذا النشاط ليشمل العراقيين في داخل الوطن.

2ـ تكوين بنية من المؤسسات الاجتماعية والتعاونية بالتنسيق مع المؤسسات الموجودة سابقاً والعمل على توحيد جهودها ودعمها مالياً وتقنياً. وتستهدف خطة العمل في هذا المجال تكوين شبكة من (المراكز الاجتماعية العراقية ــ المنتديات) في جميع مناطق الجاليات العراقية. تشرف على هذه المراكز لجان تقنية قادرة على القيام بعدة نشاطات منها التربوية والفنية والقانونية والترفيهية وغيرها. وتقوم أيضاً هذه المراكز بنشاطات خاصة ومشتركة لتنظيم الاحتفالات الوطنية والدينية (بما فيها مناسبات مختلف الفئات اللغوية والدينية والمذهبية العراقية) من أجل التقارب بين مختلف تنوعات الشعب العراقي، والتعريف بثقافة وخصوصيات هذه الفئات. وستكون هذه المراكز وسيلة أيضاً للقيام بنشاطات لدعم قضية الشعب العراقي وتنظيم النشاطات للتعريف بالعراق وتاريخه وحضارته وكذلك للتقارب مع الجاليات المشرقية والعربية وغيرها من الجاليات الصديقة.

3ـ تعمل الهيئة على تكوين «مؤسسة النهرين الثقافية»، ليكن مركزها أيضاً في لندن. تكون هذه المؤسسة أشبه بدار نشر للكتب العراقية والعربية، فيها لجنة تشرف على ترجمة ونشر الكتب التي تتحدث عن ماضي العراق وحاضره. والاشراف على اصدار صحيفة يومية شبيهة بالصحف العربية المعروفة مفتوحة لجميع الأقلام العراقية والعربية بمختلف تنوعاتها.

واصدار مجلة دراسات وبحوث متخصصة بالشأن العراقي. والمهم أيضاً أنه يتوجب فسح المجال من أجل التعريف بالخصوصيات الثقافية للفئات العراقية المتنوعة: مسلمون شيعة وسنة، أكراد، تركمان، سريان، يزيدية، فيلية، صابئة، أرمن، يهود، وغيرهم. اقامة الندوات وكتابة البحوث ونشر الكتب للتعريف بهذه الفئات اللغوية والدينية والمذهبية بهدف الاعتراف والتعارف المتبادل الذي سيخلق التقارب والتفاهم والشعور بالانتماء لهوية عراقية مشتركة.

هذه الخطوط العامة للمشروع، أنه مشروع عملي يقوده (التكنوقراط والكتاب والفنانون والحرفيون ورجال الدين، بالاضافة الى الحزبيين). ربما سيلاقي الصعوبات، ولكننا على يقين بأن التراجيديا العراقية الحالية قد وصلت الى ذروتها، وسوف لن تسمح الضمائر الحية بأن تصل الحالة حد الضياع الكلي. ان هذا المشروع يمكن أن يشكل مرحلة واقعية لمأزق الوجود العراقي في الخارج، وخلق الأمل بأننا رغم الظلام الدامس قادرون على إشعال الشموع التي ستنير درب الذين سيزيلون الظلام عن شمس الوطن.

الهوية العراقية الممزقة

هل هذا عراق.. أم قارّة أمريكا!؟

أي باحث في تاريخ العراق الحديث (منذ العشرينات وحتى الآن)، سيكتشف بصورة جلية أن العامل الأول في ديمومة التوتر والعنف في الوضع السياسي والاجتماعي يعود أولاً الى هشاشة الهوية الوطنية العراقية. صحيح أن من طبيعة العراقيين مهما اختلفت انتماءاتهم الدينية والطائفية واللغوية، فإنهم يتعايشون يومياً بصورة تكاد أن تنعدم فيها العنصرية بشكلها الاجتماعي المعلن. من خصال تاريخ بلاد النهرين (مقارنة بتاريخ الهند مثلاً) انعدام الحروب العنصرية والأهلية بين الناس وسهولة ذوبان الشعوب الجديدة في الشخصية الرافدية المشتركة. مثال الحرب الكردية دليل واضح على هذه الحالة، فإن هذه الحرب بقيت دائماً على الصعيد السياسي أي بين الحكومة والأطراف الكردية ولم تتطور أبداً الى حالة صراع أهلي بين العرب والأكراد رغم تعايشهم المشترك في كل أنحاء العراق من الشمال حتى الجنوب.

رغم هذه الخصال الايجابية في طبيعة الشعب العراقي إلا أن النخب السياسية العراقية لم تحاول أبداً تطوير هذه الخصال الى المستوى السياسي والتربوي الواعي بصورة كاملة لتفاصيل هذا التنوع في المجتمع العراقي. المشكلة أن الدولة والنخب والأحزاب لجأت الى أبسط الحلول وأكثرها سطحية من اجل تربية العراقيين بحقيقة هذا التنوع: أسلوب السكوت وتجنب أي تفاصيل لماهية الأديان والمذاهب والجماعات اللغوية التي يتكون منها المجتمع العراقي. كل هذا تحت شعار؛ «جميعنا عراقيون وكفى، ولا داعي لإثارة الحساسيات...»! وهذا التجاهل والتجهيل المستمر منذ أجيال وحتى الأن، انغرز عميقاً في العقلية العراقية بحيث غدا التطرق لمثل هذه الأمور من المحرمات التي يتم تداولها فقط بين أبناء الجماعة اللغوية أو المذهب أو الدين، وبالتالي صارت كل جماعة تشعر في داخلها بأجنبيتها عن الجماعات الأخرى وكذلك بأجنبيتها عن الهوية العراقية المشتركة. نتيجة هذا الوضع تعمقت «ازدواجية الهوية» في الفرد والجماعات العراقية: من ناحية تجد العراقيين يشتركون ويتآلفون في معظم عاداتهم وتفاصيل حياتهم الاجتماعية اليومية، ومن ناحية أخرى تراهم يتناقضون في مشاعرهم «الجماعية السياسية» وانتمائهم التاريخي الوطني المشترك. من الغريب ان التربية المدرسية والحزبية العراقية تثقف العراقي بكل تفاصيل تاريخ أوربا والبروتستان والكاثوليك وكالفن ولوثر وتواريخ

شعوب وطوائف العالم، إلا أنها تتجنب عن سبق الإصرار أية معلومات مهما كانت حيادية عن تاريخ الطوائف والاديان والفئات اللغوية العراقية! والنتيجة ان المتعلم والسياسي العراقي يكاد ان يمتلك معلومات عن كل تواريخ جماعات أوربا والعالم الا الجماعات العراقية التي يعيش في كنفها ويتداول معها حياته اليومية! تأثير هذه التربية المشوهة خلق وعمق المعتقدات الموروثة والعتيقة لدى كل جماعة عن الجماعات الأخرى: مثلاً السني، يجهل تماماً من هم الشيعة، وكل الذي يعلمه مهما كان ضئيلاً فانه محمل بالشكوك الموروثة منذ الحقبة العثمانية عن «الميول الايرانية» للشيعة. والشيعي بدوره لا يفهم كثيراً عن «السنة» وكل الذي يعرفه لا يبتعد كثيراً عن قضية مقتل الحسين ودور السنة في دعم يزيد بن معاوية. المسلم عموماً لا يعرف من هم المسيحيون السريان (الكلدان والآثوريون) ويخلطهم عادة بالأرمن، وينظر الى المسيحيين عموماً وكأنهم جاليات أوروبية مقيمة في العراق! وطبعاً المسيحي بدوره كثيراً ما يكون محملاً بفكرة سلبية عن «المسلم العربي البدوي» القادم من بادية «الحجاز»، وأن هذا المسيحي هو الوارث الوحيد لحضارة النهرين!

يمكننا هكذا الاستمرار في الكشف عن التجاهل والتجهيل السائد بين الجميع ازاء الجميع: الاكراد غرباء «هندو أوربيون» كما يُعتقد وليس لهم أية صلة بشعب العراق ولا تاريخ العراق وحضارته وارضه، وكل بقعة قطنوا عليها من ارض العراق هي تلقائياً جزء من حلم «كردستان الكبرى» وتقرير المصير والكونفدرالية، وهلم جراً! أما التركمان فهم أتراك مرتبطون بـ«الوطن الأم» تركيا!!! (سنتطرق لاحقاً بالتفصيل لمثال التركمان هذا). أما «اليزيدية» فهم بالنسبة للآخرين غرباء يعبدون الشيطان وكفى. كذلك «الصابئة» فهم دين غامض وأصلهم مجهول!.

هكذا أدى شعار الأحزاب والنخب والدولة بـ«أننا عراقيون وكفى». الاعتقاد بسذاجة وسطحية بأن السكوت والتكتم عن التطرق لتنوعات المجتمع اللغوي والدينية والطائفية سيؤدي تلقائياً الى التوحد، لكن الذي حصل هو العكس تماماً. ان هذا التجاهل والتنافر تفاقم في السنوات الأخيرة الى حد التعبير السافر عنه من خلال الانقسامات السياسية تبعاً للانتماء اللغوي والديني والطائفي، وبصورة تدعو الى الرثاء والتشاؤم بالنسبة لمستقبل العراق السياسي: الشيعة لهم أحزابهم الاسلامية، والسنة لهم أحزابهم الاسلامية. الاكراد طبعاً كانوا الأوائل في تكوين أحزابهم القومية (ثم الاسلامية) التي ما فتئت تزداد حدة طروحاتها الانفصالية وصار واضحاً اعتقاد الكثير من هذه الحركات بأن انتماءهم للعراق تكتيكي ووقتي

بانتظار تحقيق هدف «كردستان الكبرى». السريان (الآثوريون أو الآشوريون) هم أيضاً تنوعت حركاتهم واحزابهم. التركمان كذلك تراهم يمتلكون احزابهم التركمانية العلمانية والاسلامية الشيعية والسنية. ويمكن ان تستمر هذه الحالة بالتفاقم بحيث يمكن ان نتنبأ قريباً، مع بعض الخيال التهكمي بانبثاق الاحزاب التالية: الحركة الديمقراطية «الدليمية».. حزب «بني تميم» الاشتراكي.. منظمة «الخزاعل» الثورية. حركة «تلكيف» الاستقلالية. وهكذا دواليك بحيث يصبح لكل عشيرة ومنطقة حزب وحركة تمثل «جماهيرها» الخاصة!!

الحزب الوطني التركماني العراقي

نتناول طروحات هذا الحزب كمثال على حالة التشرذم السائدة في الوضع السياسي العراقي. نعتمد في تقديمنا على مقابلة نشرتها صحيفة «الوفاق» العراقية الصادرة في لندن (عدد 136ـ 1994). وهي مقابلة جرت في أربيل مع «مناضل يونس» ممثل الحزب وعضو لجنته المركزية. ان تاريخ هذا الحزب وتكوينه يمكن تلخيصه كالتالي:

أن الحزب تكون عام 1988 في امريكا، ومقر قيادته في تركيا «انقرة». وفي عام 1990 فتح له مكتباً علنياً في «شقلاوة» في ظل السلطة الكردية. ثم فتح مكتباً في «اربيل ـ العراق» وأنشأ اذاعة باسم «صوت التركمان» وكذلك محطة تلفزيون وجريدة في اربيل بالاضافة الى جريدة الحزب التي تصدر في «انقرة»!، ولديه مكاتب في عواصم أوربا وامريكا.

أما اهداف الحزب ومواقفه فيمكن تلخيصها حسب النقاط التالية، وقد اقتطعناها كما هي من المقابلة:

«ـ احقاق الحقوق القومية للتركمان باعتبارهم العنصر الثالث من الناحية العرقية في العراق بعد العرب والأكراد. ويعني هذا أيضاً ذكر «القومية التركمانية» في الدستور العراقي مثلما ذكر العرب والاكراد.

ـ أن هذا الحزب هو الممثل الشرعي والوحيد للتركمان في العراق.

ـ أن الحزب لم يحدد المطالبة بالفدرالية، ولكنه يطالب بمنح التركمان جميع الحقوق التي يمكن ان تحصل عليها القوميات الأخرى بما فيها الفدرالية.

ـ ان الحزب يعتبر «الوطن الأم» هو تركيا، ويرتبط معها بعلاقات قومية خاصة» ***(يتوجب التوضيح ان هذا الامر قد تغير نهاية اعوام التسعينات، حيث اصبحت غالبية النخب التركمانية العراقية تحمل لواء الوطنية العراقية والانتماء الى الامة العراقية).***

وقبل الدخول في تحليل طبيعة هذه الأهداف، نبدأ بالرد على النقطة الاخيرة التي تمثل حجر الزاوية بالنسبة لفكر هذا الحزب، وتكشف عن مدى هشاشة الهوية العراقية التي تسمح بنشوء مثل هذه الطروحات المنافية لأبسط المبادىء الوطنية والانسانية.

تركيا هي «الوطن الأم» ويرتبط الحزب بها بعلاقات «قومية خاصة»!!

إنه من العار على حزب يدعي انه يمثل «جزءاً» من الشعب العراقي، ان يعلن بصراحة سافرة ان «الوطن الام» هو تركيا! اذن ما هو العراق بالنسبة لكم، هل هو «الوطن الخالة» أم «الوطن العمة». اذا كان بالنسبة للتركمان «تركيا» هي الوطن الام، اذن بالنسبة لعرب العراق فإن «السعودية» هي الوطن الأم! باعتبار العرب أصلهم من الجزيرة العربية كما هو شائع! ثم لِمَ لا يكون «وسط آسيا» هو الوطن الأم بالنسبة للأكراد باعتبار هذه المنطقة هي موطن الشعوب الآرية! ويمكننا على هذا المنوال توزيع الجماعات العراقية: التركمان على تركيا، والشيعة على ايران، والسنة على سوريا، والسريان على أوربا، والصابئة على المجهول، واليزيدية على الشيطان، وهكذا دواليك بحيث يصبح العراق أرضاً قاحلة بلا أم ولا أب ولا أبناء!

إن الحركات السياسية «العراقية» هذه تجاوزت أبسط حدود المنطق الوطني المعروف والسائد في جميع أوطان الأرض: «الوطن الأم» الذي تولد فيه أنت وأهلك وأبناؤك. يكفي أحياناً جيل واحد أو جيلان، أو ثلاثة في أحسن الأحوال، لأن تكون بقعة الأرض هذه هي الوطن الأم والأب وكل شيء. أما الأصول القديمة والعلاقات الثقافية واللغوية مع وطن آخر، فانها يجب أن لا تتنافى وتتناقض مع الانتماء للوطن الأم الذي هو وطن الميلاد والتاريخ والعيش المشترك.

لنا على هذه الحالة تجربة شعوب أمريكا واستراليا كمثال حديث على تكون الأوطان والشعوب من مئات المجاميع والتنوعات اللغوية والدينية والمذهبية التي تجتمع في بقعة ارض وتبني وطناً قائماً على العيش والتاريخ والمصالح المشتركة، وبالتالي الثقافة والهوية الوطنية والحضارية المشتركة. اللبناني أو الياباني القاطن في الأرجنتين مهما تعاطف مع وطنه الأصلي وحافظ على ثقافته الأولى فانه يكفي جيل أو جيلان أو ثلاثة لكي يندمج تماماً مع وطنه الجديد ويصبح هو «وطنه الأم».

ولنا أيضاً تجربة العراق (بلاد النهرين) نفسه كمثال تاريخي معروف على الأوطان القديمة التي حافظت على ديمومتها رغم ما لا يحصى من الجماعات المتنوعة اللغات والحضارات

والأديان التي استوطنت فيه وامتزجت بشعبه وحضارته وصارت جزءاً منه : سومريون وساميون(*) (أكديون وبابليون وآشوريون وكلدانيون وعرب). قبائل آسيا من أسلاف الأكراد والتركمان والفرس (عيلاميون وغوتيون وكوشيون وحوريون وميديون وفرس). اغريق ورومان وسلاف، ثم أفارقة وهنود وترك ومغول وأخيراً العثمانيون. بالاضافة الى ما لا يحصى من الجماعات والأفراد الذين استمروا حتى الآن بالاستيطان في العراق وآخرهم المصريون. اذا كان معظم سكان العراق الحالي هم من الناطقين بالعربية، فان أي باحث في التاريخ يدرك أن عرب العراق ما هم بالحقيقة الا الجزء الأكبر من سكان النهرين الأصليين الناطقين بالسريانية ثم تبنوا العروبة والاسلام وحملوا اسماء القبائل العربية الفاتحة بعد الفتح العربي الاسلامي. نفس الشيء ينطبق على التركمان والسريان واليزيدية والصابئة وكذلك معظم الأكراد القاطنين في المناطق العراقية، كل هؤلاء ما هم الا أجزاء من سكان النهرين الأصليين الذين حملوا لغات كردية وتركمانية وآرامية (سريانية ومندائية صابئية)، حسب ظروف التاريخ وضرورات العيش والامتزاج مع القبائل الجديدة التي هيمنت على مناطق سكناهم.

لو تفحصنا تاريخ «تركمان» العراق فاننا سنكتشف بصورة لا تقبل الجدل بان هؤلاء «التركمان» شكلوا «جزءاً» حيوياً وفعالاً من حضارة النهرين وشعب النهرين وحكومات النهرين. ان العلاقات بين القبائل التركمانية القاطنة في وسط آسيا «طوران» وبلاد النهرين تعود الى زمن سحيق. وهناك بعض المؤرخين ممن يؤكد أن أول استيطان للتركمان في النهرين يعود الى الشعوب الآسيوية «المجهولة الأصل» التي توالت على غزو النهرين والاستقرار به منذ الألف الرابع قبل الميلاد: غوتيون وكوشيون وحوريون وغيرهم. ولكن الوجود المؤكد للتركمان شمال النهرين يعود الى القرن التاسع قبل الميلاد عندما بدأت القبائل التركمانية «الياقوتية» بالنزوح والاستقرار بين دجلة والفرات. وكان سكان النهرين وخصوصاً التجار والمبشرون على علاقة مستمرة بشعوب وسط آسيا. من المعروف مثلاً أن أول ابجدية تركمانية في التاريخ هي الأبجدية «الأوغورية» التي كونها لهم المبشرون السريان «نسطوريون ومانويون» القادمون من النهرين في القرن الخامس الميلادي (راجع الملحق عن التركمان). وقد انتشرت

---

* ان تسمية (سامي) لاتعني عرقاً أو قومية بل لغة ينطقها أناس من مختلف الأصول .

بالنسبة للعراق فأن اللغة السامية مرت بثلاث مراحل : الأكدية بلهجتيها (البابلية والآشورية)، ثم الآرامية السريانية، ثم العربية . وقد نطق هذه اللغات كل العراقيين بمختلف أصولهم، مثلما اللغة العربية هي اللغة الرسمية الفصحى، رغم وجود لهجات ولغات محلية عديدة .

الديانة المسيحية النسطورية وكذلك المانوية البابلية بين القبائل التركمانية في آسيا وظلت سائدة حتى بعد الاسلام، وكانت سبباً لتعلق هذه القبائل ببلاد النهرين لأنها تمثل لهم موطن الأديان المنتشرة بينهم. عام 54 هجرية بدأ انتشار الاسلام على أيدي المحاربين القادمين من العراق بقيادة عبيد الله بن زياد وخضوع التركمان للامبراطورية العربية، ثم استقرار الكثير من هؤلاء المحاربين العراقيين وتزاوجهم مع التركمان. وكان هذا سبباً جديداً لانبثاق نزوحات جديدة للقبائل التركمانية نحو بلاد النهرين. نحن نعرف دور هذه القبائل في تكوين الجيش العراقي أيام الخليفة المعتصم الذي كان من أم تركمانية، وقد بنى مدينة سامراء لاستقرار الجيش التركماني فيها بالاضافة الى استقرار البعض في كركوك. ثم توالت هجرات التركمان «السلاجقة» الذين سيطروا على الخلافة في بغداد لعدة قرون. وبدأت هجرات تركمانية جديدة مع الغزو المغولي للعراق ولاحتواء الجيوش المغولية على الكثير من القبائل التركمانية. أما بالنسبة للحقبة العثمانية فانها لم تشهد نزوح أية مجاميع تركية للعراق، بل ان الحضور التركي كان على شكل افراد وعوائل معظمها من اصول جورجية وسلافية والبانية تسيطر على ادارة الولايات العراقية. رغم تقرب التركمان العراقيين من الدولة العثمانية فانهم أبداً لم يعتبروا يوماً كعناصر تركية عثمانية بل ظلوا يعاملون كعراقيين «غرباء» عن الطبقة العثمانية الحاكمة ذات الأصول البلقانية والقفقاسية. والذي زاد من الشقة بين تركمان العراق والطبقة العثمانية ان الكثير من التركمان تبعوا المذاهب الشيعية والعلوية السائدة في العراق والمختلفة عن مذهب الدولة العثمانية.

أما بالنسبة لدور التركمان في تكوين الدولة العراقية الحديثة وديمومتها فاننا نلاحظ الدور البارز للعناصر التركمانية في جميع الادارات والوزارات العراقية في الفترتين الملكية والجمهورية. بل ان العناصر التركمانية كانت متميزة في قيادات الجيش العراقي. ثم ان التركمان خلال هذه القرون الطويلة من العيش المشترك مع باقي الجماعات العراقية اكتسبوا شخصية عراقية تميزهم عن جميع الأتراك في الأوطان الأخرى، رغم حفاظهم على اللغة التركمانية. ومعروفة حالات التزاوج والتمازج بين التركمان والعرب والأكراد، وحتى مع السريان المسيحيين بحيث أن أبرز ملحمة شعرية تركمانية «سفيل يونان» كتبها كلداني من كركوك هو «سركيس عيواز» في أواخر القرن الماضي. بالاضافة الى مثال الكثير من القبائل العربية الممتزجة الى حد بعيد مع التركمان وكذلك الأكراد مثل بعض أقسام «البيات وربيعة والجبور» وغيرهم. ولنا بهذا الخصوص مثال رجل الدولة العراقي الشهير «نوري السعيد» ذو الأصول التركمانية

العربية الكردية. يمكن الاستشهاد بما لا يحصى من الأمثلة عن الدور البارز للتركمان في جميع المجالات الاجتماعية والسياسية والثقافية في العراق، وأبرزها مثال «مصطفى جواد» التركماني الكركوكلي وفقيه اللغة العربية البارز.

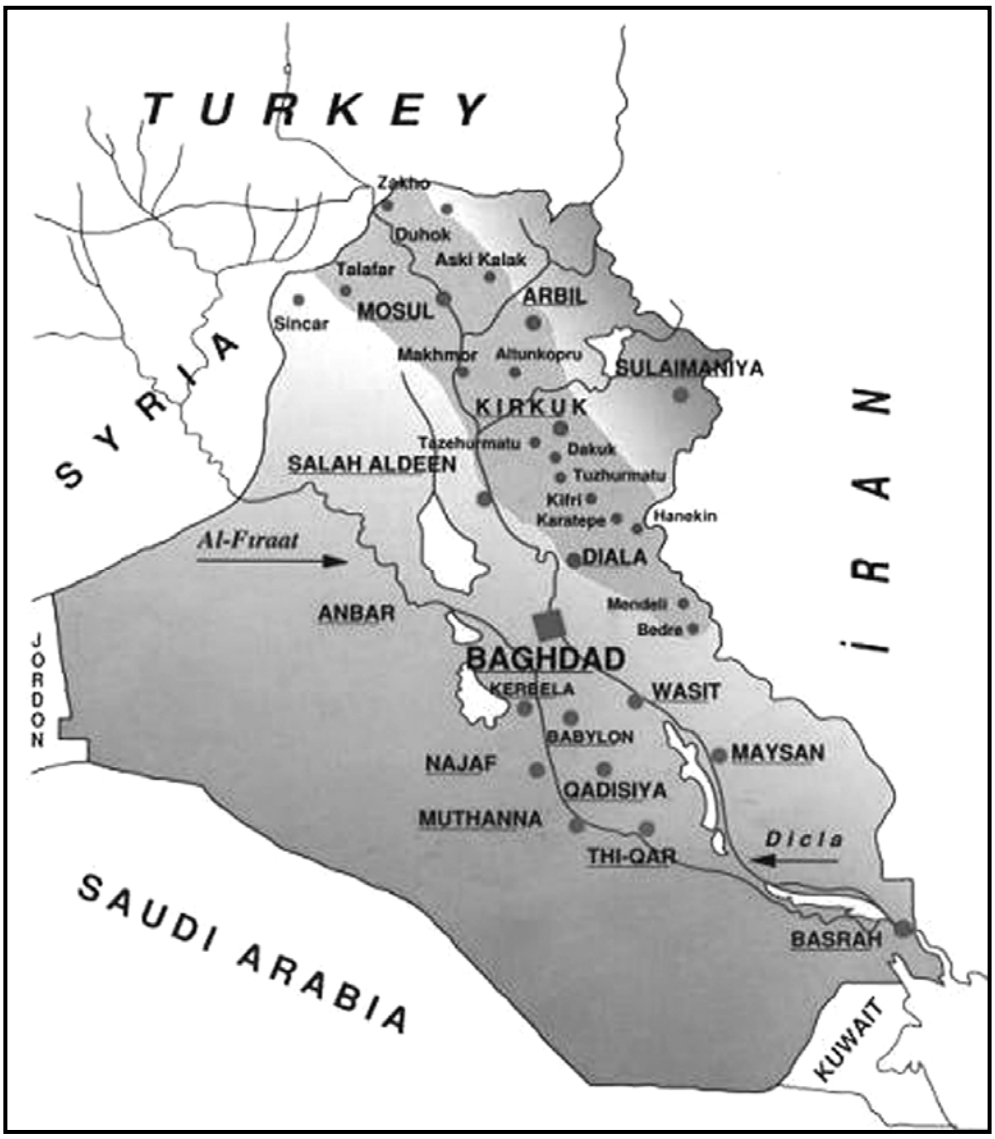

مناطق انتشار التركمان في شمال العراق

أشكالية الانتماء القطري والانتماء القومي

يبدو أن مشكلة التكوين القومي للعراق تعود الى أساس تكوين الدولة العراقية عام 1921من قبل الانكليز. فعندما احتل الانكليز العراق كانوا يمتلكون معلومات واسعة تاريخية وعملية عن أصل العراق، ولهذا كان يطلقون على العراق في جميع وثائقهم «بلاد بين النهرين ـ MESOPOTAMIA». وعلماء الآثار والتاريخ الانكليز منذ القرن الماضي هم أول من اكتشف حقيقة الديمومة الحضارية والتاريخية لبلاد النهرين منذ فجر التاريخ. وكانوا يدركون ان بين دجلة والفرات استقرت ما لا يحصى من الشعوب والأديان والمذاهب التي كانت سرعان ما تتفاعل وتمتزج لتكون حضارة واحدة ودولة واحدة مهما تنوعت المسميات والمنافسات السياسية. لكن الطبقة الاستعمارية الانكليزية اضطرت لتجاوز جميع هذه الحقائق التي أكدها علماؤهم، وخضعوا لنزعتهم الاستعمارية القائمة على مبدئهم المعروف: «فرق تسد». نلاحظ رسوخ هذه النزعة التقسيمية في جميع الوثائق التي تداولها القادة العسكريون بخصوص تكوين الدولة العراقية. فهذا وزير المستعمرات «شرشل» يبرق عام 1921 الى المعتمد السامي في بلاد النهرين قائلاً: «ان المعيار لتقرير خط الحدود بين المناطق التي تديرونها وتديرها حكومة بلاد ما بين النهرين يجب أن تكون الحد السكاني للمناطق العربية الصرفة...» (راجع عزيز الحاج ـ القضية الكردية ـ 162).

رغم محاولات النخبة الملكية العراقية لتجاوز هذه المشكلة من خلال اشراك العناصر غير العربية في قيادات الدولة العراقية، إلا أنها فشلت في خلق هوية عراقية مشتركة تمثل مختلف الفئات العراقية، وذلك لسببين:

ـ تداخل المشكلة القومية مع المشكلة الطائفية والدينية. لأن النخبة الملكية ورثت عن الدولة العثمانية مشكلة التكوين الطائفي «السني» للنخبة الحاكمة. فلم يكن هدف هذه النخبة توحيد مختلف العناصر العراقية على أساس التنوع اللغوي والاقليمي، بل على أساس التعصب الطائفي. فكان التركماني والكردي والعربي مفضل في ادارة الدولة العراقية بسبب انتمائه «السني» وبالتالي الاستمرار بممارسة عزل العناصر الشيعية العربية والتركمانية والكردية «الفيلية»، كما كانت تفعل دائماً الدولة العثمانية. واستمرت هذه السياسة بشكل اكثر تطرفاً في الحكومات الجمهورية والبعثية خصوصاً.

ـ بروز تيار الحركات القومية العربية منذ الخمسينات، ثم استيلائها على السلطة منذ الستينات وحتى الآن. مشكلة هذا التيار القومي العربي انه افتعل تعارضاً ساذجاً بين ما يسمى بـ «الانتماء القطري» و «الانتماء القومي»، أي بين أن تكون «عراقياً» وان تكون «عربياً». وعلى هذا الأساس فان الشرط الأول لقياس «مواطنية» أي عراقي هو «أصله العربي»، وبالتالي تبرير سياسة «تعريب» المناطق غير العربية في شمال العراق. هذه السياسة دفعت الكثير من العناصر غير العربية بالادعاء بالأصل العربي من أجل تبرير وتأكيد أصالتهم العراقية. ان هذه السياسة القومية التعصبية أشعرت الفئات العراقية غير العربية بعدم عراقيتها وغرابتها عن الهوية العراقية التاريخية.

لو أخذنا مثلاً حزب «البعث» الحاكم نفسه، هل ننسى أنه يسمى صراحة : «عربي» دون أي ذكر لاسم «العراق»؟ وهو بأحسن الأحوال يمثل «أبناء القومية العربية» في العراق. معنى هذا، انه من الطبيعي ان يحق للتركماني العراقي أن يكون حزبه القومي، والسرياني كذلك، واليزيدي، والصابئي. وهذا بالضبط ما هو حاصل الآن. فكل فئة سكانية عراقية صار لها حزبها، بل قل أحزابها وحركاتها وحتى يسارها ويمينها.

ان المشكلة لا تكمن في الاعتراف بـ «الانتماء العربي» للعراق بل المشكلة في تحجيم هذه الهوية الى «المعنى القومي والعرقي» الضيق والمتعصب المناقض والمنافي لمعنى «الهوية الوطنية» وبالتالي اختصار تاريخ وتكوين الشعب العراقي الى تاريخ القبائل العربية التي نزحت الى العراق و «عربت وأسلمت» سكان العراق الأصليين الناطقين بالسريانية. لقد تم تربية العراقي «العربي» على أنه منحدر بصورة لا تقبل الجدل من القبائل العربية التي نزحت بعد الفتح الاسلامي، وشعور العراقي العربي أنه غريب «سلالياً وبدنياً» عن تاريخ أسلافه صانعي حضارات النهرين السامية. وهذه التربية القومية دفعت الجماعات العراقية المختلفة للبحث أيضاً عن تواريخ وأصول مختلفة خارج بلاد النهرين: الكردي وجد تاريخه الميدي الايراني. التركماني وجد تاريخه التركي العثماني. السرياني هو الوحيد من لجأ الى التاريخ النهريني، ولكنه جعل نفسه غريباً تماماً عن تاريخ النهرين العربي الاسلامي.

إن رفض استخدام عبارة «قومية عربية» لا يعني أبداً معاداة العرب، بل بالعكس ان الدعوة الى هوية عراقية موحدة وشاملة لجميع مكونات الشعب العراقي، تستهدف أساساً اشراك جميع العراقيين وليس عرب العراق وحدهم بهدف التقارب والتضامن والتوحد بين

البلدان العربية. فان هدف وحدة العراق مع أي بلد عربي لن يتم دون شعور جميع العراقيين بوحدتهم الوطنية واشتراكهم في الهوية العراقية التي هي جزء من «هويات» متدرجة ومتنوعة: مشارقية (مع بلدان الشام) وعربية (مع العالم العربي) وشرق أوسطية (مع ايران وتركيا). ان التركماني أو الكردي أو السرياني عندما يشعر بانتمائه الكامل الى العراق فانه سوف يشعر أيضاً بانتمائه الى العالم العربي ما دام العراق هو جزء من هذا العالم العربي، كما يشعر مثلاً أي مواطن فرنسي مهما اختلفت طائفته أو لغته بأنه طبيعياً أوروبي ما دامت فرنسا جزءاً من العالم الأوروبي.

يمكن الاستفادة في هذا المجال من تجربة «مصر» ونجاح النخبة المصرية في خلق «هوية مصرية» تعترف بديمومة الشعب المصري منذ الفراعنة والأقباط حتى التكوين العربي الاسلامي. أي محاولة المجانسة بين الأصالة المصرية من ناحية والانتماء العربي الاسلامي من ناحية ثانية. رغم النواقص التي لا زالت تعاني منها هذه التجربة. على هذا الأساس أن النخبة العراقية بحاجة الى تكوين «مفهوم جديد» لـ «الوطنية العراقية» يعتمد خصوصية «الهوية العراقية» القائمة على المبدأ التالي :

ان العراق الحالي، هو الديمومة الطبيعية والتاريخية لبلاد النهرين وحضارتها وتكوينها منذ فجر التاريخ وحتى الآن. وان شعب العراق الحالي بكل أديانه ومذاهبه وفئاته اللغوية هو النسل الطبيعي للجماعات التي قطنت وصنعت تاريخ النهرين: سومريون وبابليون وآراميون وأكراد وتركمان وعرب. بالاضافة الى جميع الفئات الصغيرة والكبيرة التي استقرت وامتزجت في تاريخ العراق مثل الاغريق والهنود والسلاف والقفقاس والأفارقة.

وهذا التحديد التاريخي لـ «الهوية الرافدية» المتميزة لا يمنع أبداً من الاعتراف بانتماء العراق وجميع العراقيين الى «هويات أكبر» تتدرج بأهميتها حسب التالي :

ـ الهوية المشارقية: وهي تشمل مجموعة بلدان «منطقة المشرق»، أي ما يسمى بالهلال الخصيب التي تجمع العراق وبلاد الشام (سوريا ولبنان والأردن وفلسطين). حيث تشترك شعوب هذه المنطقة بالتاريخ والجغرافيا والمكونات الحضارية والسكانية منذ فجر الحضارة وحتى الآن. بل التشابه يشمل حتى التنوعات المذهبية والدينية واللغوية : عرب أكراد تركمان مسلمين مسيحيين، شيعة سنة، وغيرهم. ان الانتماء لِـ «الهوية المشارقية» ليس نقيضاً للانتماء للهوية العربية «الشرقمتوسطية» بل هو جزء متميز منها، مثل «الهوية

المغاربية» التي تجمع بلدان شمال افريقيا بخصوصياتها الجغرافية والتاريخية والثقافية. ان انتماء العراقيين بجميع تنوعاتهم الى «الهوية المشارقية» سوف يبدو مقبولاً بسبب عدم حمل هذه «الهوية» لمفاهيم ومسميات قومية عرقية محدودة ومناقضة للجماعات اللغوية والدينية الأخرى. ثم ان هذه «الهوية المشارقية» تعترف تلقائياً بالخصوصيات التاريخية والسياسية لشعوب بلدان المشرق، مع الاعتراف بالقاسم المشترك بينها وهدف التقارب والتعاون، وربما يكون نوعاً من الاتحاد الديمقراطي في المستقبل.

- «الهوية العربية»: ان انتماء العراق الى منطقة المشرق يفترض أيضاً انتماءه للعالم العربي «الشرقمتوسطي» الكبير الذي ينقسم الى مناطق متمايزة: منطقة المغرب، منطقة النيل (مصر والسودان)، ومنطقة الجزيرة العربية، ثم منطقة المشرق. ان الشعب العراقي يرتبط مع باقي شعوب العالم العربي بقواسم مشتركة في التاريخ والجغرافية واللغة والثقافة والجوار والمصالح. وهذه الهوية العربية لا تجمع فقط «عرب العراق» مع «عرب» البلدان العربية، بل إنها تجمع كل العراقيين مع كل سكان البلدان العربية، فهي تجمع السرياني أو الكردي العراقي مع البربري أو القبطي. انها باختصار مثل «الهوية الأوروبية» التي تجمع الأوروبيين مع احترام الخصوصيات الوطنية لكل بلد. انها ليست رابطة قومية عرقية ولا رابطة «أمة واحدة»، بل رابطة «جيو ـ سياسية» بحكم التاريخ والثقافة والجوار والمصالح المشتركة. يتوجب هنا التأكيد أن «الانتماء العراقي الحقيقي» يؤدي الى «الانتماء المشرقي» ومن ثم الى «الانتماء العربي» ، وليس العكس كما حاول أن يفرضه التيار القومي المتعصب.

- «الهوية الشرق أوسطية»: ونقصد بها بالذات تركيا وايران. لأن التربية القومية التي سادت العراق منذ أجيال، زرعت في النفوس فكرة التناقض بين الانتماء القومي للعراق من ناحية، واحترام الشعبين الجارين في تركيا وايران من ناحية ثانية. ان الفهم القومي المتعصب أشاع الاعتقاد أن «العروبة» تعني أولاً معاداة الشعوب المجاورة غير العربية. مهما كانت الخلافات والإشكالات التاريخية والحدودية مع تركيا وايران فانهما تظلان جارتين تجمع العراق بهما ما لا يحصى من علاقات الجوار والتواريخ المشتركة والدين والثقافة والتمازج الروحي والسكاني. وهذه العوامل يمكن العناية بها ومنحها الزخم الايجابي وتطويرها من خلال العلاقات الثقافية والسياسية والاقتصادية والتقارب الأخوي.

دور المصطلحات في تمزيق الوحدة

إن العامل الآخر الذي لعب دوراً مهماً في إضعاف الهوية الوطنية يتمثل في التمزق «التنظيري». إن الحركة السياسية العراقية (حكومة وأحزاب) حاولت أن تمسك المشكلة من ذيلها من خلال ترجمة التنظيرات والمصطلحات الأجنبية. منذ سنوات الأربعينات بدأت الحركات السياسية العراقية تلهث من اجل اقتباس كل ما أنتجته قريحة المفكرين الغربيين والسوفيات لاستخدامه وحشره على تنويعات المجتمع العراقي. المتفحص للأدبيات السياسية سيفاجأ بهذا السوق العجيب الذي تزدحم فيه المصطلحات الوطنية بصورة تفوق أي بلد آخر في العالم، حتى مقارنة بالبلدان العربية المجاورة. إذ بدأت اللغة السياسية تفحمنا كل فترة بمصطلح جديد لوصف تنويعات المجتمع العراقي : «أمة، شعب، قومية، أقلية طائفية، أقلية عرقية، أقلية دينية...» حتى وصلنا إلى نتيجة أن أي شخص غير عراقي عندما يطلع على هذه المصطلحات سيعتقد لا محالة ان العراق هو نموذج مصغر لقارة امريكا، اذ تتواجد فيه ما لا يحصى من القوميات والشعوب والأقليات والعرقيات والطوائف والأديان!

ثم انه بسبب المشكلة الكردية راحت تسود اللغة السياسية العراقية مفردات ومصطلحات ومسميات لعبت ولا زالت تلعب دوراً سلبياً في تكوين وتوحيد الهوية الوطنية العراقية. صار من الطبيعي ان نسمع في الخطاب السياسي العراقي (حكومة ومعارضة) مفردات عجيبة غريبة، من نوعية: (القومية العربية في العراق ـ القومية الكردية، الأقليات القومية، الأقليات العرقية، الشعب العربي في العراق، وغيرها).

إن العقبة الأساسية التي تمنع من تكوين هوية وطنية عراقية شاملة لجميع الفئات العراقية هي المشكلة الكردية. لأن الطرح الخاطىء عن انقسام الشعب العراقي الى «قوميتين رئيسيتين: عربية وكردية «مع أقليات دينية وعرقية مختلفة» هو طرح خاطىء من الأساس، وهو أشبه بالخنجر في خاصرة الهوية العراقية الموحدة. لنوضح القول كما يلي:

إن تسمية العراقيين الناطقين بالعربية على أنهم قومية عربية، يعني أن جميع غير الناطقين بالعربية هم قوميات مختلفة، وهذا يعني أن هناك قومية تركمانية وقومية سريانية وقومية صابئية وقومية يزيدية وقومية فيلية، وهكذا دواليك! ولو استمر الأمر على هذا الحال سوف لن يكون غريباً أن نسمع من يتكلم عن «القومية الشيعية!» و «القومية السنية!»

إن كلمة «قومية» خاطئة ومبهمة، وهي ترجمة عربية سيئة لكلمتين لاتينيتين تم الخلط بينهما : (NATION) و (ETHNIE). ان كلمة (NATION)، تعني بالضبط الشعب الموحد ضمن وطن ودولة، وربما تكون أدق ترجمة عربية لها هي كلمة (أمة) بمعناها الوطني المحدد، فنقول مثلاً، الأمة البريطانية والأمة الهندية والأمة الأمريكية، رغم احتواء هذه الأمم على جماعات دينية ولغوية مختلفة إلا أنها تعتبر «أمة» ما دامت موحدة ضمن وطن ودولة واحدة. ولهذا فانه يقال الأمة الفرنسية ولكن لا يقال الأمة الأوروبية بل الأمم الأوروبية لأنها لا زالت لم تتحد فعلاً بدولة واحدة ولو حدث هذا الاتحاد الفعلي فانها ستصبح أمة أوروبية. من الخطأ القول «أمة عربية» ما دامت لم تتحد بدولة واحدة. ربما القول الأصح هو «العالم العربي» و «الشعوب العربية» للتعبير عن وجود بلدان مختلفة تجمع بينها روابط عديدة ومصالح وطموحات مشتركة. وقد يصح القول «أمة عراقية» ما دام الشعب العراقي بجميع تنوعاته مرتبط بوطن ودولة واحدة.

أما كلمة «ETHNIE» التي تترجم الى العربية، تارة «قومية» وتارة «عرقية» وتارة «اثنية»، فهي بالحقيقة أقرب الى معنى «شعب». لكن المشكلة ان هذا المصطلح الأوروبي قد ساد استخدامه منذ القرن الماضي من قبل العلماء الغربيين المختصين بالانثربولوجيا والاثنولوجيا أي كل ما يتعلق بما يسمى «الشعوب البدائية» أي الشعوب غير الأوروبية والغربية. فتراهم يتحدثون عن الاثنيات في افريقيا وآسيا واستراليا وامريكا القديمة، ولكن عندما يتحدثون عن أوربا والغرب فانهم يقولون بكل بساطة «شعوب أو فئات لغوية »-GROUPE LIN GUISTIQUE». مثلاً في فرنسا هناك البروتون والالزاس والباسك والكورس الذين يتكلمون بلغات أصلية مختلفة مع استخدامهم الفرنسية كلغة أساسية. لكن لا أحد في فرنسا يتحدث عن قومية أو أثنية أو عرقية، بل يتم الحديث عن «فئة لغوية»، وهم جزء من الأمة الفرنسية والعرق الفرنسي والقومية الفرنسية والشعب الفرنسي. لأنهم يدركون أنهم لو تحدثوا عن قومية أو أقلية عرقية، فان هذا يعني أنه هناك أيضاً قومية باريسية وقومية مارسيلية وهلم جرا، فكيف اذن سيحق الحديث عن شعب فرنسي واحد وأمة فرنسية واحدة! ونفس الكلام يمكن تكراره بالنسبة لمعظم البلدان الأوروبية المتنوعة الطوائف والمجموعات اللغوية مثل انكلترا وبلجيكا واسبانيا وسويسرا.

أما نحن، فان سياسيينا ومثقفينا لا أحد يدري كيف راحوا يتحدثون بشأن العراق عن قوميات وأقليات عرقية وأحياناً عن شعوب ضمنها طبعاً «الشعب» العربي في العراق!!

ثم الأسوأ من هذا عبارة : «الأقليات الدينية والعرقية». كلمة «أقلية» مهما كانت حسنة النية فانها تشعر الانسان الذي ينتمي اليها بشيء من المهانة والضعة. الأقلية المسيحية السريانية والأقلية التركمانية والأقلية الفلانية، وكأن العراق بأجمعه استحال الى حزب لينيني حديدي متكون من «أكثرية» حاكمة وأقليات خاضعة. ومثل هذا يجر الى الحديث الذي لا ينتهي عن عدة أكثريات وعدة أقليات. سوف يحق القول مثلاً: أكثرية مسلمة وأقليات غير مسلمة .. أكثرية عربية وأقليات غير عربية، أكثرية شيعية وأقليات غير شيعية.. الخ.

الحقيقة ان كلمتي أكثرية وأقلية قد يصح استخدامهما في سياق المقارنة وعند التحليل الأكاديمي الاجتماعي والتاريخي ومن أجل تبيان الفروق العددية لا أكثر، ولكن من الخطأ الكبير استخدام واحدة من هاتين الكلمتين كصفة وتسمية ثابتة لمجموعة من السكان. المطلوب اذن أن يقال بكل بساطة «العرب» أو الناطقون بالعربية، بدل «القومية العربية أو الأكثرية العربية»، وأن يقال التركمان أو الناطقون بالتركمانية، بدل «الأقلية التركمانية أو الأقلية القومية أو العرقية التركمانية». وان يتم استخدام كلمة «الفئات اللغوية والدينية والطائفية» بدل هذه «الأقليات القومية والعرقية والدينية والطائفية».

المهمات المطلوبة

ان الهوية المشتركة لا يمكن أن تتشكل الا بمعرفة الجميع للجميع، ثم اعترافهم ببعضهم البعض. الوحدة التي تقوم على الجهل والتجاهل هي وحدة هشة وقابلة للتفسخ الى عدة وحدات متصارعة.

هنا يمكننا تسجيل بعض المقترحات القابلة للحوار والتطوير، والتي يمكن أن تساعد على تجنب النتائج السلبية لممارسات وتنظيرات المراحل السابقة والحالية للوضع السياسي العراقي وتساعد على بناء «هوية وطنية عراقية» واضحة ومحددة.

بالنسبة للمشكلة الكردية فانه يجب الاعتراف انها استثناء خاص في الوضع العراقي. ولكن هذا الاستثناء يجب أبداً أن لا يكون قاعدة عامة تؤثر على مجمل الوضع العراقي. وهنا نستذكر مثال تصريحات عضو «الحزب التركماني» (المذكور أعلاه) حيث يطالب للتركمان بجميع الحقوق التي سيحصل عليها الأكراد. على هذا الأساس تم «تكريد» الوضع العراقي ودفع الفئات المختلفة لأن تطالب بالفدرالية وحق تقرير المصير والانفصال وهلم جرا.

من أجل بلورة موقف واضح ازاء المشكلة الكردية، يتوجب الأخذ بنظر الاعتبار الأمور التالية:

ـ يجب التفريق بين كردستان الحقيقية التي تمتلك حق الفدرالية وحق تقرير المصير (أي الشريط الجبلي الحدودي مع ايران والذي يشمل أجزاء من محافظات السليمانية واربيل ودهوك)، وبين المناطق الكردية العراقية النهرينية الأصيلة التي يقطنها أكراد ولكنها أبداً لن تكون جزءاً من كردستان، ونعني بهذا مدن اربيل وكركوك وخانقين وغيرها (راجع موضوعنا المفصل عن الأكراد)، في ايران مثلاً رغم أن الأكراد يسكنون في عدة مناطق الا أن هناك محافظة واحدة اسمها «كردستان».

ـ يجب الغاء الفقرة الواردة في الدستور العراقي: «ان الشعب العراقي يتكون من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية» لتحل محلها الفقرة التالية: «ان الشعب العراقي سليل تاريخ النهرين، هو أمة واحدة موحدة تتكون من عدة فئات لغوية ومذهبية ودينية، منها الشعب الكردي القاطن في كردستان العراق..» وهذا يعني تجنب «تكريد» الوضع العراقي وتقسيمه الى قوميات وشعوب أقليات، ولكن بنفس الوقت الاعتراف بالأمر الواقع بأن أكراد كردستان لهم مميزاتهم الفئوية والتاريخية الخاصة ولهم وضعهم الاستثنائي الذي يجب أن لا يؤثر على عموم الأمة العراقية الموحدة. بمعنى أوضح ان الاعتراف بوجود «شعب كردي» لا يعني تلقائياً الاعتراف بوجود «قومية عربية أو شعب عربي» بل ان الأمة العراقية بجميع تنوعاتها هي جزء من منطقة المشرق وكذلك العالم العربي الكبير.

ـ تبني جميع السياسيين والمثقفين مبدأً عاماً ومقدساً يثبت في دستور الدولة والأحزاب يؤكد على منع تشكيل أي تنظيم سياسي يمثل ويدافع فقط عن مجموعة من السكان، سواء دين أو طائفة أو مجموعة لغوية وله طموحات ونشاطات خارج حدود العراق مع غير العراقيين. ويفرض على أي تنظيم أن تكون دعوته واضحة لتمثيل جميع تنوعات الأمة دون أي اعلان واضح عن تمثيل جزء معين. أما الاستثناء الوحيد بالنسبة لهذا المبدأ فيخص الحركات الكردستانية، فهذا أمر أقره الواقع واضطرت لقبوله جميع الحركات وحتى الحكومات الدكتاتورية منذ الأربعينات وحتى الآن. وهو يدل على اعتراف الجميع بحقيقة خصوصية الشعب الكردستاني في داخل الأمة العراقية. (يمكن الاعتماد على مثال الدستور الجزائري الجديد الصادر عام 1996 الذي أكد هذه المسألة بوضوح تام).

أما بالنسبة لعموم الوضع العراقي، فيمكن تسجيل النقاط التالية:

ـ تشكيل مجموعة من الباحثين من أجل اصدار كتاب موحد يتضمن مختصر تاريخ كل الفئات الدينية والطائفية واللغوية العراقية: عرب، شيعة، سنة، سريان، تركمان.، أكراد، فيلية، صابئة، يزيدية، شبك، الخ. ثم اقرار كتاب خاص بهذه المسألة في جميع المراحل الدراسية في العراق. ويمكن التعمق بهذا المشروع باصدار دراسات وبحوث ومجلة متخصصة بتاريخ الجماعات العراقية والمشرقية وتشجيع الحوار والتفاهم بينها. بالاضافة الى إشراك وسائل الاعلام ومناهج التثقيف الحزبي بالتطرق لتراث وتاريخ هذه الجماعات ودورها في صنع تاريخ النهرين ومنطقة المشرق.

ـ أن يحق لجميع الفئات اللغوية والدينية والمذهبية بتكوين مؤسساتها ومنتدياتها الثقافية والاجتماعية والدينية الخاصة بها. مع التأكيد على تجنب أن تتحول هذه المؤسسات الدينية الثقافية الاجتماعية الى مؤسسات سياسية مغلقة على أبناء الجماعة بل أن يكون من أول أهدافها التعريف بجماعتها الى باقي جماعات الأمة العراقية.

ـ من حق الفئات اللغوية والطائفية العراقية المتنوعة وكذلك أبناء جميع محافظات العراق، المطالبة بوجود افراد منهم في جميع أجهزة الدولة والحركات السياسية. أي أن يكون من حق السرياني أو التركماني أو الفيلي أو الصابئي أو اليزيدي أو الموصلي أو البصري أن يطالب بوجود أفراد من جماعته أو محافظته في مناصب الدولة العليا وكذلك في قيادات الأحزاب. ومثل هذه الامكانية تتم دون أية ضرورة لتكوين حزب خاص بالجماعة أو المحافظة الفلانية، بل من خلال جميع الأحزاب العراقية وكذلك المستقلين. بمعنى أوضح أن قيادات الدولة والجيش والمجتمع يجب أن تمثل بصورة نسبية تقريبية جميع التنوعات الاقليمية واللغوية والمذهبية في العراق، وهذا المبدأ مقدس وثابت في جميع الأنظمة الديمقراطية.

ـ من أجل ضمان نجاح المبادىء السابقة فان المبدأ الأساسي والأهم الذي يتوجب تبنيه هو التالي: «على جميع الحركات السياسية العراقية مهما كانت مبادئها وبرامجها حتى الاسلامية منها، ان تضم في قياداتها وقواعدها نسب تقريبية من أعضاء ينتمون الى جميع تنوعات الأمة العراقية» بمعنى أوضح أن يسود مبدأ أخلاقي يجعل من المعيب وأقرب الى الخيانة الوطنية أن يتكون حزب ما من قيادات تضم فقط فئة لغوية أو طائفية أو اقليمية معينة. يتوجب على جميع الحركات العراقية ان تجعل من أول أهدافها ان تضم في قياداتها

وقواعدها نسب معينة من أفراد ينتمون الى جميع تنوعات الشعب العراقي. (مثال السلطة الحالية في العراق نموذج لسوء التمثيل العشائري الاقليمي الطائفي). يمكننا هنا أن نستشهد بمثال حدث في لبنان، حيث لجأت بعض الحركات الاسلامية الشيعية الى ضم أفراد من الطوائف المسيحية في صفوفها وجعلهم نوابها في البرلمان، نذكر هذا كمثال لا أكثر مع إدراكنا لصعوبته ولنواقصه التفصيلية.

خلاصة القول، أن حركات المعارضة العراقية لن تنتصر في كفاحها من أجل بناء عراق جديد ما لم تتخل عن طروحاتها العتيقة. لا تكفي أبداً الدعوة الى إسقاط النظام الدكتاتوري واقامة نظام ديمقراطي مع البقاء على نفس الأساليب القديمة باقتباس وترجمة التنظيرات الغربية والشرقية ومحاولة فرضها عنوة وبصورة سطحية وساذجة على الوضع العراقي مع العمل على تغطية هذا النقص بكيل الشتائم للنظام الدكتاتوري والحديث المسهب عن جرائمه وكوارثه.

ان المهمة التاريخية المطلوبة الآن تتمثل بتكريس المعارضة العراقية لجميع إمكانياتها المادية والمعنوية من أجل تكوين المؤسسات المتخصصة بدراسة الوضع العراقي بجميع تفاصيله السياسية والتاريخية والاجتماعية، من ثم اقتراح الحلول والبرامج المطلوبة لمشاكل المجتمع العراقي ومن أجل بناء عراق جديد، وهذه أولاً مهمة ثقافية فكرية ومن ثم سياسية.

الشيعة والمشكلة الطائفية في العراق

الجرح الطائفي في الهوية العراقية لا يكف عن النزيف جاعلاً من الوطن مبتغى لأحلام الطامحين الى التوسع والاستحواذ. يمكن تعزية النفس بظاهرة ايجابية أخذت تسود بين السياسيين والمثقفين العراقيين وتتلخص بالفكرة التالية: بما أنه ليس بالضرورة أن تكون كادحاً لكي تدافع عن حق الكادحين، ولا أن تكون امرأة لكي تدافع عن حق النساء، ولا أن تكون كردياً لكي تدافع عن الأكراد... فاذن ليس هناك ضرورة أن تكون شيعياً لكي تدين طائفية الدولة وتدافع عن حق الشيعة بالمشاركة العادلة بادارة الوطن ... يكفي أن تكون عراقياً فحسب لكي يحق لك إدانة الظلم المسلط ضد أي طبقة أو فئة أو طائفة أو مجموعة أو فرد من الشعب. ويكاد أن يتفق الجميع على حقيقة احتكار الدولة من قبل طغمة تعتمد الطائفية والعشائرية والحزبية في إذلال الناس وقمعهم. وأن الحل الوحيد للتخلص من سرطان الطائفية هو الاعتماد على نظام التعددية ومشاركة جميع المواطنين بادارة الوطن، كل حسب جدارته وليس حسب انتمائه الطائفي والعشائري والحزبي.

إن هذا الاجماع على الحل الديمقراطي للمشكلة الطائفية ايجابي وأساسي، لكنه يظل ناقصاً إن لم يرافقه حوار عميق وشامل وجاد في كل تفاصيل المشكلة الطائفية. ان الأغلبية المتعلمة لا زالت حتى الآن تتعامل مع مسائل الدين والطائفة فقط من الناحية السياسية ودور الدولة في حل المشكلة وتتجنب عن عمد كل ما يخص الجانب الآخر من المشكلة، أي أديان وطوائف الوطن نفسها. وهذا متأتٍ من طبيعة العقلية التي سادت النخب المتعلمة (في العراق والعالم العربي) منذ بدايات النهضة الحديثة: كل ما يخص الدين يجب تركه لرجال الدين والتعامل مع أية مشكلة تخص الدين بمنطق التجاهل والتعالي، وفي أحسن الأحوال بمنطق الدبلوماسية وتجنب التفاصيل واعتبار كل من يقترب منها رجعياً وطائفياً ويتطرق لأمور «قد عفى عليها الزمن»!

للتخلص من سرطان الطائفية والتعصب الديني، يجب التخلص أيضاً من سرطان التعصب «العصراني» وتجاهل الدين والطوائف والتعالي على الأصالة والتراث الروحي. من أجل اصلاح المجتمع والوطن لا يكفي اصلاح الدولة والأحزاب بل يتوجب كذلك اصلاح الطوائف والأديان لأن الدول تتغير بينما الأديان دائمة.. واصلاح الدائم أهم من اصلاح المتغير. وهنا يتحمل المسؤولية جميع المثقفين والسياسيين ورجال الدين من جميع الطوائف والأديان.

شروط أولية للحوار في الطائفية

من أجل أن يكون الحوار في هذه المشكلة الحساسة والمثيرة ايجابياً ويبتغي العلاج والحل، من الضروري الأخذ بنظر الاعتبار الأمور التالية:

ـ ان هذه المشكلة مهما كانت معقدة فانها تبقى أبداً ضمن الثابت التاريخي الوطني بوحدة بلاد النهرين وشعب العراق من نينوى حتى الخليج. وان الحديث عن مشكلة الشيعة لا يعني الشيعة ولا المتدينين وحدهم، انما هي مشكلة تعني جميع العراقيين. من أجل تخليص الدولة العراقية من سرطانها «الحزبي ـ الطائفي ـ العشائري» الذي قاد جميع العراقيين الى كوارث وحروب ونكسات لم تسلم منها أية عائلة أو قبيلة أو طائفة أو منطقة، ولا حتى الفئة الحاكمة. لذا فان الشرط الأول للحديث عن هذه المشكلة هو التسامح وتجنب الوقوع في التعصب ضد المذهب الفلاني أو معه، وأن يبقى ثابت الوحدة الوطنية هو الدليل والغاية.

ـ ان تسمية (الطائفة الشيعية) التي يستخدمها الاعلام الغربي وغير الغربي بخبث مقصود تستوجب بعض التروي والتوضيح لأنها تتضمن الكثير من التنوعات والتفاصيل. الشيعة ليسوا أقلية طائفية محددة سكانياً وثقافياً وجغرافياً. إذ يمكن القول بكل بساطة ان ما سمي بـ «الطائفة الشيعية» هم الشعب العراقي بأغلبيته الساحقة. فلو اعتبرنا كردستان حالة خاصة، فان ما يسمى بالشيعة يشكلون ثلاثة أرباع الشعب العراقي. هناك تداخل عميق الجذور بين الشيعة والسنة في العراق. من الناحية الجغرافية يمكن رؤية الشيعة والسنة يتعايشون معاً في مناطق كثيرة، على الأخص في العاصمة بغداد ثم البصرة وسامراء والموصل وكركوك. أما من الناحية القبائلية، فان معظم القبائل العربية الكبرى في العراق، كل واحدة منها منقسمة الى فرع شيعي وفرع سني حسب منطقة السكن، مثل شمر والدليم والجبور وربيعة والزبيد (راجع بطاطو ـ الكتاب الأول ـ ص 61، 62).

حتى المجموعات اللغوية العراقية الأخرى مثل التركمان فان ما يقرب من نصفهم شيعة، بالاضافة الى الأكراد الفيلية الذين يتميزون عن أكراد كردستان كونهم شيعة ومنتمين للثقافة العربية وللعراق. لهذا فإن مشكلة الشيعة بالحقيقة ما هي إلا مشكلة الشعب العراقي برمته، ولولا التأثير العثماني التاريخي الموروث للدولة العراقية واصرارها على عدم اشراك العناصر «الشيعية» في الفئة الحاكمة، لما لاحظ أحد أن هناك «طائفة شيعية» متميزة. (راجع الفصل الثاني من هذا الكتاب).

ـ ان التقصير الكبير الذي وقع فيه رجالات الدولة العراقية يكمن في تغافلهم عن عامل القوة الجبارة التي يفقدها العراق بسبب التهميش السياسي الوطني للشيعة ومراكزهم المقدسة. لننظر مثلاً الى العربية السعودية التي منحها التاريخ مدينة مكة وكعبتها الشريفة لتكون عامل قوة روحية وسياسية للدولة السعودية في العالم العربي والاسلامي وفي قلوب المسلمين. كذلك لنا مثل آخر هو ايطاليا، التي منحها التاريخ مدينة الفاتيكان لتكتسب عبرها هيبة وتقديس جميع كاثوليك العالم. أما بلدنا العراق فقد منحه التاريخ مدينة (النجف) وباقي العتبات المقدسة لتكون عامل قوة روحية وسياسية واقتصادية للعراق في العالم الاسلامي وفي قلوب الشيعة خصوصاً. مثل مكة والفاتيكان، فان النجف هي العاصمة الفقهية والروحية لملايين الشيعة في آسيا وافريقيا والبلدان العربية. لكن الذي حدث في العراق هو العكس تماماً: بدل أن تكون النجف والعتبات المقدسة عامل قوة وهيبة للعراق، تم اعتبارها دائماً كعامل ضعف وخوف من نفوذ القوى الخارجية وخصوصاً ايران! لماذا هذا الاعتقاد الراسخ لدى رجالات دولتنا ان مراكز الشيعة هي مراكز للمعارضة الداخلية وللتغلغل الإيراني؟ لماذا لا يكون الأمر على العكس تماماً، وهذا هو المعقول والواقعي؟

أمر نادر في التاريخ ان تضطر دولة ما الى مهاجمة وتدمير مراكزها الوطنية المقدسة. أما في العراق خلال العقدين الأخيرين فقط (1975 ــ 1991) تمت مهاجمة النجف وباقي العتبات بالطائرات وقصفها بالمدافع كأي مواقع أجنبية معادية! أليس النجف وكربلاء وسامراء والكاظمية هي مناطق عراقية ويقطنها عراقيون؟ لو كانت الدولة العراقية تمتلك الحد الأدنى من الروح الوطنية والحنكة السياسية، أما كان من المعقول أن تتحول هذه المناطق الى مراكز للتأثير على الشيعة في العالم وكسب الشعب الايراني الى سياسة العراق؟ كيف أتيح لايران منذ قرون وحتى الآن أن تتمكن من التأثير على سياسة العراق من خلال هذه المراكز، لولا غباء الدولة العثمانية، ثم الدولة العراقية التي ورثتها!

مظاهر الطائفية في الدولة العراقية

ان مشكلة تمثيل جميع تنوعات وفئات المجتمع في الدولة مشكلة سياسية تاريخية لم تحلها الانسانية بصورة تامة. لا زالت النظم الديمقراطية البرلمانية الغربية تعاني من سوء عدالة تمثيل الكثير من تنوعات الشعب. يكفي النظر الى نسبة تمثيل النساء في الحكومات والأحزاب والبرلمانات والادارات ومالكي الثروات، اذ لا تتعدى في أرقى النظم الديمقراطية 15٪، رغم

أن المرأة هي نصف المجتمع! نفس الشيء بالنسبة لتمثيل الطبقات الكادحة وأبناء الريف والأحزاب المعارضة، وحتى بالنسبة لبعض الأديان والطوائف. حتى الآن في امريكا فان الأغلبية الحاكمة ـ المالكة هي الأقلية الأنكَلوسكسونية البروتستانتية، يقابل هذا قلة نسبة المنتمين الى الفئات الأخرى من النساء والزنوج والكاثوليك والناطقين بالاسبانية، رغم أنهم يمثلون أغلبية المجتمع.

ضمن هذا السياق يمكننا الحديث عن الحالة العراقية رغم خصوصياتها المتطرفة في القمع والدموية وتوالي الكوارث. مقارنة بسيطة لتركيبة الدولة العراقية مع تركيبة المجتمع العراقي، تكشف عن خلل رهيب بين التركيبتين لحد يكاد أن يتشابه مع وضعية دولة عنصرية مثل جنوب افريقيا من حيث تمثيل الأغلبية السوداء في الدولة!

المجتمع العراقي يحوي على نسبة من الشيعة تزيد على 60٪ من مجموع السكان (عرب أولاً ثم أكراد فيلية ونصف التركمان)، وترتفع نسبتهم الى 75٪ من سكان العراق من غير كردستان! معنى هذا ان نسبة السنة تقرب 40٪ من سكان العراق (عرب وأكراد ونصف التركمان)، ولكن هذه النسبة لا تتجاوز 20٪ من سكان العراق من غير كردستان!

تركيبة المجتمع هذه تتناقض تماماً مع تركيبة الدولة العراقية. يكفي ايراد بعض الأرقام المتوفرة عن فترة السبعينات للكشف عن هذا الخلل المدهش: مجلس قيادة الثورة المتكون من (15) عضواً جميعهم من العرب السنة ومن المناطق الشمالية الغربية، ليس فيهم شيعي أو جنوبي واحد. أما القيادة القطرية لحزب البعث فتتكون من 16 عربياً سنياً، وكردي سني واحد، وعربي مسيحي واحد، وثالث عربي شيعي (راجع حنا بطاطو ـ الكتاب الثالث ـ ص402، ثم ص 394). وهذا التمايز الطائفي في تكوين الدولة له أيضاً تأثيره الطائفي على الصعيد الطبقي: من بين واحد وثلاثين مقاولاً كبيراً يسيطرون على مشاريع الدولة هناك (2) مقاول كردي و (1) تركماني و (23) عربي سني و (5) فقط من العرب الشيعة. (راجع عصام الخفاجي ـ الدولة والتطور ـ ص 80).

ويبدو أن هذه الحالة ليست من صنع النظام الحالي بل تم تكريسها وتعميقها بعد وراثتها من النظام الملكي، إذ تدل الأرقام عن وضعية طائفية واضحة: خلال ما يقرب الأربعين عاماً (1921 ـ 1958) من بين (575) منصباً وزارياً هناك فقط (159) للعرب الشيعة والباقي للعرب السنة وأقلية للأكراد والتركمان وغيرهم. ومن بين (58) رئاسة وزراء هناك (5) فقط للشيعة. (بطاطو ـ الكتاب الأول ـ ص 69، ثم ص 219).

اذن، من خلال هذه الأرقام ومع شيء من التبسيطية يمكننا وصف الفئة الحاكمة في العراق آخذين بنظر الاعتبار تكوين 80٪ من القادة والمستفيدين اقتصادياً وسياسياً من الدولة:

المجموعة اللغوية: عرب .. الطبقة والمهنة: عسكر واداريين ومالكين وحديثي النعمة. الانتماء الحزبي: بعث. الأصل الجغرافي والسكاني: سامراء، تكريت، الأنبار، الموصل (منطقة شمال وغرب العراق). الأصل الديني والمذهبي: مسلمين سنة.

إن هذا التقسيم عام ويمثل القسم الأعظم من رجالات الدولة من منصب مدير عام وضابط ومالك متوسط حتى قمة القيادة من أعضاء مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء والقيادة القطرية والقيادة العسكرية وكبار أصحاب الثروة. هذا لا ينفي وجود أقلية بين القياديين والمتنفذين ينتمون الى الفئات المبعدة عن الدولة والثروة: ثمة نساء، وثمة غير بعثيين، كادحين، وجنوبيين، وأكراد، ومسيحيين وصابئة وغيرهم، وهنالك طبعاً شيعة. لكن جميع هؤلاء ما هم إلا أفراد معدودين بالاضافة الى أنهم لا يمثلون عملياً فئاتهم الأصلية.

يتوجب الاشارة الى أنه هناك فرق كبير بين الانتماء الطائفي السني للدولة، وبين الناس المحسوبين على مذهب السنة. ليس بالضرورة أن جميع السنة هم تلقائياً من أنصار الدولة ومن المستفيدين منها. فهل يصح القول مثلاً، ان الدولة الفلانية (في مصر أو الجزائر أو ايران) تمثل حقاً جميع المسلمين في بلدانها لكونها من نفس الطائفة السائدة. ولنفترض أن النظام الحالي في العراق كان بأغلبية قيادته من الشيعة، هل يمكن التأكيد انه سيكون أكثر ديمقراطية وأفضل تعبيراً عن مصالح أغلبية الشيعة؟

إن العلاقة بين المجتمع والدولة ليست علاقة انتماء قومي وديني فقط، بل تشتمل كذلك على علاقات مهمة أخرى، مثل الانتماء السياسي والطبقي والاجتماعي والمهني والفكري. والدولة الأكثر ديمقراطية هي الدولة القادرة على التمثيل المتوازن للمجتمع في جميع تنوعاته الفئوية والدينية والجغرافية والحزبية والطبقية والمهنية والفكرية. اذن، ان عامل التمثيل الطائفي رغم أهميته ليس هو وحده الأساس لتقييم النظام، بل يتوجب أيضاً الأخذ بنظر الاعتبار عوامل التمثيل المتنوعة الأخرى.

ان سوء تمثيل الدولة لمختلف فئات المجتمع ما هو إلا عامل مساهم مع عوامل سوء التمثيل الأخرى. وسوء التمثيل الشامل هذا هو الذي يدفع الدولة الى الانكماش والتعويض عن ضعفها بالاضطرار الى تكثيف القمع والاستبداد لكي تضمن هيمنتها الكاملة والشاملة.

على هذا الأساس، فان المواطن العراقي (السني) قد لا يعاني مباشرة من التمايز الطائفي، لكن هذا لا ينفي أنه يعاني مثل الجميع من التفرقة الطبقية والمهنية والحزبية والفكرية ويشترك مع جميع العراقيين بالمعاناة من الاستبداد والقمع والحروب والكوارث الوطنية التي لا تتوقف.

حضور الشيعة في الواقع العراقي

إن هذا الجدول يكشف عن أن الشيعة ليست فئة مهمشة واقعياً وليست (أعجمية) كما يتصور الكثيرون، بل هي الشعب العراقي بكل تركيبته. وإن عزلتهم عن الدولة لا تعني عزلتهم عن واقع العراق بمكوناته الطبقية والاقتصادية:

أكبر ملاك الأراضي في العراق سنة 1958

أو المالكين لأكثر من 100000 دونم من الأرض[أ]

الاسم	الشريحة أوالطبقة بغض النظر عن ملكية الأرض	العشيرة	الطائفة والأصل الإثني (العِرقي)	المساحة المملوكة بالدونم	اللواء
أحمد عجيل الياور	شيخ أعلى	شَمْر	سني عربي	259509	الموصل وبغداد
محمد الحبيب الأمير[ب]	شيخ أعلى	ربيعة	شيعي عربي	206473	الكوت
بلاسم محمد الياسين	شيخ	مياح[ج]	شيعي عربي	199826	الكوت
علي الحبيب الأمير[د]	شيخ	ربيعة	شيعي عربي	196020	الكوت
حسن الخيون القصاب	شيخ	السراي	شيعي عربي	146195	الكوت
نايف الجريان[د]	شيخ	البوسلطان	شيعي عربي	108074	الحلة
عبد الهادي الجلبي	تاجر	—	شيعي عربي	104158	بغداد

من كتاب «العراق ـ ج1 ـ حنا بطاطو ـ ص70»

(أ) هذا الجدول لا يشمل موحان الخير الله، وهو شيعي عربي من لواء المنتفق وشيخ عشيرة الشويلات، نظراً لأن ملكيته للعقارات الواقعة تحت سيطرته كانت ما زالت موضع نزاع قانوني في العام 1958 وكذلك فإن الجدول يستثني أيضاً المستأجرين الدائمين عملياً لمساحات كبيرة من أراضي الدولة في لواء العمارة. وحول هذه النقطة الأخيرة راجع الجدول 6 ـ 13.

(ب) والد زوجة الوصي على العرش وولي العهد الأمير عبد الإله، وشقيق علي الحبيب الأمير الوارد اسمه أعلاه.

(ج) فرع من عشيرة ربيعة.

(د) توفيا قبل ثورة 1958 ولكن أملاكهما لم توزع على الورثة.

المصدر: تم الحصول على الأرقام من سجلات وزارة الإصلاح الزراعي، شباط/ فبراير 1964.

التمثيل الطائفي للدولة العراقية

رغم الوجود الفعلي لـ «الشيعة» في الواقع العراقي ونسبتهم التي تتجاوز أكثر من نصف الشعب العراقي. إلا أنهم ظلوا أقلية مهمشة عن الدولة العراقية منذ العهد العثماني. واستمرت الحالة بصورة جلية بعد تكوين الدولة العراقية (1921). هذه الجداول تعطي فكرة عن سياسة التهميش الدائمة التي مارستها الدولة العراقية منذ تأسيسها وحتى الآن :

المناصب الوزارية الشيعية
في العهد الملكي (1921ـ 1958)
باستثناء منصب رئاسة الوزراء

السـنة	مجموع عدد	عدد مناصب المناصب	النسبة المئوية الشيعة
1921ـ 1932(مرحلة الانتداب)	113	20	17,7
1932ـ 1936	57	9	15,8
1936ـ 1941(مرحلة الانقلابات العسكرية)	65	18	27,7
1941ـ 1946(مرحلة الاحتلال البريطاني الثاني)	89	25	28,1
1947ـ 1958	251	87	34,7
المجموع	575	159	27,7

من كتاب «بطاطو- ج1ـ ص69»

إجمالي المعلومات الحياتية المتعلقة بقيادة حزب البعث في القطر العراقي 1952ـ 1970

الدين والطائفة والأصل العرقي

	قيادات 1952ـ تشرين الثاني (نوفمبر) 1963				قيادات تشرين الثاني (نوفمبر) 1970			
	عدد الأعضاء	٪	عدد الأفراد	٪	عدد الأعضاء(*)	٪	عدد الأفراد	٪
مسلمون:								
شيعة عرب	28	53,8	12	46,2	3	5,7	3	14,2
سنة عرب	20	38,5	13	50,0	45	84,9	16	76,2
أكراد	4	7,7	1	3,8	4	75	1	84
تركمان	–	–	–	–	–	–	–	–
فرس	–	–	–	–	–	–	–	–
يهود	–	–	–	–	–	–	–	–
مسيحيون	–	–	–	–	1	1,9	1	4,8
صابئة	–	–	–	–	–	–	–	–
يزيديون وشبك	–	–	–	–	–	–	–	–

من كتاب «بطاطو- ج3 ـ ص 394»

* هذا الجدول يكشف عن خطأ التهمة الموجهة إلى الشيعة بانعزالهم عن التيار القومي. تاريخ حزب البعث في العراق يكشف عن أن الرعيل الأول من قادة وكوادر الحزب كانوا بمعظمهم من الشيعة. وحتى عام (1963) كانت قيادة البعث تتكون من (46٪) من الشيعة، ولكن بعد عام (1963) وعودة العسكر (السنة) إلى قيادة البعث تمت تصفية الكوادر الشيعية (المدنية) جسدياً وسياسياً حتى هبطت نسبتهم عام (1970) إلى أكثر من ثلاث مرات وأصبحت (14٪).

الأساس العرقي المذهبي لأعضاء مجلس قيادة الثورة 1963

الجماعة	عدد الأعضاء	نسبتهم المئوية
الشيعة العرب	5	٪27,8
السنة العرب	12	٪66,7
الأكراد	1	5,5

من كتاب «الطائفية السياسية في العالم العربي ـ فرهاد ابراهيم ـ ص 290»

❖ ❖ ❖

❖ إن العنصرية عندما تبدأ لا تعرف كيف تنتهي. تبدأ ضد الشيعة والأكراد باسم (الوحدة الطائفية ـ القومية) ثم تهبط إلى (الوحدة المناطقية) تهبط إلى (الوحدة العائلية) ثم تهبط أكثر نحو (الوحدة الشخصية) كما هو حاصل الآن في النظام الحالي. الجدول يكشف عن الميل المناطقي (العشائري) الذي هيمن على قيادة الدولة في العراق:

ممثلوا التكريتيين في الحكومة من 69 ـ 1992

عام التشكيل	العدد الكلي للأعضاء	عدد التكريتيين	النسبة المئوية
1969	5	3	60
1970	15	5	33,3
1977	5	2	40
1977 ـ 1979	5	2	40
1979 – 1982	16	4	25
1982 ـ 1986	9	2	22,2
1991	9	2	22,2

من كتاب «المصدر السابق ـ ص 340»

❖ رغم أن نسبة الشيعة في قيادات البعث عام (1963) كانت أكثر من (46٪) إلا أن مجلس قيادة الثورة عكس النسبة تماماً بسبب سيطرة العسكر السنة على الحكومة.

الشيعة واصلاح الطائفة

بالنسبة للمشكلة الطائفية في العراق، فان الشيعة الذين يمثلون الأغلبية الساحقة من الشعب العراقي يتحملون مسؤولية أساسية في عملية الاصلاح الطائفي (طبعاً الدولة كذلك والطوائف الأخرى).

الكاتب العراقي حسن العلوي له رأي طريف يستحق التمعن والبحث رغم المبالغة الواضحة فيه. إذ يعتقد أن حرمان الشيعة من الدولة وضعفهم السياسي يعود الى طبيعة التشيع العراقي (والعربي عموماً) وتأثيره على تربية الفرد وممارسته السياسية، لأن : «الطائفية الشيعية ذات طابع نظري تتحدث عن أفضلية الإمام علي في الخلافة وتؤكد على قضية النص والتعيين. فيما لا يعني الطائفي السني بشيء من ذلك. إنه لا يعيش في التاريخ كالطائفي الشيعي، ولا يتحدث عن حق عمر في الخلافة أو حق علي، وإنما يبحث عن حق قريبه في أن يحتل المركز المعين والوظيفة المعينة... أي أن الطائفية الشيعية معتقد والسنية فعل. والشيعية تعيش في التاريخ والسنية تعيش في الحاضر. ولهذا يلتصق الشيعي بالكتب ويلتصق السني بالحياة... الشيعة يتشاركون في البكاء والسنيون يتشاركون في السلطة ... هذا يلطم وهذا يحكم» (راجع حسن العلوي ـ الشيعة والدولة القومية ـ ص 266 ـ 268).

رغم المبالغة الواضحة في رأي الكاتب إلا أنه استطاع أن يضع يده على نقطة حساسة لفهم أسباب ضعف الشيعة في العراق والعالم العربي وعزلتهم عن المشاركة الفعالة في إدارة الدولة. والحقيقة كما ذكرنا سابقاً أن المشكلة لا تكمن في المذهب الشيعي ذاته، بل في الظروف التاريخية التي حتمت عزلة الشيعة وبالتالي ضعفهم وتمسكهم بالماضي على حساب الحاضر. مثلاً ان التشيع الإيراني مختلف تماماً من الناحية التاريخية السياسية عن التشيع العراقي. ان التشيع الايراني منذ تكوينه على يد الصفويين في القرن 16 م، كان ولا زال مذهب دولة وقيادة على عكس التشيع العراقي والعربي. منذ سنوات والجدل محتدم بين المعنيين بأمر الشيعة من متدينين وعلمانيين من أجل تخطي حالة الضعف الموروثة واصلاح الوضع السياسي والمذهبي. هنا نذكر المقترحات الرئيسية المتعلقة بعملية الإصلاح هذه :

أولاً ـ الاصلاح التنظيمي (لكل بلد حوزته ومرجعيته)

يتركز الجدل الآن حول اصلاح المرجعية العليا (القيادة الدينية ومقرها النجف في العراق). يعتبر الامام الشهيد محمد باقر الصدر في العراق من أبرز دعاة التجديد والاصلاح في الفقه الاسلامي

والمرجعية الشيعية. وله في هذا المجال دراسات جادة وأطروحة معروفة بـ «أطروحة المرجعية الموضوعية الصالحة»... وهذه الأطروحة تشكل الآن مطلباً أساسياً للكثير من الأحزاب الاسلامية، ويعتبر البعض هذه الأطروحة بديلاً عن : «محاولات الترقيع وترميم الأوضاع البائسة للمرجعية التقليدية المتخلفة عن حركة الاسلام وروح العصر..» (راجع بيان حزب الدعوة والحركة الاسلامية ـ 7 نيسان 1992). وتكاد الآن جميع الأطراف المعنية بالشيعة تشترك في الجدل الحامي حول المرجعية، وتتوالى البيانات والتوضيحات والادانات والتعليقات وبشأن هذه المسألة (راجع مثلاً بيان رابطة العلماء في العراق5 ـ 11 ـ91، كذلك تعليق مؤسسة الخوئي ومجلة النور عدد 9 ـ 1992).

اشتدت هذه المعركة بعد وفاة المرجع الأعلى الإمام الخوئي في آب 1992. ويتمحور جدل الاصلاح أساساً حول : مشكلة الهوية القومية لهذه المرجعية، ثم علاقتها بالأنظمة الحاكمة خصوصاً في ايران والعراق، بالاضافة الى اصلاحات فقهية اسلامية وحياتية عديدة تتعلق باستنباط اسلوب جديد للتعامل مع خصوصية التواجد الشيعي في كل بلد. شيعة لبنان وعلماؤهم شرعوا بتصدر معركة الاصلاح. ولمجلة الشراع المقربة من منظمة أمل ولمسؤولها حسن صبرا دوراً بارزاً في الدعوة لعملية الاصلاح وخلق المرجعية العربية. آخر مبادرة قامت بها المجلة والتي بدأت تثير ضجة كبرى في الوسط الشيعي هي المقابلة التي أجرتها مع العلامة المجتهد الشيخ محمد تقي الفقيه الذي تحدث بكل صراحة عن «الظروف الحرجة التي تمر بها الحوزات العلمية في النجف الأشرف وتشتتها، وتعدد الاتجاهات في ايران بسبب تدخل الحاكمين في إدارة الحوزات وفي منح الألقاب الدينية الدالة على المرتبة بل وفي تعيين مرجع التقليد...». وذكرت المجلة أن القوات الايرانية قامت بمحاصرة ومضايقة ومنع أنصار المرجع الأعلى الامام الخوئي من اقامة مجالس التعزية بمناسبة وفاته. وعن عملية اختيار مرجع أعلى جديد. قالت المجلة بالحرف الواحد: «كأن الأمر لم يعد بيد كبار العلماء والمراجع والحوزات العلمية والعريقة والشهيرة بريادتها وعلمها وادارتها، بل صار يطبخ في أروقة الأجهزة والدهاليز المختصة بالأمن بشكل ينذر بأوخم العواقب على الطائفة الاسلامية الشيعية التي كانت وما تزال وستبقى مثالاً حياً ونابضاً للاجتهاد والعلم». (راجع الشراع عدد 545 ـ أيلول ـ 1992).

والمنافسة مستمرة بين الحكومتين في العراق وايران من اجل التأثير في اختيار المرجع الشيعي الأعلى. الحكومة العراقية تحاول أن تفرض (السيد محمد الصدر)(*) كمرجع أعلى، بينما ايران

* إن هذا لم يمنع سلطة صدام من اغتيال السيد محمد الصدر، بسبب خروجه عن سياستهم وإصراره على اقرار صلاة الجمعة لدى الشيعة.

تحاول بدورها ان تفرض (السيد محمد علي اراكي) على أمل أن يكون من أنصار مبدأ ولاية الفقيه ويبايع السيد علي خامنئي باعتباره قائد الأمة.

ازاء حالة الصراع والتمزق في المرجعية ــ المؤسسة القيادية الروحية، فان شيعة لبنان وعلماءهم يحاولون اتباع طريق ثالث مستقل عن تأثيرات الدول ومصالحها. ويضيف العلامة الشيخ الفقيه: «المستقبل لجبل عامل، ومن قديم تكهنا بهذا قبل ثلاثين سنة، بعدما رأينا النجف قد تزعزعت نتيجة مكافحة الأنظمة الحاكمة لها...».

ويبدو أن حالة التشتت والانقسام تصل الى ذروتها من خلال تأثيرها السلبي على المتدينين من الشيعة (خصوصاً في العراق). عندما تسود بين هؤلاء فكرة رفض الاعتماد على أي مرجع شيعي، وتقليد الامام الغائب (صاحب الزمان المهدي المنتظر)، وهذا يعني العودة مباشرة الى النصوص القرآنية والإمامية دون استشارة أي فقيه ومرجع.

حول تاريخ المرجعية يقول العلامة تقي الفقيه: «المرجعية لم تكن واحدة حتى في زمن الأئمة عليهم السلام، فقد كان الشيعة في عهد الباقرين عليهم السلام يرجعون الى العلماء الموجودين في بلادهم، وفي أواخر عهد الأئمة اشتهرت قم والكوفة، فكانوا يرجعون في الشرق الى علماء قم وفي البلاد العربية الى علماء الكوفة... ثم اشتركت معهما بغداد ومصر وذلك عهد انتشار الدويلات الشيعية كالفاطميين والبويهيين والحليين والحمدانيين وغيرهم... وقبل عدة قرون اشتهر العلم في جبل عامل... ومنه استوردت ايران أعظم علماء الشيعة... وبقيت كذلك الى عهود قريبة حيث كان لكل البلاد مراجعها... ويقال ان اول من بدأ بتوحيد الرئاسة المرجعية هو الميرزا حسن الشيرازي الكبير في سامراء وذلك أثناء الحرب العالمية الأولى».

من هذا الكلام، نفهم طبيعة الاشكالية الحالية التي تعاني منها المرجعية الشيعية: التداخل بين القيمة الدينية للمرجعية والانتماء الوطني لهذه المرجعية. ما زالت حتى الآن تثقل على الشيعة مشكلة التداخل والتعارض بين المنزلة العلمية للمجتهدين من ناحية، وانتمائهم الجغرافي والوطني من ناحية أخرى. طبيعة الحوزات العلمية مختلطة الجنسيات، فتجد مجتهداً ايرانياً مقيماً في النجف ولكن أتباعه ومقلديه معظمهم في أفغانستان، ثم تجد مجتهداً عراقياً مقيماً في قم بإيران ولكن أتباعه ومقلديه في لبنان.. هذا الأمر قد يبدو رائعاً وانسانياً ودليلاً حقيقياً على أن الاسلام فوق الأوطان وحدود الدول، ولكن الواقع قاس والحدود جبارة

وخصوصيات الشعوب تفرض نفسها. مثلاً، هل من الممكن أن يكون رجالات الدولة في ايران من العراقيين أو اللبنانيين حتى لو كانوا من الشيعة. الدولة لا يقودها إلا أبناء وطنها.. اذن لماذا لا تكون المرجعية كذلك؟ الحوزات العلمية ومجتهدوها لهم سلطة روحية تفوق أية سلطة، ومن أجل ذلك يتوجب الأخذ بعين الاعتبار الناحية الجغرافية ـ الوطنية لكل حوزة. أي بكل وضوح أن المطلوب هو التالي :

يجب أن يكون لشيعة كل بلد «حوزة وطنية» ومرجعية عليا واحدة خاصة بهم، ومتكونة من مجتهدين ومجتهد أكبر من أبناء البلد نفسه، ليكن لشيعة البحرين حوزتهم الوطنية ولشيعة العراق ولبنان والكويت وايران والسعودية وباكستان وافغانستان. ولكي يحافظ الشيعة في جميع الأوطان على علاقاتهم ومشاوراتهم يمكنهم كذلك تكوين «حوزة مشتركة»، أي أن تبعث كل «حوزة وطنية» ممثلاً عنها ليجتمعوا مع بعض للحوار والتعاون. ويكون مقر هذه «الحوزة المشتركة» بالتناوب بين جميع المدن الشيعية. ويمكن بالاضافة الى ذلك ان تتشكل حوزات مشتركة متنوعة، مثلاً «حوزة مشتركة عربية» تجمع ممثلين عن حوزات الشيعة في البلدان العربية.

إن هذا التخصص سوف لا يخدم شيعة العراق والبلدان العربية وحدهم، بل انه سيخدم كذلك ايران دولة وشعباً، يخلصها من متاعب الانفصام بين المصالح الوطنية ومصالح الشيعة في البلدان الأخرى. اذ ان التاريخ سجل لنا الكثير من الحوادث التي تبرز هذا التعارض، على الأقل من الناحية التكتيكية الآنية؛ كما يحدث الآن، وكما حدث أثناء الكثير من الفترات. منها مثلاً، أثناء الحرب العراقية ومعاناة الامام الخوئي من الكثير من المصاعب من أجل الموائمة بين ظرف الشيعة العراقيين وقضية الحرب مع ايران. لقد اضطر هذا الإمام الى اعلان تناقضه مع الامام الخميني ومعارضته لمبدأ ولاية الفقيه وإدانة استمرارية الحرب.

ويمكن معاينة تجارب المذاهب الاسلامية الأخرى، إذ يلاحظ أن هذه المذاهب تتمتع بخاصية الاندماج الفقهي ـ الاداري في الحالة الوطنية. والدليل على هذا أن هناك مفتياً سنياً مع مؤسسات دينية خاصة بكل بلد. ويمكننا كذلك الاستشهاد بتجربة الكنائس المسيحية. فالأرثوذكس نجحوا في احترام الخصوصيات الوطنية وانقسموا الى كنائس كبرى روسية واغريقية وارمنية ومشرقية ونسطورية وقبطية وغيرها. أما البروتستانت فقد أخضعوا تماماً نشاطهم للحالة الوطنية. ثم الكاثوليك رغم مركزية كنيستهم فانهم في طور الاصلاح من اجل التلاؤم اكثر مع الخصوصية

الوطنية، ونذكر مثال الكنيسة الكاثوليكية في فلسطين عندما فرضت أخيراً أن يكون بطريركها فلسطينياً عربياً. علما بأنه رغم هذه المركزية العالمية في الكاثوليكية، الا ان الخصوصيات الوطنية معترف بها من خلال تعيين (اسقف عام) خاص بكل بلد.

ثانياً ـ الاصلاح الفقهي (المذهب الاسلامي الخامس)

يذكر علي الوردي، عالم الاجتماع والمؤرخ العراقي : «ان الشريف المرتضى كان قد اتفق مع الخليفة العباسي القادر بالله على أن يأخذ من الشيعة مائة الف دينار ليجعل مذهبهم في عداد المذاهب السنية فترتفع التقية (التكتم والسرية) والمؤاخذة على الانتساب اليهم، وقد كلف المرتضى الشيعة بأن يجمعوا نصف المبلغ ويدفع هو النصف الآخر من خاصة ماله فلم يوفقوا الى ذلك .. ثم بعد ذلك حاول الشاه الايراني التركماني نادر قلي... وكانت خطته أن يجعل من التشيع مذهباً فقهياً خامساً يضاف الى المذاهب الأربعة الموجودة عند أهل السنة، وقد أطلق عليه اسم «المذهب الجعفري» نسبة الى الامام العلوي جعفر بن محمد الصادق.. . والظاهر انه وجد في الامام جعفر الرجل الذي يصلح ان يكون رمزاً للتقريب بين الشيعة وأهل السنة، فقد كان هذا الإمام يعيش في نفس العصر الذي عاش فيه مالك وأبو حنيفة، وكان جعفر بالاضافة الى ذلك ينتمي الى علي بن أبي طالب من جهة أبيه، والى أبي بكر من جهة أمه وجدته، والمأثور عنه أنه كان يعلن للناس قائلاً : «ولدني أبو بكر مرتين» وذلك لكي يردع الذين اعتادوا سب أبي بكر وصاحبه عمر» (راجع علي الوردي ـ لمحات اجتماعية ـ ج 1 ـ ص 120 ـ 121).

من المعروف ان الفقه الشيعي يتمتع بخاصية الاجتهاد في معالجة الأمور الدينية والدنيوية، وهذه خاصية ايجابية تميزه عن المذاهب السنية التي أغلقت باب الاجتهاد. لعل التقسيم الجغرافي ـ القومي لنظام الحوزة والمرجعية العليا سوف يساعد كثيراً على عملية الإصلاح الفقهي والسياسي في المذهب الشيعي.

العلامة الدكتور موسى الموسوي يقترح عدة اصلاحات فقهية في التشيع من أجل التقريب مع المذاهب السنية الأربعة. ومن هذه الأمور الأساسية التي يعتقد أنها قد طرأت بعد قرون على التشيع وخصوصاً بتأثير تجارب الدول الشيعية التي قامت في ايران منذ القرن السادس عشر : «مسألة اعتقاد الشيعة بعدم شرعية الخلفاء الراشدين، وتحليل مسبتهم. مسألة التقية والكتمان. مسألة ضرب القامات يوم عاشوراء. مسألة الشهادة الثالثة، أي ذكر الإمام علي في

الشهادة. مسألة إعتقاد البعض بتحريف القرآن..» وأمور أخرى رئيسية وثانوية تستحق الجرأة في الحوار والبحث من أجل التقارب بين الشيعة وباقي المذاهب السنية. (راجع كتاب العلامة موسى الموسوي ـ الشيعة والتصحيح).

فيدرالية المحافظات والتمثيل الطائفي والقومي

بالنسبة لدور الدولة والحركة السياسية العراقية في عملية اصلاح الوضع الديني والمذهبي والقومي وتحقيق العدالة في المشاركة والتعايش الوطني، فيمكن تسجيل الملاحظات التالية:

ـ كثر الحديث في الآونة الأخيرة عن تقاسم التمثيل الطائفي والقومي للقيادة السياسية العراقية المعارضة ثم الدولة المستقبلية، بين: (شيعة وسنة وأكراد). بخصوص وجود ممثلين رسميين للأكراد في جميع المؤسسات القيادية العراقية، مسألة معقولة لا يمكن الاعتراض عليها وهي متداولة منذ قيام الدولة العراقية. وبعد قيام الجمهورية عام 1958 صارت مسألة تمثيل الأكراد في الدولة فقرة قانونية مذكورة بالدستور. هذا الأمر يؤكد اتفاق جميع الأطراف العراقية السياسية والحكومية على أن وضع كردستان له خصوصية تميزه عن باقي الوضع العراقي.

لكن وضع العراق يختلف تماماً في هذه الناحية. الأمة العراقية لا تنقسم فقط الى عرب وأكراد وسنة وشيعة، هناك التركمان والمسيحيون والصابئة واليزيديون والأكراد الفيلية.. والخطر في مثل هذا الإقرار العلني لتقاسم الدولة، هو تكرار الحالة اللبنانية التي أدت الى الحرب الأهلية. أي أن المواطن لن يعامل على أساس عراقيته بل على أساس انتمائه الديني والمذهبي واللغوي. ومثل هذه الحالة تؤدي الى عكس المطلوب، أي الى تعميق الهوة بين فئات الوطن ودفع الأفراد الى اعتبار أنفسهم كأعضاء في الطائفة والفئة اللغوية أكثر من كونهم أعضاء في الأمة الواحدة.

هناك من يعترض بالقول على أن عدم الإقرار الدستوري والرسمي بهذا التقسيم سيؤدي كذلك الى استحواذ طائفة أو أقلية على مقاليد السلطة، كما هو سائد الآن في العراق ودول أخرى. وهذا أيضاً قول صحيح.

اذن ثمة حلان متناقضان بالنسبة لهذه الاشكالية: إما الإقرار الدستوري بالتقاسم التمثيلي بين جميع الطوائف والمجموعات اللغوية على الطريقة اللبنانية، وإما ترك الأمور على ما هي

عليه الآن اعتماداً على الحظ والصدفة وصراعات القوى التي ستفرض الطائفة والمجموعة المهيمنة، كما هو سائد الآن! لكن ثمة حل ثالث، هو الوسط تماماً بين الحلين، وهو الحل المتبع في الكثير من الأنظمة الديمقراطية: ما يسمى باتفاق العرف والتقليد. أي الممارسات المتفق عليها من قبل الجميع دون اللجوء الى تسجيلها بدستور أو قانون ولا الاعلان عنها رسمياً وصراحة. انها ممارسات تفرضها الأخلاق والضمير والمصلحة الوطنية المشتركة.

الكثير من الدول الغربية، انكلترا وفرنسا وألمانيا وسويسرا وإسبانيا، تماثل العراق تقريباً في إشكالية تنوع وتمايز المجموعات السكانية: بين الكاثوليك والبروتستان، ثم اليهود وكذلك المهاجرين بقومياتهم وأديانهم المتنوعة، بين المناطق الفقيرة والمناطق الغنية، بين الفئات اللغوية الوطنية المتعددة، بين سكان الريف والمدينة، بين النساء والرجال، بين الأحزاب المختلفة.. الخ. ولتجاوز هذه الإشكالية اعتمدوا الاتفاق العرفي الأخلاقي في تجاوز هذه الفروقات وخصوصاً الفروقات المذهبية. مثلاً، الجميع متفقون عرفياً وأخلاقياً وليس علنياً ودستورياً على أن أعضاء الحكومة وجميع قادة الدولة والجيش والنقابات والأحزاب يجب أن يشملوا جميع تنويعات المجتمع الدينية والجغرافية واللغوية والمهنية. في الحكومة الفرنسية مثلاً، هناك دائماً ثمة وزير بروتستاني واحد أو أكثر وكذلك هناك يهودي، رغم أنهم أقلية ضئيلة. وهناك امرأة وزيرة أو أكثر. وهناك ماسوني أو أكثر، وهناك وزراء من المناطق اللغوية الفرنسية المختلفة، وبعضهم يمثلون مهناً مختلفة، وآخرون يمثلون التيارات الفكرية الاجتماعية المستقلة مثل الكنائس والنقابات ومؤسسات المجتمع والبيئة. كل هذا يتم بصورة تلقائية وصامتة ومتعارف عليها من قبل الجميع دون أية اشارة مباشرة للانتماء المذهبي والديني واللغوي لهذا المسؤول أو ذاك.

إن خلق مثل هذه الوضعية يعتمد أولاً وأخيراً على طبيعة الدولة الديمقراطية. لأن النظام الانتخابي المنبثق من القاعدة الشعبية والشامل لكل مناطق وأرياف وفئات وطوائف الشعب يؤدي تلقائياً الى حصول الجميع على فرص شبه متساوية للصعود الى البرلمان والمساهمة في ادارة الدولة ومؤسسات المجتمع. هذا لا يعني أن هذه الأنظمة الليبرالية توصلت حقاً الى الدولة المثالية الشاملة للجميع وتخلصت فعلاً من مشكلة تمايزات المجتمع. المثال المعروف في هذا المجال، هو مثال الدولة الأمريكية المحتكرة تاريخياً من قبل الأقلية الأنكلوسكسونية البروتستانتية، كذلك مثال سويسرا، اذ ينقسم سكانها حالياً مناصفة الى بروتستان

وكاثوليك، لكن الدولة لا زالت في بعض المناصب ترث الهيمنة التاريخية للمذهب البروتستاني: ثمة مناصب حساسة معينة مثل وزير الدفاع وكبار مدراء المصارف، لا زالت حكراً على البروتستان! ويمكن الحديث كذلك عن انعدام تمثيل الفئات المهاجرة في جميع الدول الغربية.

ـ إن التمايز الممارس من قبل الدولة ضد الشيعة والمذاهب والأديان العراقية الأخرى، ليس فقط تمايزاً في التمثيل السياسي، بل كذلك في القوانين والحقوق وحرية ممارسة الشعائر. الحاصل في العراق، أن الدولة تمثل في قوانينها وسياستها التربوية والاعلامية والحقوقية المذهب السني الحنفي فقط، جاعلة من الشيعة الجعفرية (والمذاهب والأديان الأخرى) مذهباً ثانوياً وتابعاً وحتى أجنبياً، ومحروماً من المساواة في الحقوق الرسمية والقانونية التي يتمتع بها المذهب الحنفي.

في جميع مؤسسات الدولة الاعلامية والتربوية والجامعية والفقهية والأوقاف فان المذهب الحنفي هو السائد والمتبع، وكأنه المذهب الوحيد الذي يمثل العراقيين جميعهم. من المعقول مثلاً أن تمنع الدولة بعض الشيعة من ممارسة طقوس العنف وتجريح الجسد وتعذيب النفس، فهذه مسألة يقرها الكثير من الشيعة ومطروحة للنقاش حتى في ايران. لكنه ليس من المعقول أبداً أن تمنع الدولة المؤمنين الشيعة من ممارسة شعائرهم التاريخية غير المؤذية للذات أو للوطن، مثل مجالس التعزية في أيام عاشوراء وقراءات ذكرى كربلاء. فمثل هذه الشعائر معقولة ولها مماثلات في جميع أديان العالم، ولا تختلف كثيراً عن بعض الشعائر المسيحية الممارسة في الدول الأخرى. كان من المفروض على الدولة العراقية بدلاً من منع وقمع هذه المناسبات أن تتبناها وأن تشرك الطوائف الأخرى بها وأن تشجع المؤسسات الدينية والثقافية والفنية على تطويرها لجعلها مناسبات للتوعية الأخلاقية والاجتماعية والوحدة الوطنية.

فيدرالية المحافظات

ان (نظام فيدرالية المحافظات)، هو افضل الحلول الديمقراطية والإنسانية. وهذا النظام هو المعمول به في جميع الانظمة الفيدرالية ومنها الانظمة الامريكية والسويسرية والالمانية. فليس هنالك مثلا في امريكا، اقليم من عدة ولايات خاص بالسود، واقليم خاص بالناطقين بالاسبانية..الخ، كذلك نفس الامر في المانية وسويسرا. ان تجارب البلدان الفيدرالية المعروفة، مثل المانيا وسويسرا وامريكا، تبين لنا ان نظام (فيدرالية المحافظات) يعني:

ـ ان تجري الانتخابات، ليس على اساس القوائم الممثلة للاقاليم والتحالفات القومية والطائفية، بل على اساس كل محافظة(قد تسمى مقاطعة او ولاية)، بما تحتويه من مناطق انتخابية مختلفة. وحسب عدد سكان كل محافظة يتم انتخاب ممثلين الى البرلمان الوطني(مجلس الامة). يعني ان يكون نواب (مجلس الامة) ليسوا ممثلين لطوائفهم وقومياتهم، بل ممثلين لمحافظاتهم.

ـ اما بالنسبة لتكوين الحكومة، فالامر يختلف تقريبا. حيث يتم اختيار اعضاء الحكومة من جميع المحافظات الثمانية عشر، بحيث تكون كل واحدة منها لديها على الاقل وزير واحد في الحكومة. ونعتقد ان التقسيم الامثل هو: وزير واحد لكل محافظة سكانها اقل من مليون. ووزيرين لكل محافظة تتجاوز المليون. اما بغداد فثلاثة وزراء. وفي حالة وجود عدد فائض من الوزراء، يكون بعضهم وزيرا بلا وزارة. ويتم تداول رئاسة الحكومة والوزارات المهمة على جميع المحافظات بصورة تناوبية عقلانية.

كذلك أن الحل المعقول لإشكالية التمثيل المذهبي والاجتماعي في مؤسسات الدولة والمجتمع، أن يتجنب الدستور العراقي(نظام المحاصصة) وفرض تسمية الأشخاص حسب انتمائهم المذهبي واللغوي، إنما يتم بشكل عام مراعاة أن تمثل الدولة جميع القطاعات بصورة عرفية وأخلاقية. ولضمان تطبيق مثل هذه العدالة يمكن مثلاً الاشارة في دستور الدولة، وذلك في دساتير الأحزاب والمنظمات الاجتماعية، الى الفقرة التالية: «يتوجب على جميع مؤسسات الدولة والمجتمع القيادية والقاعدية أن تتجنب أي تمايز بين المواطنين حسب انتمائهم الديني والمذهبي والجغرافي واللغوي والسياسي، مع المراعاة الممكنة لضرورة اشتراك جميع هذه القطاعات في ادارة المؤسسات تقريباً حسب النسبة المئوية. ويتم هذا عرفياً وشفهياً دون أية إشارة صريحة ومكتوبة للانتماء الديني والمذهبي واللغوي للمواطنين».

الاصلاح التربوي

إذا كان الفهم السائد لمعنى العلمانية هو فصل الدين عن الدولة، فاننا نفهم العلمانية بمعنى تمثيل الدولة لجميع الأديان والمذاهب والتيارات الفكرية والدفاع عن حرية ممارسة حقوقها. أي أن المسألة ليس بفصل الدين عن الدولة، انما بجعل الدولة مركزاً توحيدياً لجميع المذاهب والأديان والأفكار الوطنية، وأن تكون دولة شاملة لجميع تنويعات المجتمع الفكرية والدينية واللغوية والسياسية.

ومن أجل تحقيق مثل هذا الهدف الوطني يتوجب على الدولة وجميع الأحزاب والمؤسسات الثقافية والدينية ان تساهم جميعها بتكوين (اللجنة الوطنية العليا للحوار بين المذاهب والأديان في العراق)، وتتشكل من ممثلين لجميع الأديان والمذاهب العراقية: (سنة وشيعة وكاثوليك وأرثوذكس وصابئة ويزيديين، وغيرهم). المهمة الأساسية لهذه اللجنة هي إقامة الحوار الدائم بين ممثلي جميع المذاهب والأديان من أجل تعميق التقارب بينها وحل الإشكالات الفقهية والاجتماعية الوطنية، وضمان حقوق الجميع بممارسة شعائرهم دون المساس بحقوق الآخرين. ولتقوم هذه اللجنة بعقد المؤتمرات الفكرية واصدار النشريات ومجلة فكرية دينية للحوار. وتكون لهذه اللجنة قيمة استشارية ومعنوية بالتعاون مع البرلمان والحكومة بشأن السياسة والقوانين المتعلقة بالأديان والمذاهب العراقية. وكذلك تقوم هذه اللجنة بدور أساسي في الحوار مع الأديان والمذاهب في الدول الأخرى.

ومن أول شروط التربية الوطنية ودعم السلام الاجتماعي، إقرار كتاب مدرسي في جميع المراحل الدراسية والجامعية موضوعه هو: (المذاهب والأديان في العراق). حيث يتم من خلاله الحديث عن كل مذهب ودين عراقي بصورة موضوعية وحيادية ليفهم من خلاله كل عراقي طبيعة المذاهب والأديان العراقية.. مع مساهمة وسائل الأعلام الأخرى بالتوعية بمثل هذا الموضوع وتقديم البرامج المخصصة لاحتفالات وشعائر جميع الأديان والمذاهب. وللمثال على مدى تجاهل الدولة لهذه المسألة، نذكر الممارسة العجيبة للتلفزيون العراقي، إذ يتم في كل عام مع ذكرى ميلاد السيد المسيح تقديم برنامج خاص بالمناسبة تشرف عليه الجاليات الأوروبية، وكأن السيد المسيح نبي أوروبي، والمسيحيون في العراق هم جالية أوروبية! إن السياسة التربوية المطلوبة في هذا المجال تهدف الى تخليص العراقيين من سوء الفهم والنظرة المشوهة التي يحملها الجميع ضد بعضهم البعض. وإقرار سياسة تربوية تشجع احترام أتباع كل دين ومذهب للأديان والمذاهب الأخرى وتشجيع الروح الوطنية المشتركة وإشعار الجميع بأنهم عراقيون مع حرية احتفاظهم بميزاتهم الدينية والمذهبية واللغوية والفكرية.

للحديث عن اكراد شمال العراق، من الافضل الحديث عن عموم(شمال النهرين) ونعني به الأجزاء العليا من نهري دجلة والفرات والموزعة حاليا بين سوريا وتركيا والعراق. لقد اطلق الآراميون ومن بعدهم العرب على(شمال النهرين) تسمية(الجزيرة) وهي تسمية رديفة لتسمية(منطقة النهرين)، أي(الجزيرة الواقعة بين النهرين). وكان يطلق عليه احياناً «اقليم آقور أو آثور» وهو اللفظ العربي لـ «آشور» حسب ياقوت الحموي.

لقد كانت منطقة الجزيرة، منذ القدم مقطونة بالجماعات الناطقة بالسامية ومقراً للدولة الآشورية. خلال القرون الأولى للاسلام ظلت هذه المنطقة بغالبية سريانية وعربية، قبل أن تصبح بغالبية كردية في القرون المتأخرة.

ان تركيزنا على منطقة «الجزيرة» يبتغي تبيان حقيقة الانتماء التاريخي والطبيعي لهذه المنطقة، ومضمون الطروحات القومية الكردية التي تعتبر معظم هذه المنطقة جزءاً من «كردستان الكبرى».

لقد قسم العرب العراق الى عدة اقاليم ادارية، تابعة عموماً للعاصمة بغداد: اقليم «السواد» وهو الجزء الأسفل من العراق إبتداءاً من بغداد والأنبار حتى خليج البصرة، ثم اقليم «الجزيرة» ويضم جميع شمال النهرين من تكريت وسامراء جنوباً حتى حدود جبال أرمينيا وطوروس شمالاً. ثم اقليم الجبال، ويضم المناطق الجبلية في شمال شرق العراق، وهي المناطق الكردية العراقية الحالية: السليمانية والاقسام الجبلية من اربيل ودهوك(مدينة وسهل اربيل كانت دائما ضمن الموصل)..

أن إقليم الجزيرة هذا كان يضم ثلاث مناطق، سميت بحسب القبائل العربية التي فرضت سيطرتها على المنطقة منذ ما قبل الاسلام، والكثير من هؤلاء العرب اعتنقوا المسيحية ونطقوا بالسريانية : ديار ربيعة في الجزء الجنوبي وتشتمل على شمال العراق الحالي من تكريت وسامراء والأنبار حتى سنجار والموصل، ديار مضر في الوسط وتشتمل على الرها والرقة ورأس العين ومركزها حران، ثم ديار بكر التي تشتمل على ميافارقين وملطية وجزيرة إبن عمر ومركزها «آمد» ديار بكر.

كانت تمر بعض الفترات القليلة تكون فيها منطقة الجزيرة مرتبطة بدمشق. كانت مدينة الموصل هي عاصمة الجزيرة في أغلب الأوقات. وكانت هذه المنطقة مركزاً للثورات الشيعية

والخارجية ضد الخلافة في دمشق وبغداد. وفي زمن آخر الخلفاء الأمويين مروان الثاني انتقلت عاصمة الخلافة من دمشق الى الجزيرة (مدينة حران المعروفة والتابعة لتركيا حالياً). وكانت الجزيرة أيضاً ساحة للمنافسة بين القيسيين وبنو تغلب الذين أسسوا الدولة الحمدانية الشيعية في الموصل وحلب. ظلت هذه المنطقة ساحة للصراع بين الدول والامارات المتنافسة في المنطقة: عباسيين وفاطميين وبويهيين وسلاجقة وأتابكة ومغول وتركمان وأكراد وإيرانيين وعثمانيين.

خلال العصر العثماني، كان الجزء الجنوبي من الجزيرة «ديار ربيعة» الذي يشمل كل المحافظات الشمالية العراقية الحالية باسم «ولاية الموصل» جزءاً من العراق المقسم الى ثلاث ولايات : بغداد والموصل والبصرة.

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وسقوط الدولة العثمانية، انقسمت منطقة الجزيرة الى ثلاث مناطق تابعة كل منها لدولة:

ـ الجزء الجنوبي، أي ولاية الموصل (كل شمال العراق) وتبعت العراق.

ـ الجزء الوسط، أي محافظات الحسكة والرقة وأقسام من حلب ودير الزور، وقد تبعت سوريا.

ـ الجزء الشمالي، وهي مقاطعات ماردين وديار بكر والرها، ولقد اقتطعتها فرنسا من سوريا ومنحتها الى تركيا بعد الحرب العالمية الأولى.

الأقوام الجبلية ومنطقة الجزيرة

ان منطقة الجزيرة هذه كانت منذ القدم عرضة لانسياح القبائل القاطنة في المناطق الجبلية المجاورة: جبال زاغروس الكردية من الشرق وجبال أرمينيا وطوروس من الشمال. الحقيقة ان بلاد النهرين بأجمعها كانت على مر التاريخ عرضة لانسياح القبائل القاطنة في المناطق الجبلية من الشرق والشمال. تاريخ سومر وبابل وآشور شهد مرات عديدة مثل هذه الحالات، حيث سيطر سكان الجبال لعدة قرون متقطعة على النهرين: عيلاميون، غوتيون، كوشيون، حوريون، حيثيون، ومختلف الأقوام الايرانية، بالاضافة الى الأقوام القادمة من تركستان في وسط آسيا، يعتقد علماء التاريخ أن بعضاً من هذه الأقوام الجبلية هم من أسلاف الأكراد الحاليين، ربما الكوشيون الذين كونوا سلالة بابلية معروفة خلال أربعة قرون (1570 ـ 1158 ق.م). كذلك «الحوريون ـ الميتانيون» الذين سيطروا على شمال النهرين لأكثر من قرن بين

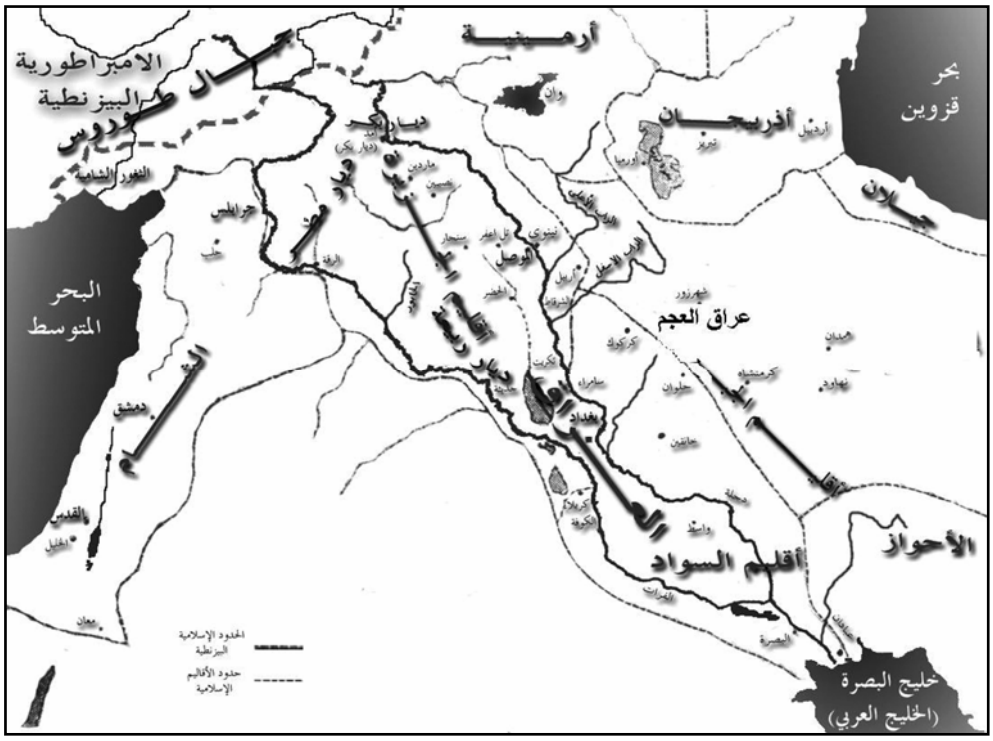

(اقاليم العراق)

هذه الخارطة التي تمثل تقسيم المنطقة في القرن الثالث الهجري وهي تكشف عن الأمور التالية :

ـ إن العراق كان مقسماً إلى ثلاث ادارات تابعة للعاصمة بغداد: اقليم السواد الذي يبتدىء من الخليج ويشتمل على أجزاء من الأحواز (خوزستان) وهي المحمرة وعبادان التابعتين الآن لأيران، وكذلك يشتمل على الكويت. وفي أقليم السواد سامراء والأنبار ويشتمل من الشرق على مناطق كثيرة تابعة الآن إلى أيران .

ـ أما الأقليم الثاني فهو أقليم الجزيرة ألذي يشتمل على كل شمال العراق الحالي عدا منطقة السليمانية (شهرزور) التي كانت ضمن أقليم الجبال (جبال زاغاروس) والذي يسمى أيضاً (العراق الأعجمي) .

ويلاحظ شمول أقليم الجزيرة لكل شمال النهرين الجغرافي التاريخي حتى منابع دجلة والفرات. وقد أقتطعت تركيا هذه المناطق بعد الحرب العالمية الأولى (ديار بكر، وماردين ونصيبين وحران) بعد أن تم تكريد السكان وتتريكهم.

(1300 ـ 1200 ق.م). ولكن في جميع هذه الحالات كان هؤلاء الجبليون من أسلاف الأكراد والايرانيين والتركمان وغيرهم، رغم سيطرتهم السياسية فأنهم سرعان ما كانوا يذوبون بسكان النهرين والمشرق الأصليين ويتبنون اللغة والحضارة السامية السائدة. لقد استمرت هذه الاجتياحات (الجبلية والآسيوية) حتى بعد الاسلام والقرون الحديثة، فكانت انسياحات شعوب الهضبة الايرانية وأكراد جبال زاغروس ثم أتراك ومغول آسيا الوسطى وصولاً الى العثمانيين الذين سيطروا على المنطقة حتى الحرب العالمية الأولى.

ان منطقة الجزيرة «شمال النهرين» قد تعرضت أكثر من الجزء الجنوبي لانسياح القبائل الجبلية، يعود هذا الأمر الى أن هذه المنطقة محاطة بالجبال من جانبين: من الشرق حيث جبال زاغاروس الكردية والآذربيجانية، ومن الشمال حيث جبال أرمينيا وطوروس الأناضول. بالاضافة الى أن منابع دجلة والفرات والأنهار التي تصب فيها تأتي من هذه الجبال، وهذا الأمر ساعد دوماً قبائل الرعاة الجبلية على الانحدار السهل نحو مراعي وادي النهرين وأراضيه الخصبة. لقد أدرك العرب (الأمويون والعباسيون) خطورة هذه المنطقة الجبلية على أمن النهرين، لذلك جعلوها اقليماً مستقلاً ولكن تابعاً للعراق باسم «اقليم الجبال» العراق الأعجمي.

ان العنصر الكردي (كذلك اللور وبختيار) القاطن في هذه الجبال هو جغرافياً وحضارياً أقرب العناصر الجبلية لبلاد النهرين، لهذا فان الأكراد وأسلافهم شكلوا على مرّ التاريخ جزءاً فعالاً من سكان العراق، وامتزجت دماء الأكراد وأسلافهم بدماء أهل النهرين عبر آلاف الأعوام من الجوار والغزو والعيش المشترك. بعد الفتح العربي الاسلامي ودخول الأكراد في الاسلام وتبعيتهم السياسية للخلافة العربية في دمشق وبغداد، فإن هذا الامتزاج العرقي والثقافي تنامت قوته وتوسعت مجالاته حتى صار من الصعب التفريق بين تاريخ الأكراد الحضاري وتكوينهم القومي عما هو عليه في بلاد النهرين، خصوصاً بالنسبة للمناطق الكردية المجاورة للرافدين، وبالذات الجزئين اللذين يشكلان حالياً ما يسمى بـ «كردستان العراق وكردستان تركيا». بل يمكن الافتراض بناءً على قراءة التاريخ أن جزءاً كبيراً من دماء أهل النهرين الحاليين بما فيهم العرب والسريان تحمل نسبة كبيرة من الدماء الكردية، ونفس الشيء ينطبق على الأكراد. (سنتطرق لهذه المسألة لاحقاً).

أصل الأكراد

لقد اختلف المؤرخون حول أصل الأكراد وطرحت عدة نظريات وافتراضات متنوعة : قبائل آرية نزحت الى الجبال من إيران منذ القدم واختلطت بالقبائل الجبلية الأصلية، قبائل سامية وسومريةعراقية نزحت الى الجبال واختلطت بالقبائل الأصلية ثم خضعت للقبائل الآرية أو قبائل جبلية أصلية تبنت اللغة الآرية الايرانية.

الحقيقة المعقولة التي يمكن استخلاصها من جميع هذه الفرضيات، أن الأكراد هم أولاً من القبائل الجبلية الأصلية وهم ينتمون الى العرق «الأرموندي أو القفقاسي» القاطن منذ القدم في المنطقة. لقد تعرضت هذه القبائل خلال حقب التاريخ لهجرة القبائل الآرية القادمة من الشرق حيث الهضبة الايرانية، وكذلك الجماعات السومرية والسامية النازحة من الغرب حيث وادي النهرين. يبدو أن العنصر الآري (بسبب الطبيعة الجبلية) هو الذي تمكن اكثر من فرض لغته بحيث اعتبرت اللغة الكردية لغة آرية إيرانية، ولكن هذه اللغة الكردية تحمل في طياتها الكثير الكثير من التأثيرات السومرية السامية العربية بما فيه الكتابة العربية التي تبناها الأكراد (السورانيون) في العصر الحديث. ان البحوث التي أجراها علماء الأجناس على الأكراد أثبتت هذه الحقيقة، ولوحظ خصوصاً أن الأكراد في غرب زاغروس أي في المناطق المحاذية للرافدين قريبون عرقياً وثقافياً الى سكان شمال النهرين (راجع الموسوعة الاسلامية. العراق، كردستان).

ان الأساطير المتداولة لدى الأكراد تعبر عن هذه الحقيقة. هناك مثلاً الأسطورة التي ذكرها المؤرخ العراقي المسعودي من أن أصل الأكراد يعود الى القبائل الايرانية «الميدية» التي التجأت الى الجبال هرباً من اضطهاد الملك الايراني «الضحاك!». ثم هناك الأساطير الشعبية الكردية التي يتداولها خصوصاً أكراد العراق والجزيرة والتي تذكر أن جدهم أصله من «بني ربيعة أو بني مضر» وقد هرب بحبيبته الى الجبال ثم «كردها» أي تزوجها فأصبح أبناؤهم أكراداً، علماً أن فعل «كرد» وهمي ولا يوجد بالعربية، لكن هناك من يعتقد أن تسمية «كرد» متأتية من السومرية بمعنى «جبلي»! أن هذه الأسطورة تعبر عن ذكريات قديمة تعود الى القبائل السامية ثم العربية التي قطنت وذابت في الأكراد، ومنهم قبائل ربيعة ومضر التي كانت تسيطر على الجزيرة بجوار الأكراد. لا زالت حتى الآن حالة التمازج هذه واضحة في العراق، لدى بعض القبائل العربية المجاورة للقبائل الكردية مثل بعض أقسام من بني ربيعة والقيسيين والجبور وتميم والبيات، حيث

تسود بينهم اللغتان العربية والكردية وأحياناً التركمانية كذلك بالاضافة الى الانتماء والتزاوج العرقي المشترك. وبالعكس هناك قبائل كردية معروفة تعتقد بأصولها العربية القديمة مثل قبائل الجاف وبابان والحفيد والطلباني وغيرهم. ويذكر الرحالة الأوروبي (هاي) الذي زار المنطقة في أوائل هذا القرن: «يفخر كل زعيم كردي تقريباً بأنه ينحدر من أصل عربي، ويحاول إرجاع نسبه الى النبي أو أحد صحابته» (عزيز الحاج ـ القضية الكردية ـ ص 84) وتبدو هذه الحالة بدرجة اكبر بين الأكراد الفيلية في «خانقين وديالي» الممتزجين باللور والعرب. وهناك مثل آخر على التمازج السرياني العربي ـ الكردي يتمثل بطائفة اليزيدية كما سنرى لاحقاً. من النماذج التاريخية المعروفة التي تعبر عن هذا التمازج هو «صلاح الدين الأيوبي» الذي تمكن بأصله العراقي الكردي أن يكون سلالة عربية كردية حكمت الشام ومصر، هل هي صدفة أن أول صحيفة كردية باسم «كردستان» قد صدرت في القاهرة عام 1898؟

تاريخ كردستان ومساحتها

بالنسبة للتاريخ السياسي للأكراد وتكوين «كردستان». فان المرة الأولى التي تم فيها استخدام مصطلح «كردستان» كان في زمن السلاجقة التركمان في العصر العباسي (1157م). لقد كون السلاجقة مقاطعة بهذا الاسم مركزها «بهار» في شمال غربي همادان ومحاذية لأذربيجان. هذه المقاطعة كانت تمثل الجزء الشمالي من جبال زاغاروس، أي عموم «منطقة شهرزور» التي كانت تشمل «مقاطعة كردستان» الايرانية الحالية كذلك محافظة «السليمانية» الحالية في العراق.

الذي يستحق الانتباه في تاريخ «كردستان» أن مساحتها الجغرافية كانت تتوسع مع مر القرون، وهذا يدل على توسع الهجرة الكردية الى مناطق جديدة كانت مقطونة بشعوب اخرى: نحو الجنوب حيث مناطق بختيار واللور، ثم نحو الشمال حيث بلاد الأرمن واذربيجان، ثم نحو الغرب حيث منطقة الجزيرة «شمال النهرين»:

مثلاً في (عام 1349م) أي بعد قرنين من تكوين مقاطعة كردستان، نرى مصطلح «كردستان» قد توسع حسب المؤرخ حمد الله مصطفى ليشمل كذلك مناطق جديدة في الشمال والجنوب وفي عام (1596م) نرى المؤرخ شرف الدين في كتابه «شرف نامة» يتوسع في تعريف بلاد الأكراد نحو الجنوب ليشمل كذلك كل «مقاطعة لورستان» أي إقليم الجبال بأجمعه بعد أن كان نصفه منذ أربعة قرون، بعد ذلك يأتي المؤرخ التركي «الشلبي» (عام 1682) يتوسع

بدوره بمساحة «كردستان» نحو الشمال لتشمل الجزء الأكبر من أرمينيا السابقة (ولايات أرضروم ووان وحكاري)، وكذلك يتوسع بـ «كردستان» الى الغرب نحو «منطقة الجزيرة» الرافدية لتشمل ديار بكر والعمادية والموصل وأربيل وكركوك، ثم الى الشمال الغربي لأذربيجان الغربية! (راجع الموسوعة الاسلامية بالفرنسية والانكليزية. قسم الأكراد).

عوامل التوسع الكردي

كيف يمكن أن يفسر هذا التوسع في مساحة «كردستان»؟ خلال بضعة قرون تضاعفت عدة مرات مجالات سكنى الأكراد الى مناطق لم تكن كردية خلال حقب التاريخ السابقة ومقطونة بشعوب أخرى مثل اللور وبختيار والأرمن والسريان والعرب!

إن الإجابة عن هذا التساؤل تستوجب العودة الى التاريخ، بالذات الى الفترة التي أعقبت الفتح العربي الاسلامي وتكوين الامبراطوريات والدول الاسلامية. أية قراءة لتاريخ هذه الدول العربية والايرانية والتركية التي نشأت بعد الاسلام تكشف بشكل جلي عن وجود العنصر الكردي في جميع الحروب والمنافسات والتغيرات السياسية والعرقية التي جرت منذ القرن السابع وحتى الآن. يمكن تعداد العوامل الرئيسية التي ساعدت على التوسع الجغرافي ـ السكاني الكردي خلال قرون الإسلام:

1ـ العامل الجيوـ سياسي: حيث يقطن الأكراد تاريخياً في مناطق جبلية تشكل الجزء الشمالي من جبال زاغاروس وتشرف هذه المناطق خصوصاً على سهول وادي النهرين، والمناطق المنخفضة في أذربيجان وأرمينيا. ثم أن منطقة كردستان الجبلية محاطة ببلدان شكلت اكبر المراكز الحضارية العالمية المتنافسة منذ القدم: وادي النهرين من الغرب، وهضبة إيران من الشرق، وهضبة الأناضول وأرمينيا من الشمال. موقع الأكراد هذا منحهم ميزة لعب دور وسطي بين هذه المناطق الحضارية الكبرى، بما يحتويه هذا الدور من منافع ومضار. ولا زالت هذه الحالة تفرض نفسها على الأكراد حتى الآن، وفيها يكمن سر ضعف وتشتت القوى الكردية، ولكن أيضاً فيها يكمن سر أهمية الأكراد وتكوينهم القومي!

2ـ عامل البداوة: أن الكثير من الأكراد وحتى القرن الحالي كانوا قبائل رعاة ورحل يتنقلون بين الجبال والوديان، حيث يصعدون الى الجبال صيفاً ويهبطون شتاءً في الوديان والسهول الدافئة بحثاً عن الكلأ. ان عملية «تكريد» المناطق غير الكردية بواسطة هذه القبائل ظلت شائعة حتى القرن الحالي. مثلاً، من القبائل التي تم توطينها في أوائل هذا القرن هم

الجاف والهركية والبولي والخيلاني. يورد المؤرخ الكردي قاسملو مذكرة أرسلتها الحكومات الأوروبية الى تركيا عام 1880 : «لما كان الأكراد الرحل الذين يعيشون في الجبال والذين يهبطون الى الوديان التي يقطنها المسيحيون لا لغرض الا لإشاعة الفوضى، ينبغي أن لا يدخلوا في الاحصاءات التي تحدد من هم غالبية سكان المنطقة» (الحاج ـ ص 10).

3ـ العامل الديني والمذهبي: ان العاملين السابقين لم يكتملا الا بوجود العامل الديني المذهبي الذي لعب دوراً حاسماً في منح الأكراد القوة السياسية والمعتقدية لكي يفرضوا وجودهم القومي المتميز في المنطقة. يبدو أن الأكراد قد اعتنقوا الاسلام بسهولة من القرن الأول الهجري وصاروا جزءاً فعالاً ومحارباً من الامبراطوريات والدول والامارات الاسلامية التي توالت على المنطقة.

من «حسن حظ» الأكراد ان بعض الشعوب المجاورة لهم ظلت على مسيحيتها ولم تعتنق الاسلام، مثل الأرمن في بلاد أرمينيا والسريان في شمال النهرين، وهذا الأمر منح الأكراد التبرير السياسي والديني لكي يتوسعوا سكانياً وجغرافياً في هذه المناطق.

ثم ان الاجتياح الآسيوي (التركي المغولي) قد لعب دوراً حاسماً في عملية التوسع الكردي. يبدو أن الاسلام كان عاملاً أساسياً لإيقاظ شعوب آسيا الوسطى ودفعها للتحرك والانسياح التاريخي نحو المنطقة الاسلامية والعربية حيث اجتاحت إيران والنهرين والشام حتى مصر : قبائل السلاجقة والتركمان والمغول، وأخيراً العثمانيون الذين اجتاحوا الأناضول وشرق أوربا وكل المنطقة العربية.

أن تحالفاً مذهبياً قام بين هذه القبائل التركستانية والقبائل الكردية. خلال بضعة قرون تحولت كل اذربيجان الفارسية ومعظم أرمينيا والأناضول الاغريقية وشمال النهرين العربي السرياني الى مناطق تركية وكردية وأصبح سكانها الأصليون أقليات ضعيفة حتى ذابت وانقرضت تماماً في القرن العشرين.

بالنسبة لمنطقة «الجزيرة»، بالاضافة الى الدافع الديني لدى الأكراد (ضد السريان المسيحيين). هناك أيضاً العامل الطائفي الذي لعب دوراً حاسماً لصالح التوسع الكردي: أن جميع القبائل التركية السلجوقية ثم المغولية التي اجتاحت المنطقة تبنت المذاهب السنية، بما أن القبائل الكردية كانت كذلك على المذهب السني، وهذا الأمر خلق تحالفاً بين الطرفين لمكافحة المذاهب الشيعية والخارجية التي كانت شائعة بين القبائل العربية في شمال النهرين. ثم

تعمق التحالف مع قيام الدولة العثمانية التي تبنت المذهب السني «الحنفي» مقابل منافستها الدولة الايرانية الصفوية التي تبنت المذهب الشيعي الجعفري، حيث لعب الأكراد دوراً مهماً في السيطرة على المد الشيعي والخارجي في منطقة الجزيرة وباقي بلاد النهرين. وهذا الأمر دفع العثمانيين أيضاً إلى تشجيع التوسع الكردي «السني»، ثم السماح إبتداءً من عام 1515 مع السلطان سليم الأول باقامة إمارات كردية شبه مستقلة ــ على الحدود ــ ايران (شهرزور والسليمانية) وفي منطقة الجزيرة (ديار بكر) لنشر الاسلام «السني» ومكافحة الطوائف الأخرى من شيعة وخارجية ويزيدية ومسيحية، ومن أشهر هذه الأمارات الامارة البابانية التي ساعد العثمانيون على إقامتها عند الحدود مع إيران أي في منطقة السليمانية.

صحيح أن الدولة العثمانية نجحت خلال قرون أن تفرض المذهب السني على ولاية الموصل بحكم طبيعة الموصل الجغرافية والدينية المنفتحة وكذلك تأثير العلاقة التاريخية مع شمال سوريا. لكن العثمانيين فشلوا بفرض هذا المذهب على القسم الشمالي من النهرين (ديار بكر وماردين وغيرها. أي ما يسمى بكردستان تركيا) بسبب طبيعة المنطقة شبه الجبلية التي تسمح بالانطواء والحفاظ على المعتقد. ان سكان هذه المنطقة الذين كانوا من أهل النهرين المعتنقين للمذاهب العلوية والخارجية اضطروا للانتماء الكردي والتركي بحكم واقع الامتزاج مع القبائل الكردية والتركية المهيمنة، لكنهم رغم ذلك تمكنوا من الحفاظ على انتمائهم المذهبي العلوي الذي ظل يميزهم عن مذهب الأكراد والأتراك الذين هيمنوا عليهم. علماً أن في هذه المناطق لا زالت هناك جماعات كثيرة من العرب والسريان التي تتناقص يوماً بعد يوم بحكم الهجرة وعمليات التكريد والتتريك المستمرة. يمكن على هذا الأساس تفسير التحالف الجاري بين بعض الأطراف الكردية العراقية (السنية) مع تركيا (السنية) والطرفان ضد حزب العمال الكردستاني التركي، وهو حزب بمعظمه علوي قيادة وقواعد، بما فيه مؤسسهُ عبد الله اوجلان!

ويمكن ملاحظة دور العامل الطائفي في المسألة الكردية حتى القرون المتأخرة: لقد عقدت معاهدة «أرضروم ـ 1847» بين الدولتين العثمانية والإيرانية، إذ تنازل بمقتضاها العثمانيون عن مطالبتهم بمنطقة «المحمرة وعبدان» العربية العراقية «الشيعية» الى إيران، لقاء تنازل ايران عن مطالبتها بمنطقة «شهرزور» الكردية «السنية». وتكرر الأمر في عهد الملك فيصل عندما تغاضى عن ضم إيران لإمارة المحمرة «الأحواز» عام 1925 لقاء قيام الانكليز بقمع ثورة الحفيد وضم منطقة «السليمانية» الى العراق، ثم تكررت الحالة في اتفاقية الجزائر عام 1975 إذ وافق

صدام على التنازل عن مطالبته بعربستان «الأحواز» بالاضافة الى نصف شط العرب لقاء سحب إيران دعمها للثورة الكردية.

ان العناصر الكردية لعبت دوراً متميزاً في ادارة الولايات العراقية زمن العثمانيين. يمكن لأي مطلع على أسماء رجالات الادارة في هذه الفترة ان يكتشف ما لا يحصى من العناصر المعروفة بأصلها الكردي، ومن هؤلاء الكثيرون الذين انتموا للهوية العراقية ولعبوا دوراً متميزاً في تشجيع الميول الاستقلالية عن الدولة العثمانية. على سبيل المثال يذكر دور العائلة الحيدرية وعائلة بابان وعائلة الزند التي أنجبت مفتي بغداد في القرن التاسع عشر ثم عائلة الزهاوي المعروفة التي أنجبت أيضاً مفتي بغداد وولده الشاعر جميل صدقي الزهاوي الذي كان من دعاة الاستقلالية العراقية. واستمر الدور الكردي المتميز كذلك بعد قيام الدولة العراقية عام 1921 حيث شاركت العناصر الكردية في جميع الوزارات والادارات والقيادات العسكرية العراقية طيلة هذه الفترة وحتى الآن : صدقي والقزاز وبابان والطلباني وأمين والجاف ووهبي ومئات غيرهم. ويمكن ملاحظة نفس الحالة تقريباً في تاريخ سوريا العثماني والفرنسي وملاحظة الأسماء الكردية التي لعبت أدواراً قيادية في الدولة والمجتمع.

يمكن القول، أن العناصر الكردية (السنية) كانت ولا زالت مفضلة في أجهزة الدولة العراقية مقارنة بالعناصر العربية الشيعية. ان الاحصائيات ومراجعة أسماء رجالات الادارة في العراق منذ العهد الملكي وحتى الآن تثبت هذه الحقيقة/ (راجع مثلاً : تاريخ الوزارات العراقية. وأعلام الكرد ـ مير بصري).

مناطق اكراد العراق

ان هذه الوقائع وتاريخ منطقة شمال النهرين تؤكد أن أكراد العراق وعموم منطقة الجزيرة رغم تمايزهم اللغوي فإنهم بكل يقين ممتزجون عرقياً وحضارياً بأحفاد حضارات النهرين : ان مراجعة تاريخ المناطق العراقية التي تقطنها حالياً غالبية كردية تكشف أن هؤلاء الأكراد ما هم إلا من نسل تلك القبائل والمجاميع السامية السريانية العربية التي امتزجت وتزاوجت وذابت بالعنصر الكردي الغالب خلال حقب التاريخ البعيد والقريب. هنا تاريخ بعض المناطق التي تكشف عن هذه الحالة :

منطقة كركوك

منذ القدم كانت هذه المنطقة جزءاً من بلاد النهرين. أقدم ذكر ورد لها باسم «أربخا» في التقويم الجغرافي الشهير عن ممتلكات الملك سرجون الأكدي (2530 ـ 2473 ق. م). هناك من يعتقد ان اسم «كركوك» أتى من السومري بمعنى العمل العظيم (كار ـ عمل، كرك ـ عظيم).

يبدأ تاريخ مدينة كركوك مع انبثاق «النار الأزلية» عام 550 ق. م في العهد الكلداني، من المعروف ان هذه النار التي لا زالت حتى يومنا هذا في «بابا كركر» تتشكل من الغازات النفطية المنبعثة من باطن الأرض. منذ ذلك التاريخ بنيت المدينة تقديساً لهذه النار، وقريباً من الماء والكلأ المنتشر في المنطقة. وتحولت الى مركز لعبادة الاله «حدد» السامي.

بعد احتلال الاسكندر المقدوني للرافدين عام 331 ق. م تحولت المنطقة الى مركز لنشاط القائد الأغريقي سلوقوس الذي بنى فيها منطقة عسكرية سميت «كرخ سلوقايا» أي قلعة السلوقيين ومنها ربما أتى اسم «كركوك».

في العصر الايراني الساساني تحولت كركوك الى مركز رئيسي للمسيحية النسطورية السريانية التي انتشرت في بلاد النهرين قادمة من سوريا. وأطلق على أسقفية كركوك اسم «بيت جرماي». وقام الأباطرة الساسانيون بعدة مذابح شهيرة ضد النساطرة وأشرسها في القرن الرابع الميلادي راح ضحيتها عدة آلاف من السكان. في القرن السادس تمكن «يزيدن» أحد القادة السريان أن يكون أميراً على المدينة حتى سميت باسمه «كرخايزدن». في كركوك بنيت واحدة من أقدم الكنائس في التاريخ عام 470 م وظلت هذه الكنيسة حتى فجرها الأتراك بعد انسحابهم عام 1918. ويعتقد ان جامع النبي دانيال المعروف في المنطقة قد أقيم محل كنيسة نسطورية قديمة ظلت قائمة حتى عام 1700م.

منذ الفترة العباسية، بدأ التركمان يقطنون كركوك، لانها قريبة من سامراء التي اصابها الخراب، وكذلك لانها تشبه موطن اسلافهم إذ هي وسط بين الجبال والسهول. ومع الزمن بدأت العشائر التركمانية تتكاثر حتى اصبحت هي الغالبة في مدينة كركوك، حتى اللغة التركمانية هي لغة المدينة ويتكلم بها حتى العرب والاكراد والسريان.

بعد تكوين ولاية الموصل عام 1879 تبعت كركوك هذه الولاية. عام 1918 فصلت عن كركوك 3 أقضية لتكوين لواء اربيل. أما بالنسبة للتركمان القاطنين في المنطقة فهم من بقايا عدة

مجاميع بدأت تستقر منذ القرن الثامن قبل الميلاد واستمر مع السلاجقة والأتابكة والعثمانيين، وقد امتزجوا بالسكان السريان والعرب وحملوا ميراثهم الحضاري رغم تمايزهم اللغوي.

يبلغ عدد سكان كركوك حالياً النصف مليون تقريباً بنسب عددية شبه متقاربة من الأكراد والتركمان مع نسبة اكبر من العرب تزداد مع الأعوام بحكم سياسة التعريب التي اتبعتها الحكومات العراقية بالاضافة الى بضعة آلاف من السريان الكلدان والنساطرة.

مدينة اربيل

تقع اربيل في السهول الزراعية بين الزابين الأعلى والأسفل اللذين يصبان في نهر دجلة. تعتبر من أقدم المدن الحية في العالم. عثر في طرفها الجنوبي على تجمعات سكنية تعود الى العهد الآشوري. قلعة أربيل المعروفة تمثل الجزء التاريخي من المدينة وتقوم على سبعة تجمعات سكنية مدثورة منذ العهد السومري. يرد اسم أربيل في المنحوتات السومرية باسم «أوربيلم»، وفي الوثائق البابلية والآشورية «أربعيلو» أي الآلهات الأربع. كانت أربيل العاصمة الدينية للدولة الآشورية، وقد أنشأ الملك الأشوري «سنحاريب 705 ـ 681 ق. م» أول مشروع مائي، لا زالت آثاره واضحة حتى الآن، ضمنها لوحة حجرية صغيرة تضم كتابات آشورية يذكر فيها سنحاريب أنه أنجز المشروع من أجل إيصال الماء الى مدينة الآلهة عشتار. أشتهرت «أربيل» بمعركة «كومل» التي جرت بين الأغريق بقيادة الاسكندر المقدوني والايرانيين بقيادة داريوش عام 331 ق. م والتي انتهت بسيطرة الاغريق التامة على بلاد النهرين وعموم المنطقة. منذ القرن الأول الميلادي بدأت المسيحية تنتشر في النهرين وتمركزت في أربيل التي تحولت الى مقر لأسقفية نسطورية مثل كركوك. وفي زمن الساسانيين تعرض المسيحيون فيها الى مذابح معروفة، حتى أن حاكمها الفارسي «قرداخ» قد تم إعدامه عام 358م بسبب تخليه عن المجوسية واعتناقه المسيحية.

مسجد قلعة اربيل كان في الأصل معبداً لتقديس الآلهة «عشتار»، ثم تحول الى معبد لتقديس النيران بعد سيطرة الايرانيين على النهرين، ثم تحول الى كنيسة سريانية في القرن الثالث الميلادي، وأخيراً تحول الى مسجد بعد دخول الجيش الاسلامي عام 16 هجرية.

المؤرخون العرب يذكرون أربيل على أنها مركز اقليم حلوان التابع للعراق. اشتهرت أيضاً بآخر معركة جرت بين الجيش العباسي والجيش الأموي وانتهت بمقتل الخليفة الأموي مروان

بن محمد. لعبت هذه المدينة دوراً رئيسياً في زمن الدولة الأتابكية الكردية التركمانية التي سيطرت على معظم منطقة الجزيرة بين تكريت وسنجار وحران.

حتى العصر المغولي كان السريان المسيحيون هم الغالبية في المدينة رغم سيطرة الأمراء الأكراد والتركمان. في ظل المغول عام 1261 تمكن أحد السريان «تاج الدين المكناس» أن يصبح حاكماً على المدينة، وساعد على نشر المسيحية اليعقوبية وبناء كنيسة واسقفية خاصة بها. في عام 1294 قام المغول بعمليات اضطهاد ومذابح ضد السريان وهدموا ثلاث كنائس. وفي عام 1309قام المغول بمذابح جديدة ضد السريان وهدموا وحرقوا معظم كنائسهم. منذ ذلك الوقت فقد السريان حضورهم في أربيل وتحولت الى مدينة كردية مع بعض الأقليات السريانية والتركمانية. بقيت أربيل في زمن العثمانيين جزءاً من كركوك وتابعة لبغداد، في عام 1892 كان عدد سكان المدينة لا يتجاوز 3200 بينهم 457 يهودياً.

أما الآن فان عدد سكان محافظة أربيل يقرب النصف مليون أغلبهم من الأكراد مع نسب مهمة من السريان والتركمان.

منطقة سنجار واليزيدية

ان الحديث عن سنجار يعني الحديث عن «اليزيديين» المحسوبين على الأكراد.. أن يُحتسب «اليزيديون» على الأكراد أمر ليس مهماً ما داموا يقطنون في منطقة عراقية وعاشوا تاريخ النهرين وورثوا حضارة هذه البلاد من خلال دينهم الذي يعتبر ديناً رافدياً خالصاً مع تأثيرات «كردية عراقية» واضحة.

عدد اليزيديين يبلغ أكثر من مئة الف في العراق، 85٪ منهم يقطنون في جبل «سنجار» في وسط منطقة الجزيرة غرب الموصل، والباقون في قريتي «الشيخان» و «باعذرى» شرق الموصل. بعض اليزيدية موجودون أيضاً في سوريا وفي أرمينيا. معظم المؤرخين والباحثين اعتبروهم من الأكراد، لكن بالحقيقة هم «عراقيون» بكل معنى الكلمة. بصورة أدق أنهم يمثلون أفضل نموذج للجماعات العراقية السريانية التي تم تكريدها في القرون الأخيرة بحكم السيطرة الكردية على المنطقة والتزاوج القبائلي والثقافي الذي تم مع الجماعات الكردية النازحة. يشبهون في وضعهم هذا بعض القبائل العربية ــ الكردية الموجودة في العراق، مثل بعض افخاذ الجبور وربيعة والبيات وغيرهم. انهم يحملون الثقافتين والانتمائين العربي ــ

الكـردي بـآن واحـد. يـتكلم اليزيـديون العربيـة والكرديـة ويرتـدون الأزيـاء الرجاليـة العربيـة السريانية والأزياء النسائية الكردية. لهم كتابان مقدسان أحدهما بالعربي «كتاب الجلـوة» يعـود الى المتصوف الشامي «عدي بن مسافر» وكتاب حديث يُعتقد أنه مكتـوب بـالكردي «مـصحف رش» أي «الكتاب الأسود». يعتقدون بأن أسمهم «اليزيدية» يعود الى «يزيد بن معاوية الخليفة الأموي» الذي تم تقديسه بعد سقوط الدولة الأموية كـرد فعـل علـى تقـديس «علـي» مـن قبـل «العلوية» والشيعة المجاورون لهم. ثم أنهم يقدسون فقيهاً عراقياً معروفاً هو «الحسن البـصري». ان سلالة جميع شيوخ اليزيدية يجب أن يكونوا منحدرين من هذين الأمامين «عدي بن مـسافر والحسن البصري».

من دلائل أصالتهم السريانية، مثلاً إنهم في سنجار يقدسون دير «مار عـدي» أحـد حـواريي السيد المسيح، ويحتفظون فيه بأقدم مكتبة كلدانية مكتوبة علـى رق الغـزال باعتبارهـا مكتبـتهم المقدسة.

مـن ناحيـة تكـوينهم الـديني، فـان المـؤرخين والفقهـاء لم يحـسموا قـضية انتمـاء اليزيديـة للاسلام أم لا. لقد أسـيء فهـم الفكـرة الـسائدة عـنهم بـأنهم يعبـدون الـشيطان: أنهـم يهـابون «المـلاك طـاووس» رمـز قـوة الـشر (الـشيطان) لا حبـاً بـه ولكـن تجنبـاً لـشره. يـشبهون معظـم الطوائـف «الغاليـة» الـتي حاولـت أن تغطـي معتقـداتها الـسامية الأصـلية بـتلاوين مـسيحية واسلامية، مثلما فعلت العلوية والدرزيـة والاسماعيليـة والـشبكية وغيرهـم. ان اليزيديـة تمثـل خلاصـة الـدين البـابلي القـديم القـائم علـى تقـديس الكواكـب الـسبعة المعروفـة، والـذي تـأثر واضطر لتقبل المعتقدات السامية الجديدة التي انبثقت في المنطقـة بعـد سـقوط بابـل : المـسيحية ثم المانوية البابلية ثم الاسلام. أي أن اليزيدية هم من بقايا المجاميع السامية السريانية التي فرض عليها التاريخ للحفاظ على دينها الأصلي أن تتقبل بعضاً من معتقدات الأديان الجديـدة. بـل ان ديناميكية اليزيدية اضـطرت كـذلك لتقبـل ثقافـات الأقـوام الجديـدة الـتي فرضـت نفـسها علـى المنطقـة، أي ثقافـة العنـصر العربـي أولاً ثـم ثقافـة العنـصر الكـردي الـذي هـيمن في القـرون الأخيرة.

تاريخ اليزيدية عموماً مجهول ولم يتم الاهتمام به الا في القرن الـسابق، وهـذا يعـود أساسـاً الى تكتم اليزيدية ومحاولة ابتعادهم عن اثارة الطوائف الاسلامية والمسيحية المحيطة بهـم. رغـم هذا فانهم تعرضوا لحقبات من الاضطهاد والمذابح المعروفة خصوصاً في زمن الدولـة العثمانيـة.

في القرن التاسع عشر قام العثمانيون بإبادة يزيديي جزيرة إبن عمر في منطقة الجزيرة وكذلك تم ذبح الآلاف في جبل سنجار لاجبارهم على التخلي عن دينهم. في عام 1847 حاولت الحكومة العثمانية إجبارهم على الخدمة العسكرية بإعتبارهم طائفة إسلامية، وبعد مذابح كثيرة إضطر الكثير منهم للجوء للكنائس وإعلان مسيحيتهم للتخلص من الاضطهاد. وتكررت المذابح كذلك في عام 1872 لنفس السبب. حاولت البعثات التبشيرية الأوروبية كسبهم الى المسيحية دون أن تحقق نجاحاً ملحوظاً. يبدوا أنهم قد لعبوا دوراً مميزاً بالتحالف مع السريان في ضم الموصل الى العراق في عام 1925.

رغم ديمومة اللغة الكردية (مع العربية) في بعض نواحي اليزيدية فان هناك شعوراً متنامياً لديهم بأصولهم السريانية الرافدية. في عام 1919 اشتركوا مع الآشوريين بوفد موحد بقيادة الجنرال أغا بطرس في مؤتمر السلام في باريس للمطالبة بحقوقهم. لقد نشرت صحيفة الشرق الأوسط في 24 ـ 2 ـ 1993 برقية شيخ اليزيدية الأمير معاوية يقول فيها : «أنه ليس لمسعود البرزاني ولا جلال الطالباني ــ القادة الأكراد ــ الحق بالادعاء بأنهما يمثلان اليزيديين والآشوريين». ثم نشرت مجلة «حويودو ــ الوحدة» السريانية (عدد 43 ــ 1994) بياناً للأمير معاوية يتحدث فيه عن : «نبتة أجدادنا أيام الامبراطورية الآشورية... أننا فهمنا تاريخنا بأننا والآشوريين من أصل واحد ...».

ان من يطلع على تاريخ اليزيدية يكتشف ان هذه الطائفة تمثل خلاصة رائعة لتاريخ منطقة شمال النهرين (منطقة الجزيرة). يمكن اعتبار اليزيدية أشبه بقصر تاريخي مظهره اسلامي مزين بنقوش عربية وعبارات كردية. لكن لو أزلنا هذه الأصباغ الخارجية عن الجدار لاكتشفنا تحتها طبقة من نقوش مسيحية بأيقونات ملونة وصلبان منحوتة. ولو تعمقنا أكثر بالحفريات لاكتشفنا طبقة ثالثة من جداريات آشورية ورسومات آلهة النهرين وكتابات مسمارية. ولو تعمقنا في الحفريات سنصل الى أعماق تاريخ المنطقة وجذورها البدائية المنسية. الحقيقة أن جميع طوائف وأديان العراق وسوريا تتشابه في هذه الطبقات الآثارية المخفية، لكن اليزيدية من بين الكل هي أقل الطوائف التي نجحت بأخفاء طبقاتها التاريخية، بحيث تبدو وكأنها موزاييك رائع للتراث الديني والأقوامي لبلاد النهرين.

يمكن ملاحظة هذا التنوع العجيب في اليزيدية من خلال الأمور التالية :

ـ اعتقادهم بأنهم من نسل آدم فقط وليس من نسل حواء، وإنهم أتوا بعد الطوفان.

ـ اعتقادهم بالكواكب السبعة المقدسة لدى العراقيين، لكنهم غيروا أسماء الآلهة البابلية بأسماء الملائكة السريانية المسيحية: يودائيل وإسرافيل وميكائيل وجبرائيل وشمنائيل ونورائيل، أما زعيم الملائكة الأكثر قدسية فهو عزرائيل «الملك الطاووس»، الذي تصوره البعض على أنه «الشيطان». ويمثل هؤلاء الملائكة سبعة شيوخ مقدسين مثل الشيخ عدي والشيخ حسن وأبو بكر.

ـ يحتفلون بأول أربعاء من شهر نيسان بهبوط الملاك «طاووس» الى الأرض، مثلما كان يحتفل أهل النهرين في بابل وآشور بشهر نيسان أول أشهر السنة حسب التقويم البابلي، لأنه شهر الربيع والخصب والميلاد والبداية. وهو عيد الاله (تموز)، ويبدو جلياً أن هناك تشابهاً بين اسمي (طاووس وتموز). نفس هذا الشهر أيضاً كان يحتفل المانويون البابليون بيوم صلب «ماني البابلي» وخلوده في الأبدية، وكذلك هو عيد الفصح وعودة المسيح للحياة.

ـ إنهم اقتبسوا من المانوية مسألة تناسخ الأرواح وانتقال البشر بين حيوات عدة.

ـ إنهم يشتركون مع المسيحيين في الكثير من المناسبات والاعياد مثل عيد الفصح والقيامة وكذلك التعميد بالماء وقطع الخبز، ثم زيارة الكنائس والحج لمزار الشيخ عدي المقدس أيضاً لدى المسيحيين في العراق.

ـ إنهم يشتركون مع المسلمين بالصيام والختان وتقديس القرآن وبعض رجالات الدين.

ـ إنهم يحتفلون بعيد «القربان» أي عيد الأضحى حيث ضحى النبي إبراهيم بولده اسماعيل.

ـ إنهم يعتمدون التقويم الشمسي الشرقي الذي كان يعتمده من قبلهم أهل النهرين في بابل وآشور.

ـ انهم يمتلكون تنظيماً دينياً هرمياً مثل نظام الكنيسة المسيحية والمانوية وكذلك الشيعة الجعفرية. بالاضافة الى تقديسهم أحفاد عدي والحسن البصري مثلما يقدس الشيعة أحفاد الأمامين علي والحسين.

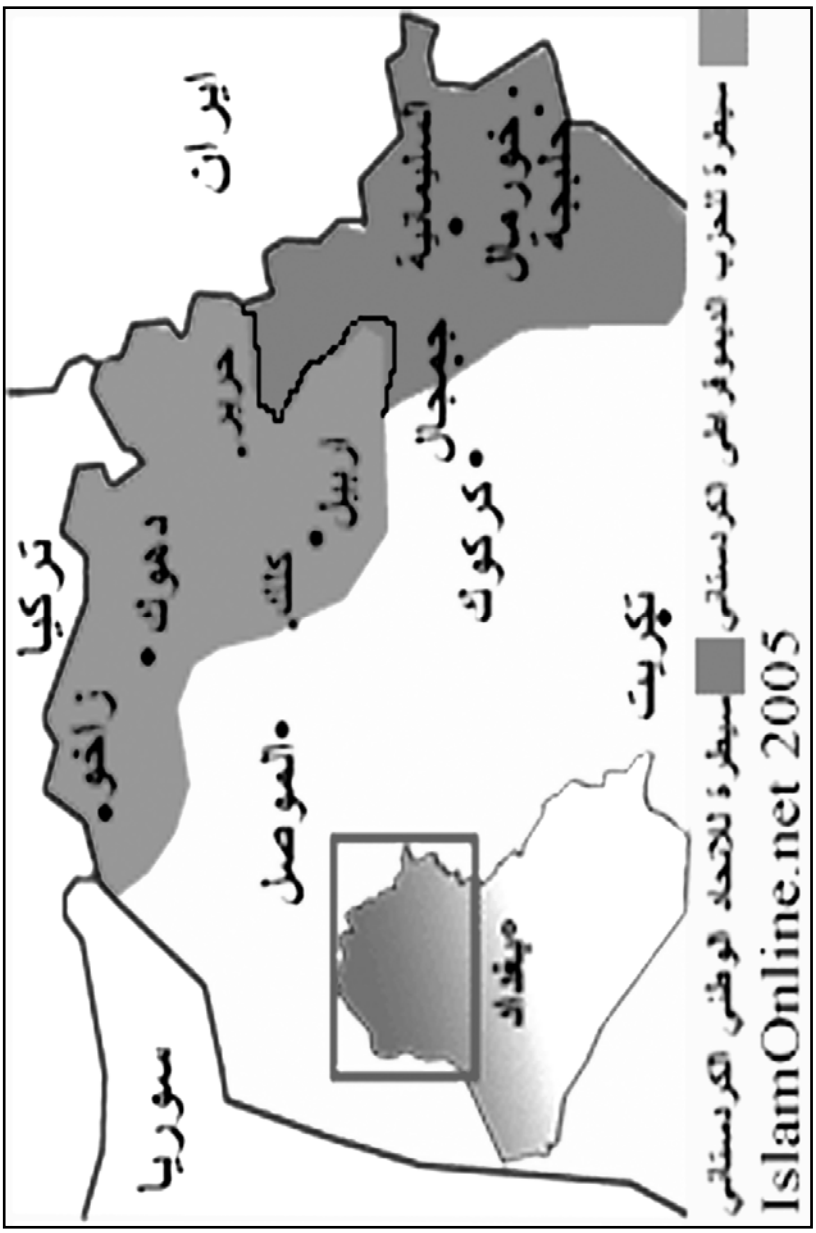

المحافظات الكردية الثلاثة التي تتمتع بالحكم الذاتي..

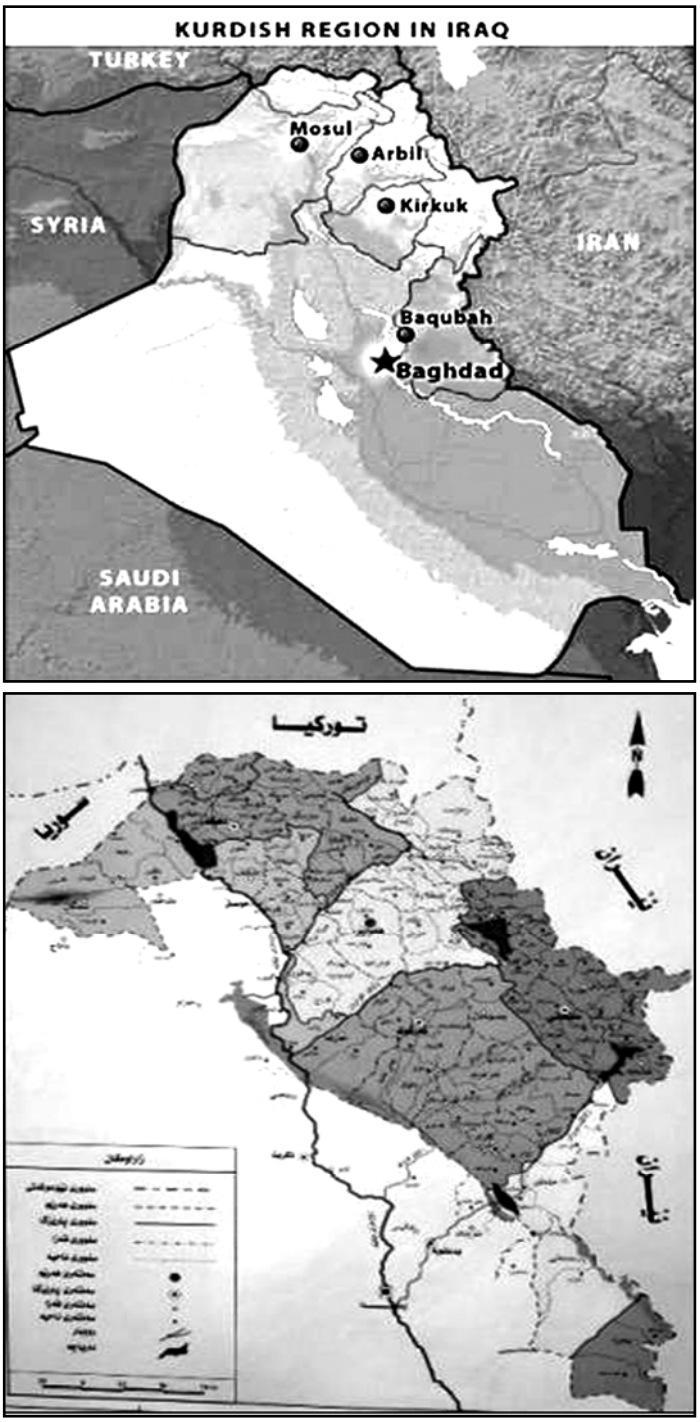

كردستان العراق حسب المشروع القومي العنصري الذي يطالب بكل شمال العراق واجزاء من بغداد وديالى والكوت!

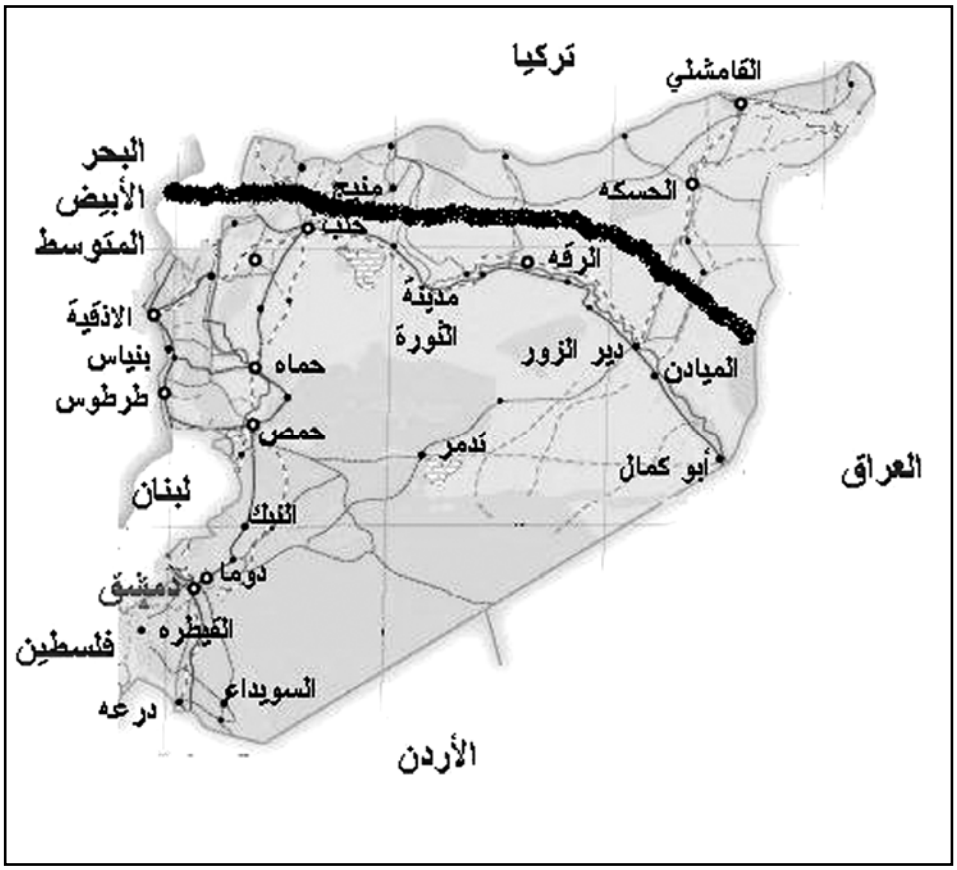

كردستان سوريا، حسب ادعاءات القوميين العنصريين الذين يطالبون بكل شمال سوريا!

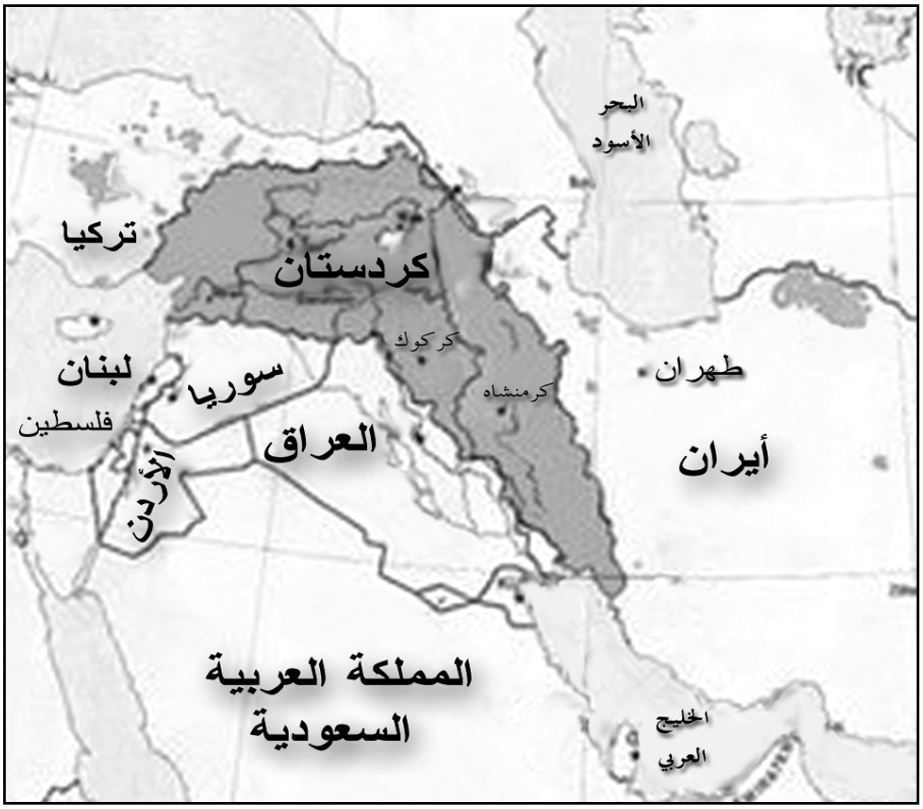

« كردستان الكبرى » والنظرة العنصرية القومية التوسعية

هذه خارطة «كردستان الكبرى» التي تدعي بها الأحزاب الكردية. ويلاحظ أن تصوير هذه الخارطة اعتمد على المبدأ العرقي ـ السكاني القومي على الطريقة الجرمانية : «أينما يوجد من يتكلم جرماني فتلك المنطقة جزءاً من المانيا الكبرى». وعلى هذا الأساس فأن القوميين الأتراك يحلمون ان تشمل حدود تركيا المنطقة الواقعة من حدود الصين حتى يوغسلافيا، أي أينما وُجد من يتكلم التركستاني!! وعلى هذا الأساس أيضاً تبنى «العروبيون» فكرة «الوطن العربي الكبير» الذي ظل يتوسع على مر السنين بحثاً عن أي منطقة تتكلم أي لغة قريبة من العربي. فأدخلت الى الجامعة العربية بلدان افريقية تجهل العربي مثل (جيبوتي والصومال) لأن لغاتها فيها أصول عربية! وجرت محاولات ليبية لضم (مالطا) التي تتحدث لغة من أصل فينيقي وعربي.

علماً بأن هذه الخارطة لـ «كردستان الكبرى» تحتقر تماماً الحقوق التاريخية لشعوب مضطهدة عديدة : الأرمن والسريان في تركيا والعراق. وكذلك الآذربيجان واللور في ايران .

لاحظ ان خارطة «كردستان الكبرى» تدعي بكل شمال العراق بالاضافة الى أجزاء من الوسط مثل خانقين وديالي، أما سوريا فأن كل شمالها بالاضافة الى منطقة الاسكندرونة السورية المحتلة من قبل تركيا. والطريف ان الخارطة هذه ذات أحلام استراتيجية كبرى وعالمية من حيث أنها تشمل منابع النفط الأساسية في العراق وكذلك في ايران وتركيا. ثم انها الخارطة الوحيدة التي تمتد من الخليج في الجنوب حتى البحر المتوسط في الشمال!!

قضية كردستان الكبرى

جميع الذين تطرقوا الى القضية الكردية حتى من الكتاب والسياسيين العراقيين والعرب تعاملوا مع هذه القضية بمنطق الدفاع عن شعب مظلوم ومجزأ له الحق في تقرير مصيره وبناء أمته. ليس هناك أي إعتراض على هذا المنطق، بل ينبغي التأكيد هنا على الدعوة للتضامن مع قضية هذا الشعب الجار والشقيق التاريخي للشعب العراقي وشعوب منطقة المشرق. ولكن في زخم هذا التضامن قد تم التغاضي عن حقوق عدة شعوب متميزة مقيمة في هذه الأرض منذ فجر التاريخ وتعرضت لمذابح وإضطهادات لا تقل بل تزيد عما تعرض له الشعب الكردي، أي الأرمن في أرمينيا، ثم السريان في شمال النهرين الذين تعرضوا لعمليات تصفية بدنية وقومية خلال القرون الأخيرة. بالاضافة الى الشعوب الأخرى التي تم «تكريد» الكثير من مناطقها في إيران مثل اللور وبختيار وأذربيجان.

قبل الحديث عن الطموحات القومية الكردية «المتطرفة»، فأنه من الواجب «الضميري» التذكير أولاً بمعاناة الأكراد والحروب والمذابح التي شنت ضدهم من قبل الحكومات المسيطرة.

بالنسبة للعراق مثلاً، فأنه من أكبر الأخطاء «التعصبية» التي مارستها الحكومات والنخب السياسية العراقية تتمثل بالفكرة التالية: أن الوطن العراقي هو جزء من الوطن العربي، وأن الشعب العراقي هو جزء من «الشعب» العربي، إذن فأن العراق يشترط وجود العنصر العربي، وأية منطقة ليست فيها أغلبية عربية هي بالضرورة ليست عراقية بشكل تام!! وعلى أساس هذا المفهوم «القومي المتعصب» قامت الحكومات العراقية بتطبيق سياسة «تغريب» الأكراد ومحاربتهم في وطنيتهم العراقية ومحاولة «تعريب» مناطقهم أو تهجيرهم وجلب السكان العرب محلهم. وهذا الموقف الضيق أدى كذلك إلى إهمال قضية السريان وعدم إدراك حقهم التاريخي بمناطقهم والاعتراف بدورهم في تشكيل «الهوية الرافدية» التاريخية، بل ان الحكومات العراقية ساهمت بقصد وبغير قصد في تهجير الكثير من السريان من قراهم ومدنهم في الموصل واربيل ودهوك نحو بغداد أو خارج العراق، ثم بالتالي تشجيع عملية «تكريد» هذه المناطق. في هذا الفهم القومي الضيق يكمن سر المشكلة الكردية ثم السريانية. الأنكى من هذا أن هذا الفهم القومي الضيق أرتبط كذلك بالشعور الديني والطائفي «السني». أن المفارقة التي ظلت تعيشها الدولة العراقية أنها من ناحية تعادي الأكراد قومياً، ولكنها بنفس الوقت تتحالف معهم طائفياً

أمام «خطر» الأغلبية الشيعية العربية، وتفعل العكس كذلك مع «الشيعة». هذه هي معضلة «الهوية الوطنية العراقية» بأكملها والسبب الأول في الأزمة الدائمة للدولة العراقية منذ تكوينها عام 1921 وحتى الآن. بصورة مختصرة: أنه غياب الدولة الممثلة لهوية عراقية رافدية واضحة وأصلية تصهر في داخلها جميع التنوعات الدينية والطائفية واللغوية. هذا الفهم « الوطني العراقي» هو وحده الكفيل بجعل الانتماء الى «الهوية المشرقية» ثم «الهوية العربية» أمراً طبيعياً وإيجابياً. نفس الوضعية طبعاً تعاني منها أيضاً بلدان الشام وبالذات سوريا رغم اختلاف حدة المشكلة.

هذا التمزق في الهوية العراقية برر للحركات الكردية أن تتطرف أيضاً بحساسيتها القومية وتتمادى بطموحاتها عن «كردستان الكبرى». مشكلة الحركات الكردية أنها اعتبرت حدود كردستان تشمل جميع المناطق التي يسكنها حالياً أكراد، أي انها اعتمدت فقط على الحق السكاني «الديموغرافي» متناسية دور الحق التاريخي ـ الجغرافي في تحديد الانتماء الوطني لأية بقعة أرض.

من أول الأمور التي تم تناسيها أن جزءاً كبيراً من الأراضي التي يقطنها الأكراد حالياً في منطقة الجزيرة في العراق وسوريا وتركيا هي منذ فجر التاريخ وحتى وقت قريب كانت أراضي تقطنها شعوب غير كردية وبالذات السريان الذين لا زال أحفادهم يعيشون مشردين حتى الآن وهم مثل الأكراد يتشوقون الى الكرامة الوطنية وحلم الاستقرار في بلاد تعترف بحقوقهم الانسانية والثقافية والسياسية. ان خارطة «كردستان الكبرى» التي تطالب بها الحركات الكردية تضم الكثير من المناطق التي هي تاريخياً وحتى بدايات القرن الحالي مقطونة بأغلبية سريانية وعربية تشكل حضارياً وتاريخياً وعرقياً القسم الشمالي من بلاد النهرين بجزئيه العراقي والسوري بالاضافة الى الجزء الذي اقتطعته تركيا.

بالنسبة لكردستان العراق مثلاً، فإن الحركات الكردية لم تكتف ولا زالت تصر على المطالبة ببعض المناطق التي لم تدخل في منطقة الحكم الذاتي الكردية، وهي مناطق كركوك وسنجار وخانقين، بل هم في الحقيقة يطالبون بكل شمال العراق من خانقين وتكريت حتى سنجار. الغريب ان الحركات الكردية تعتمد في مطالبتها هذه على حقيقة أن العراق في زمن العثمانيين كان مقسم الى ثلاث ولايات: ولاية البصرة في الجنوب، ولاية بغداد في الوسط، ولاية الموصل في الشمال، وجميع هذه الولايات يحكمها والي بغداد. بما أن منطقة كردستان

العراق (السليمانية والمناطق الجبلية من أربيل ودهوك) كانت تابعة الى ولاية الموصل، اذن هذه الولاية بأجمعها صارت هي كردستان، أي كل الجزء الشمالي من العراق!

المشكلة لا تكمن في الاعتراف بحق الأكراد بالسكن في أي جزء من أرض العراق وهذا حق وطني وانساني مشروع، بل المشكلة أساساً تتمثل في الطموحات الاستقلالية ومبدأ «حق تقرير المصير للشعب الكردي» الذي تبنته معظم الحركات السياسية العراقية والكردية. ان حق «تقرير المصير» لا يمنح عادة على أساس الوجود السكاني «الديمغرافي» انما على أساس «الحق الجغرافي التاريخي». بمعنى أوضح أن تقرير المصير لا يمنح فقط للسكان المتميزين ثقافياً أو دينياً، لأن هذا يعني أنه يجب أن يمنح كذلك الى كل الجماعات العراقية المتميزة دينياً أو لغوياً : التركمان والسريان والصابئة واليزيديين، ولم لا كذلك الشيعة والسنة!!

ان «حق تقرير المصير» لا يعتمد فقط على التمايز الديني واللغوي، إنما يعتمد قبل كل شيء على التمايز التاريخي الجغرافي، ينبغي أولاً وقبل كل شيء تحديد ماهية حدود «كردستان» المتميزة تاريخياً وجغرافياً عن جغرافية وتاريخ بلاد النهرين.

أن منطقة الحكم الذاتي الكردية تتكون من ثلاثة محافظات: السليمانية وأربيل ودهوك. ليس هناك اعتراض على جعل هذه المحافظات جزءاً من كردستان ما دامت كردستان هذه جزءاً من العراق، لكن عندما يتحدث الأكراد عن تقرير المصير ويساجلون بحلم الاستقلال والانفصال وتكوين كردستان الكبرى، فان هناك اعتراضاً مهماً يفرض نفسه :

ان منطقة الحكم الذاتي الحالية تضم مناطق «كردية» عراقية هي جزء من جغرافيا وتاريخ العراق منذ القدم ولا يمكن أن تمتلك أي حق بالانفصال وتقرير المصير. بصورة أوضح، أنه فقط المناطق الجبلية الكردية الطبيعية والتاريخية هي جزء من كردستان ولها الحق بتقرير المصير والانفصال. أما المناطق العراقية الأصلية والتي يقطنها أكراد هي ليست جزءاً من كردستان وبالتالي هي مثل جميع المناطق العراقية الأصلية ولا تمتلك أي حق بتقرير المصير والانفصال عن الوطن الأصلي. لو أردنا حقاً الاعتراف بوجود «كردستان» مضمومة الى العراق فانها بالحقيقة في أقصى الأحوال تشمل «معظم» منطقة الحكم الذاتي الحالية، نقول معظمها وليس كلها. أي بصورة أوضح أن «كردستان التاريخية» التي تمتلك حق تقرير المصير هي المناطق والمدن الجبلية في الشريط المكون من السلاسل الجبلية للسليمانية واربيل ودهوك وهي عموم «منطقة شهرزور» التاريخية المقسمة حالياً بين العراق وإيران. أما مناطق دربندخان ومدينة اربيل

ومخمور وزاخو، فانها مناطق عراقية أصلية وجزء جغرافي وتاريخي من بلاد النهرين وليس لها أية علاقة بكردستان الأصلية.

هذا الموقف لا يعني أبداً معاداة حقوق الأكراد، بل هو بالحقيقة توضيح وتمييز بين حق «كردستان» وحق «الأكراد». ان الحركات الكردية هي نفسها صاحبة هذه الفكرة: الكردستاني هو الانسان القاطن في كردستان، وربما يكون كردياً أو سريانياً أو تركمانياً أو يزيدياً أو حتى عربياً. كردستان وطن جميع أبنائها بمختلف تنوعاتهم الدينية واللغوية. هذا يعني أنه ليس جميع الكردستانيين هم أكراد، ولاجميع الأكراد هم كردستانيون. الكردي القاطن في الموصل أو خانقين أو البصرة هو عراقي مثل أي عراقي وله الحق بالتمتع بجميع ميزاته الثقافية الخاصة به مثل جميع أبناء الفئات الدينية واللغوية العراقية.

هذه المسألة تقود الى نتيجة مهمة جداً :

أن هناك فرقاً كبيراً بين المناطق الكردستانية والمناطق الكردية. أي هناك فرق مثلاً بين مدينة السليمانية التي هي جزء من جغرافيا وتاريخ كردستان، ومدينة خانقين أو كركوك وأربيل التي يقطنها أكراد ولكنها جزء من جغرافية العراق وتاريخ النهرين. أن المعيار الذي طالما طالبت به الحركات الكردستانية هو نسبة السكان الأكراد القاطنين في المنطقة، هو معيار خاطىء وغير مقبول وطنياً ودولياً. لأن الانتماء الوطني لمنطقة ما لا تحدده فقط نسبة السكان إنما أساساً الانتماء التاريخي والجغرافي. نضرب أمثلة عديدة على هذه الحالة :

ـ الناظر الى أية خارطة عالمية عن انتشار الأجناس واللغات يلاحظ أن معظم الساحل الشرقي الايراني للخليج تقطنه قبائل عربية وتسوده اللغة العربية من حدود العراق الجنوبية حتى بلوشستان وحدود باكستان، بل ان القبائل العربية تشكل جزءاً مهماً من التكوين العرقي لسكان بلوشستان الايرانية. ولكن مع هذا لم يفكر أحد من العراقيين أو العرب باعتبار الساحل الايراني جزءاً من العراق أو البلاد العربية، وأقصى ما تم في هذا المجال ان دولة البحرين تمنح بعض التسهيلات بالاقامة لسكان بلوشستان من أصل عربي.

ـ رغم الاتفاق على أن إيران دولة فارسية فان الناطقين بالفارسية كلغة أم لا يبلغون حتى 50٪، وهناك جزء كبير من الشعب الايراني ينطق بلغات تركستانية وخصوصاً في أذربيجان (مقارنة بحالة العراق، فانه أكثر من 75٪ يتكلمون العربية كلغة أم)! لكن جميع هذه الشعوب تعتبر إيرانية وتنطق بالفارسية في حياتها اليومية على اعتبار أن القبائل التركمانية

والأذربيجانية نزحت الى إيران بين القرن العاشر والسابع عشر، وبالتالي أصبحت جزءاً من الأمة الايرانية. بل أن جميع الدول التي حكمت ايران وأعادت مجد الحضارة الفارسية خلال عدة قرون أقامتها عناصر تركستانية: السامانيون والطاهريون والصفويون والقاجاريون، ولم يتزعم الفرس السلطة إلا في القرن الحالي مع «رضا شاه».

ـ ان هناك الكثير من مناطق الجمهوريات السوفياتية السابقة مثل كازاخستان وطاجكستان تقطنها أغلبية روسية، ولكن أحداً لم يفكر أن يجري استفتاءاً للمطالبة بالانضمام الى روسيا، لأن هذه المناطق هي جزء من تاريخ وجغرافيا هذه الأوطان رغم التغيرات السكانية التي جرت عليها.

ـ لنفترض مثلاً أن فرنسا استمرت باستعمارها للجزائر وعموم المغرب، لكان من اليقين أن تصبح بعض مدن فرنسا مثل «مرسيليا» بأغلبية مغاربية، فهل من المعقول أن يفكر أحد باجراء استفتاء يضم هذه المناطق الى بلدان المغرب!.

من كل هذا يمكن استخلاص النتائج التالية :

ـ ان الأكراد الذين يقطنون في مناطق عراقية أصلية هم مواطنون عراقيون مثل جميع أبناء العراق ولهم جميع الحقوق بما فيها حق المشاركة بقيادة الدولة العراقية وجميع الأجهزة الادارية وكذلك حق الاحتفاظ بخصوصيتهم الثقافية واللغوية. ليس من حق القوميين والانفصاليين الادعاء بعدم عراقية هؤلاء الأكراد وإجبارهم على الانتماء لشعار كردستان الكبرى.

ـ ان هؤلاء الأكراد العراقيين يشتركون مع باقي الفئات العراقية بالانتماء الى «الهوية العراقية الرافدية »ثم «الهوية المشرقية». لأنهم رغم تمايزهم اللغوي، الا أنهم تأريخياً وجغرافياً هم ورثة الحضارة الرافدية والمشرقية السامية بكل تنوعاتها الثقافية والدينية والعرقية. بمعنى أوضح أن الميراث «الايراني والميدي» الذي ينتمي اليه أبناء كردستان الأصلية. هو ميراث ثانوي وغير وطني بالنسبة للأكراد العراقيين.

ـ بالنسبة لكردستان الحقيقية المضمومة للعراق (المناطق الجبلية للسليمانية وأربيل ودهوك) فانه من مصلحة الشعب العراقي دعم كل الميول الفيدرالية وحتى الانفصالية لهذا الجزء لأنه سيجنب العراق حمل دموي ثقيل ويحل المشكلة الكردية المسببة للخراب الدائم لشعب كردستان ولشعب العراق.

السريان وتكريد مناطقهم

ان قضية السريان مرتبطة الى حد كبير بالقضية الكردية بسبب التداخل الجغرافي والتاريخي بين مناطق تواجد السريان وتواجد الأكراد، أي ذلك التداخل بين منطقة شمال النهرين ومنطقة كردستان. هذا التداخل يفرض تحليل ومناقشة هاتين القضيتين بآن واحد. مع ادراكنا لصعوبة مثل هذه العملية.

من أجل أن لا نهضم حق هاتين المجموعتين المتمايزتين اللتين عانتا الاضطهاد والتشرد منذ القدم وحتى الآن، يتوجب تفصيل بعض الجوانب التاريخية المتعلقة بهذه المسألة الحساسة.

من هم السريان ..

الحديث عن السريان يرتبط بالحديث عن تاريخ منطقة الهلال الخصيب التي تمتد من خليج البصرة حتى غزة عند حدود سيناء.

منذ الألف الأول قبل الميلاد بدأت تسود المنطقة لهجة سامية جديدة سميت بـ «الآرامية» نسبة الى قبائل شمال النهرين القاطنة في المناطق المرتفعة. يُعتقد أن إسم «الآراميين» هذا مشتق من «اور رمثا» أي الأرض المرتفعة. مثلما أطلق على سكان الصحراء وبادية الشام اسم «عرب» أي سكان «عرباً أو غرباً» وهي الصحراء التي تقع «غرب» الفرات ومنطقة «غروب» الشمس لسكان النهرين.

مثلت اللغة الآرامية خلاصة تمازج اللغتين العراقية والشامية أي الأموية (البابلية ــ الآشورية) والكنعانية، لهذا فأنها تمكنت ان تسود «المشرق» وأصبحت لغة الثقافة الأولى، وصار جميع سكان المنطقة يتسمون بالآراميين (مثلما فعلت اللغة العربية فيما بعد بتمثلها جميع اللغات والحضارات السامية السابقة وصار جميع الناطقين بها يتسمون عرباً). لقد فرضت اللغة الآرامية ثقافتها وأبجديتها الكنعانية «الفينيقية» حتى على الامبراطوريات الايرانية والاغريقية التي بدأت تنبثق بعد القرن الخامس قبل الميلاد. ثم انها كانت لغة السيد المسيح والمسيحيين الأوائل، علماً أن اللغة العبرية تعتبر بالحقيقة لهجة آرامية ـ كنعانية.

بعد القرن الأول الميلادي تحولت منطقة الرها ونصيبين في شمال النهرين (خاضعة حالياً لتركيا) الى مركز ثقافي وروحي لنشر المسيحية. يبدو أن لهجة هذه المنطقة الآرامية تمكنت من فرض نفسها على اللغة الأم (مثلما تمكنت فيما بعد لهجة قريش ان تصبح هي اللغة العربية

الفصحى بفضل القرآن والاسلام). إذن تمكنت لهجة الرها ونصيبين هذه من فرض نفسها وصارت تعرف بـِ «اللغة السريانية». أن هذه التسمية اشتقت من «آشوريا» نسبة الى الدولة الآشورية التي كانت سائدة سابقاً في المنطقة. وعندما أتى الاغريق أطلقوا على هذه اللغة تسمية «سريانيا» وكذلك أطلقوا على جميع منطقة المشرق تسمية «سوريا» ، بما فيها القسم الشرقي منها الذي سمي أيضاً بـِ «ميزوبوتاميا ـ بين النهرين أو النهرين» علماً أن دولة الآشوريين قد سقطت عام 612 ق. م وكانت عاصمتهم نينوى (شمال النهرين) ، وهم مزيج من القبائل العراقية القاطنة منذ القدم في المنطقة ، وتسموا بالآشوريين نسبة الى مدينتهم المقدسة «آشور» مقر «إله الثور المجنح» رمز القوة والخصب ، وعاصمتهم «نينوى» وهي «الموصل» الحالية.

ان هذه اللغة السريانية قد حلت محل الآرامية وصارت اللغة الفصحى لجميع الكنائس المسيحية والمانوية البابلية في جميع منطقة المشرق من خليج البصرة حتى سيناء. بل ان هذه اللغة كانت أيضاً لغة القبائل العربية التي إعتنقت المسيحية واستقرت في «الحيرة ــ أي الحارة» قرب الكوفة. وفي الحضر وبصرى وتدمر ، ثم أنها كانت لغة كنيسة نجران في جنوب الجزيرة العربية ، وكذلك انتشرت في منطقة الخليج المعروفة بـِ «البحرين» و «قطرايا» أي قطر الحالية. وتمكنت هذه اللغة أن تصبح لغة الثقافة الأولى في الامبراطورية الايرانية الساسانية ومنحت ابجديتها الى اللغة البهلوية الايرانية. ان الثقافة السريانية انتشرت مع النسطورية والمانوية البابلية في الكثير من مناطق آسيا حتى حدود الصين ، ولا زالت حتى الآن بقايا الطائفة النسطورية في الهند ، ولا زال مسيحيو الصين محتفظين بوثائقهم الدينية السريانية. لقد اشتق التركمان كتابتهم الأولى «الأغورية» من السريانية بفضل المبشرين المسيحيين والمانويين ، ويعتقد أن السبب الأول لتعلق القبائل التركمانية و (المغولية) بالقدوم الى منطقة المشرق وأرض النهرين يرجع الى علاقتهم القديمة وتأثرهم بالثقافة السريانية «النسطورية والمانوية». وهذا أيضاً يفسر (سهولة انتشار الاسلام فيما بعد بين تلك الشعوب).

بعد الفتح العربي الاسلامي أخذ السكان السريان يتخلون بالتدريج عن مسيحيتهم ويعتنقون الاسلام ويمتزجون بالقبائل العربية الفاتحة ويحملون أسماءها ويتبنون لغتها ، خصوصاً أن القرابة العرقية بين العرب والسريان لعبت دوراً أساسياً في تسهيل هذه العملية. وكانت عملية الأسلمة والتعريب تحدث أولاً في المدن والحواضر بينما بقيت الكثير من أرياف العراق والشام على «نبطيتها» حتى العصر العثماني. وشكلت المناطق المرتفعة وشبه الجبلية مانعاً طبيعياً امام الاسلام والتعريب ، فتحولت هذه الموانع الى ملجأ للسريان والجماعات

العربية المسيحية والشيعية والخارجية المتمردة على مراكز الخلافة في دمشق وبغداد: جبال لبنان والعلوية والدرزية وغيرها، لكن اكثر المناطق التي تمكن فيها السريان من الحفاظ على مسيحيتهم هي منطقة «شمال النهرين ـ أي الجزيرة» بسبب طبيعتها شبه الجبلية ومحاذاتها للمناطق الجبلية من كردستان وأرمينيا وطوروس «الأناضول». رغم انتشار العربية فان السريانية بقيت نشيطة في المشرق حتى القرن الثالث عشر. وازدهرت خصوصاً في العصر العباسي، لكن شعلتها بدأت تنطفىء بعد الغزو المغولي للعراق والمشرق وسقوط بغداد، ثم قضي عليها تقريباً في الفترة العثمانية، رغم بقائها حية في بعض كنائس المشرق وكذلك في الكثير من مناطق النهرين وبلدان الشام. بدأت نهضة جديدة للثقافة السريانية في أواخر القرن الماضي، ومن معالمها صدور الصحف الناطقة بالسريانية والعربية، وبواكيرها الأولى صحيفة «مرشد الآشوريين» وصدرت في الجزيرة عام 1908، ثم صحيفة «كوكب الشرق» عام 1910 في ديار بكر للمناضل المعروف «نعوم فائق». ولا زال الاهتمام بهذه اللغة ينمو ويجذب الكثير من المؤسسات الرسمية والعلمية العربية والأجنبية.

تكريد مناطق السريان

ان بقاء سريان منطقة الجزيرة على مسيحيتهم جعلهم عرضة سهلة لاكتساحات القبائل التركية والكردية المنحدرة من آسيا ومن الجبال المجاورة. ثم ان العامل المهم الذي شجع على التوسع التركي والكردي في منطقة الجزيرة هو ضعف العنصر السامي ـ العربي في القرون الأخيرة. بعد الاجتياح المغولي ـ التركي للمنطقة وسقوط بغداد والخلافة العباسية وفقدان العرب للقيادة السياسية فان القبائل العربية البدوية والعناصر العربية المستقرة قد فقدت عنفوانها التاريخي التوسعي السابق. ثم ان نشوء المدن والحواضر والمراكز العسكرية العثمانية في العراق والشام قد لعبت دوراً في عزل منطقة الجزيرة عن بادية الشام وجزيرة العرب وإيقاف الموجات القبائلية العربية. هذا الأمر أدى الى ضعف المجاميع السريانية والعربية المستقرة في الجزيرة. ثم الى غلبة المجاميع الكردية والتركية، وبالتالي «تكريد» و «تتريك» الكثير من المجاميع العربية والسريانية المستقرة سابقاً.

قبل الحديث عن المذابح وعمليات الاضطهاد التي قام بها «الأغاوات ـ الشيوخ» الأكراد ضد السريان، يجب التأكيد قبل كل شيء أن هذه المذابح لم يقم بها الشعب الكردي الذي

يشهد له التاريخ بدور كبير في حماية المسيحيين والتجاور معهم وحتى استقبالهم وحمايتهم في مناطق كردية مثل جبال حكاري وشهرزور وغيرها. ان هذه المذابح قام بها الشيوخ الأكراد المدفوعين من قبل السلطات العسكرية العثمانية ولأسباب سياسية وتعصبية بحجة تعامل المسيحيين الأرمن والسريان مع الدولة الروسية والعملاء الانكليز. بل انه حتى البعثات التبشيرية المسيحية الغربية كانت تلعب دوراً بدفع بعض الأغوات الأكراد لاضطهاد النساطرة واليزيديين لاجبارهم على اعتناق الكاثوليكية. ويمكن كذلك ذكر دور الحركة الصهيونية والقوى الغربية التي جهدت على تشجيع عملية التفتت القومي والطائفي للمنطقة من أجل التمهيد للمشاريع الاستعمارية والصهيونية المعروفة.

لقد اعتمدت الدولة العثمانية كثيراً على المحاربين والأغوات الأكراد من أجل حماية شرق الأناضول ومنطقة الجزيرة من الخطرين الايراني والروسي، لقد كون السلطان عبد الحميد في أواخر القرن التاسع عشر فرقاً حربية شبيهة بفرق القوزاق الروسية، وتتكون هذه الفرق العثمانية أساساً من الأكراد وسميت بالفرق «الحميدية». لقد قامت هذه الفرق ومعها الأغوات بدور كبير في طرد السريان من مناطقهم في الجزيرة (كذلك الأرمن في ارمينيا) وارتكاب مذابح كثيرة معروفة ضدهم وإجبارهم على الرحيل أو التحول الى مسلمين اكراد. لقد عانى سريان شمال النهرين من سبع مذابح كبرى خلال العصر العثماني وحتى الحرب العالمية الأولى. مثلاً، بين عامي 1843 ـ 1847 قام الأمير الكردي بدر خان بأبادة ما يقرب 10 آلاف من سريان منطقة حكاري الكردية، والباقون اضطروا للهرب أو اعتناق الاسلام. زمن السلطان عبد الحميد 1895 جرت مذابح ضد الأرمن وكذلك السريان كلفتهم ما يقرب 5 آلاف قتيل في ماردين والرها وتشريد آلاف العوائل. في عام 1909 بدفع من حركة تركيا الفتاة جرت مذابح ضد السريان في ادنا (شمال سوريا) كلفت اكثر من 800 قتيل وآلاف المشردين. أما أعنف المذابح وأقساها فهي مذبحة (1914 ـ 1919) التي ذهب ضحيتها أكثر من (300) الف سرياني وتشريد اكثر من (100) الف من مناطقهم، حسب الوثيقة التي وجهتها اللجنة الوطنية الآشورية لعصبة الأمم المتحدة عام 1919، وشملت هذه المذابح أيضاً ما يقرب المليوني أرمني. بين عامي 24 ـ 1926 تم طرد جميع سريان طور عابدين وماردين الى سوريا والعراق.

يمكن ايراد مثل واحد على مدى قوة عملية «التكريد» التي حصلت في المنطقة : مدينة «ديار بكر، شمال الجزيرة» التي تعتبر ضمن كردستان تركيا وهي مدينة كردية خالصة حالياً.

كانت حتى أواخر القرن الماضي تتكون من (35) ألف نسمة منهم (4130) كردياً فقط مع أكثر من (13) الف سرياني. (حسب دائرة المعارف الاسلامية). علماً أن هذه المذابح وعمليات «التكريد» ظلت مستمرة حتى من قبل الحكومات العراقية التي شجعت على تهجير الكثير من سكان القرى والمناطق السريانية الى الموصل وبغداد والخارج. ولا زالت حتى الآن تمارس عملية «التكريد» هذه في شمال العراق مع السلطة الكردية الحالية، وكذلك اعتداءات حزب العمال الكردستاني على بقايا السريان في «الجزيرة » جنوب تركيا.

الوضع الراهن للسريان

ان تحديد الموقف بوضوح ازاء القضية الكردية يتطلب كذلك الفهم الواضح للمسألة السريانية. أن الحركات السياسية المدافعة عن حقوق الجماعات السريانية تعاني من مشكلة تبدو ثانوية ولكنها في الممارسة معقدة وتثير بعض الاشكالات والحساسيات بين مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية، ونعني بهذا مشكلة التسمية الموحدة. المطلع على أدبيات هذه الحركات يكتشف مدى عمق هذه المشكلة، فالبعض يقول «السريان» والبعض الآخر يقول «آشوريون» وآخرون يقولون «آثوريون» وهناك من يقول «الكلدان»، ثم يحاول البعض الأكثر واقعية استخدام تسمية «الكلدو ـ آثوريون» والحقيقة ان هذه التسميات المختلفة تأتيه من أسباب تاريخية أخذت شكل الانقسام الطائفي. منذ القرن الخامس الميلادي اثر مجمع أفسس المسيحي سنة 431 م انقسم سكان المشرق المسيحيين السريان الى طائفتين :

ـ أتباع كنيسة الشرق «النهرين» ومقرهم في «طيسفون ـ سلمان باك» أي كنيسة بابل، وتسموا بالنساطرة نسبة الى القديس نسطور السرياني.

ـ أتباع كنيسة الغرب «سوريا» وهم الأرثوذكس وتسمو بـ «اليعاقبة» نسبة الى «يعقوب البرادعي» السرياني ومقرهم في إنطاكيا وانتشر مذهبهم في عموم سوريا وكذلك في مصر أي الكنيسة القبطية.

بالاضافة الى الكنيسة «الملكية» وكذلك الكنيسة «المارونية».

وهذه الكنائس عموماً انتشرت كذلك بين القبائل العربية وأمتزج خلالها السريان بالعرب، وتبنت بمعظمها اللغة العربية في طقوسها الدينية.

ظلت المنافسة خصوصاً بين الطائفتين النسطورية واليعاقبية طيلة قرون، ثم أضيفت لها تعقيدات جديدة بعد القرن الخامس عشر مع نشاطات البعثات التبشيرية الغربية حيث تحول الكثير من النساطرة الى «كاثوليك» وتسموا بـ «الكنيسة الكلدانية» وبعضهم حمل اسم «الكنيسة السريانية». أما الذين بقوا على نسطوريتهم فاطلق عليهم «الآثوريين».

إذن فان التسميات التاريخية القديمة حملت معنىً طائفياً جعل من الصعب تجاوزها نحو تسمية موحدة بسبب العقبة الطائفية. هناك ميل قوي لدى بعض النخب والحركات السياسية لاستعمال تسمية «آشوريين»، لكن هذه التسمية تتعارض مع تسمية «كلدان وسريان». رغم هذه الفروق في التسميات والفروق بين الطوائف فان هناك عنصراً أساسياً يوحد كل هذه الجماعات: أنهم رغم تبنيهم للعربية في الكثير من نشاطاتهم، فانهم جميعاً يعتبرون اللغة السريانية لغة كنسية مقدسة ويتحدثون بلهجات مختلفة بقربها وبعدها عن السريانية الفصحى. وهذا الانتماء الى الثقافة السريانية يخلق لدى الكثير من النُخب والجماعات شعوراً بالانتماء المشترك لتاريخ بلاد النهرين وسوريا، أي الانتماء لعموم بلاد المشرق وحضاراتها السومرية البابلية الآشورية الكنعانية والآرامية. خلاصة القول ان إطلاق تسمية «السريان» تبدو الأكثر معقولية رغم نواقصها، أن هؤلاء السريان بجميع تنوعات مسمياتهم يشكلون جزءاً متميزاً من الشعبين العراقي والسوري، بل يصح القول أن «السريان» هم أسلاف شعوب «منطقة المشرق» ومثلهم الأقباط هم أسلاف الشعب المصري، والبربر هم أسلاف شعوب المغرب والنوبيون هم أسلاف الشعب السوداني، وكل هذه الانتماءات المتنوعة تجتمع في الانتماء الى عالم عربي كبير وثقافة وتاريخ شرقمتوسطي مشترك.

نتيجة الأوضاع السياسية المعقدة وعمليات الاضطهاد القومي والديني التي تعرض لها سريان منطقة الجزيرة فان الكثير منهم هجروا قراهم ومدنهم بحثاً عن مناطق آمنة. وحسب الاحصائيات المتوفرة فان السريان بجميع طوائفهم وتسمياتهم الكلدانية والآثورية وغيرها. يتوزعون حالياً حسب التالي :

ـ العراق : مليون ونصف المليون، نصفهم في بغداد والباقون في الموصل وأربيل ودهوك وكركوك والبصرة.

ـ سوريا : ربع مليون، أغلبهم في منطقة الجزيرة وحلب بالاضافة الى دمشق.

ـ لبنان : عشرون ألفاً أغلبهم في بيروت.

ـ تركيا : عشرة آلاف اغلبهم في إسطنبول.

ـ أكثر من مليون منتشرين في جميع بقاع العالم، أوربا الغربية والقارة الأمريكية واستراليا وإيران وروسيا.

طبعاً هذه الأرقام تقريبية لأنها تعود لأعوام الثمانينات، مع التغيرات المستمرة المتعلقة بالهجرة وتنقل الجاليات وزيادة السكان.

ان معظم السريان في سوريا والعراق تمكنوا من الاندماج في الحياة الاجتماعية والسياسية في البلدين ولعبوا دوراً بارزاً في النشاطات السياسية والثقافية لهذين البلدين ووصل بعضهم الى مراكز قيادية ومميزة. في السنوات الأخيرة برزت بعض المراكز السياسية والثقافية والدينية الخاصة بالسريان، وخصوصاً بين الآثوريين «النساطرة» الذين تعرضوا أكثر من غيرهم للمذابح والتشريد من مناطقهم الأصلية، ومن أبرز هذه الحركات:

ـ نوادي «بيت النهرين» وهي منتديات اجتماعية ثقافية منتشرة بين جميع الجاليات الآثورية (والسريانية) في العالم. وتشرف كذلك على نشر المجلات والكتب باللغة السريانية والعربية.

ـ الكنائس المتنوعة الخاصة بالطوائف السريانية المختلفة، والمنتشرة أيضاً بين الجاليات المهاجرة. وعموماً تتبع هذه الكنائس مراكزها في سوريا والعراق.

ـ الحركات السياسية المطالبة بحقوق السريان، مثل المنظمة الآثورية الديمقراطية التي تأسست عام 1957. والحركة الديمقراطية الآشورية التي تأسست عام 1979 وفازت بالمقاعد الخمسة المخصصة لطوائف السريان في انتخابات كردستان عام 1993.

آفاق التعامل مع حقوق السريان

أن «مسألة حقوق السريان» التي طالما تم تجاهلها من قبل شعوب المنطقة وحركاتها السياسية، تقع أولاً وقبل كل شيء على عاتق الشعبين العراقي والسوري بحكم انتماء السريان التاريخي والسياسي لهذين الشعبين. بالاضافة الى أن هذه القضية تتطلب تفهماً من قبل الحركات القومية الكردية وبعضاً من روح التضامن مع شعب شقيق وجار للشعب الكردي.

ان الحركات والنخب في العراق وسوريا يمكنها أن تتبنى المبادىء التالية في التعامل مع حقوق السريان:

1ــ الاعـتراف بـأن الـسريان بجميـع طـوائفهم الأرثوذكـسية والنـسطورية والكاثوليكيـة والبروتستانتية هم أشقاء وأسلاف للشعبين العراقي والسوري، رغم أنهم جزء متميز دينياً ولغوياً من هذين الشعبين. وهذا يتطلب جهداً خاصاً من أجل كتابة جديدة للتاريخ الرسمي والمدرسي والتربية الوطنية.

2ــ أن يـتم اعتبـار اللغـة الـسريانية لغـة ثانيـة وتاريخيـة في جميـع مـدارس بلـدان المشرق علـى اعتبارهـا الأسـاس الثقـافي والحـضاري الـذي انبثقـت منـه اللغـة العربيـة، وهـذا يـشبه تمامـاً تدريس اللغة اللاتينية في مدارس أوربا على اعتبارها الأساس التـاريخي والحـضاري للغـات الأوربية ـ (راجع القسم الخاص باللغة العربية وأصولها، في هذا الكتاب).

3ــ اعتبـار منـاطق شمـال النهـرين «الجزيـرة» الـتي اقتطعتهـا تركيـا (مـاردين وديـار بكـر والرهـا) بالاضافة الى لواء الاسكندرونة الـسوري، هـي جـزء جغـرافي وتـاريخي مـن العـراق وسـوريا، وأن السريان والعرب القاطنين هذه المناطق هم سكان عراقيـون وسـوريون. يعـني هـذا أن يـتم التثقيف وإشعار الحركات الكردية والحكومة التركية بهذا الموقف. وبالتالي الدفاع عـن الحقـوق الثقافية والتاريخية لهؤلاء الأشقاء. وهذا الموقف يشمل أيـضاً الـسريان القـاطنين في منـاطق غـير رافدية أي تابعة تاريخياً لكردستان العراق وإيران وتركيا (مثلاً في السليمانية والعمادية وأورميـا وحكاري)، وهذا الموقف لا يعني أبداً التدخل بالشؤون الداخلية لهذه البلـدان. إنمـا نوعـاً مـن التضامن مثلما تتعامل جميع الشعوب مع جالياتها المقيمة في أوطان أخرى.

4ـ أن يتم التعامل مع الجاليـات الـسريانية (حتـى مـن ذوي الجنـسيات غـير العراقيـة والـسورية) المقيمة في المهجر الأوروبي والأمريكي والاسترالي علـى اعتبارهـا جاليـات عراقيـة سـورية، وأن يتم منح الجنسية لجميع الراغبين، ومـنحهم حـق المشاركة والتعـبير والاقامـة في العـراق وسوريا مثل جميع المهاجرين من البلدين. (لقد قامت الحكومة الـسورية بخطـوات إيجابيـة في هذا المجال وخصوصاً ناحية الاتصال بهذه الجاليات ودعوتها لزيارة سوريا).

5ــ ان مـنح الجنـسية وحـق العـودة لـسريان البلـدان الأخـرى لا يعـني أبـداً أن يـتم الأمـر علـى حساب الـسكان الـذين توطنـوا في هـذه المنـاطق الـسريانية التاريخيـة، ونعـني بهـذا خـصوصاً المنـاطق والقـرى الـتي يقطـن فيهـا حاليـاً أكـراد في العـراق وسـوريا. بمعنـى أوضـح أن «حـق العودة» لا يعني أبداً «حق الطرد» على الطريقة الصهيونية العنصرية والمعادية للانسانية.

هذه بعض من المبادىء التي يمكن أن يتعمق حولها الحوار بين جميع المهتمين بحقوق السريان وقضية خلق «هوية تاريخية أصلية» تحترم جميع الخصوصيات والتنوعات الدينية والمذهبية واللغوية لبلدان «منطقة المشرق».

❖ ❖ ❖

نقاش صحفي عن العرب والسريان

يبدو أن موضوع (السريان) والتأكيد على أصالتهم التاريخية وأنهم لعبوا الدور الأساسي في التمهيد للحضارة العربية الاسلامية، مثل هذا الطرح ازعج ولا زال يُزعج الكثير من (القوميين العروبيين) الذين تعودوا ان ينظروا الى تاريخ منطقتنا من منظار (عروبي قح) ونفي تماماً لأصالة شعوبنا واعتبار التاريخ السابق للفتح الاسلامي هو تاريخ غريب لأنه غير عربي.

هنا نقدم الرد الذي نشره الكاتب في جريدة القدس (6 ـ7 ـ 1995) على اعتراضات باحثة (قومية) ازعجتها طروحات الكاتب عن الدور الأساسي للسريان في تاريخ بلدان المشرق :

«مرة أخرى عن السريان والهوية الوطنية

❖ نشرت صحيفة «القدس العربي» في 22 حزيران (يونيو) 1995 رداً من الباحثة العراقية المقيمة في اليونان السيدة سعاد الشيباني، على مقالتنا «عن حقوق السريان» بقسميها الأول والثاني، والمنشورة في 25 و 27 أيار (مايو) 1995.

ان مقالي هذا «عن السريان» رغم قصره فهو حصيلة أعوام من المتابعة والقراءة والحوار وتسجيل الملاحظات وحفظ الوثائق المتعلقة بتاريخ السريان قبل الاسلام وبعد الاسلام ثم في الفترتين العثمانية والحديثة. اكتشفت ان تاريخ السريان «أو الأراميين» قد تم شطبه تماماً من تاريخنا العراقي والمشرقي لأسباب دينية وعروبية يطول الحديث عنها. وقد أدى هذا القصور الى تناسي وضع اشقائنا السريان في القرون العثمانية الأخيرة، وخصوصاً المذابح والتشريد الذي تعرضوا له من قبل العسكر الأتراك والأغوات الأكراد، اننا نقول دون أية مبالغة، ان معاناة السريان تضاهي تقريباً معاناة الشعب الفلسطيني من ناحية طردهم من قراهم ومدنهم والغاء هويتهم واعتبار أراضيهم جزءاً من تركيا ومشروع كردستان الكبرى.

أما بالنسبة للنقطة التي ركزت عليها الباحثة بل كانت هي الموضوع الأساسي للرد وشكلت محوره منذ البداية حتى النهاية : اعتراض الباحثة على قولنا بأن العرب قد اطلقوا

على السريان تسمية «نبط أو أنباط» بعد الفتح العربي للعراق والشام. وقد اسهبت الباحثة باستخدام الاستشهادات والمصادر والشروح لكي تثبت بأن النبط كانوا عرباً وليسوا سريانا.

مع كل اعتزازي بالجهد العلمي الذي بذلته الباحثة، فاني اقول لها بكل بساطة، للأسف ان جهدها لم يكن ضرورياً ابداً لأنها تحدثت عن مسألة لم أتطرق اليها. والسبب يعود الى «جهل» الباحثة بالحقيقة التالية : ان تسمية «نبط» قد تم استخدامها في التاريخ خلال فترتين متتاليتين ومعنيين : فترة ما قبل الفتح العربي الاسلامي، ثم فترة ما بعد الفتح العربي الاسلامي.

وأنا تحدثت في مقالي عن الفترة الثانية، بينما الباحثة تحدثت عن الفترة الأولى. واستخدام تسمية «نبط» قد اختلف بين الفترتين، وهذا امر معروف لدى أي مهتم بتاريخ المشرق العربي! لكن الباحثة للأسف لم تدرك هذه البديهية رغم تخصصها. وكما رغبت بذلك، ولكي نبرهن لها على أننا لا نعتمد في تحليلنا على «المشاعر والأحاسيس» كما اتهمتنا في ردها، بل على المصادر الموثوقة والمعروفة جداً :

قبل الحديث عن «النبط» في هاتين الفترتين، يتوجب علينا توضيح حقيقة معنى تسمية «نبط أو أنباط». السيدة الباحثة تعتقد بأن هذه التسمية أتت من «نبوت بن اسماعيل» المذكور في التوراة. مثل هذا التفسير «الأسطوري» يذكر بأولئك الذين يرجعون تسمية «عرب» الى «يعرب» جد العرب الأسطوري، يقول ابن منظور في (لسان العرب) : «النبط انما سموا نبطاً لاستنباطهم ما يخرج من الأرض، وفي حديث لا تنبطوا في المدائن أي لا تتشبهوا بالنبط في سكانها واتخاذ العقار والملك...» ج 7 ص 411.

اذن هذه التسمية، ليس لهاعلاقة بنسل أو قومية، بل صفة اجتماعية اطلقت على الناس المستقرين في الريف والمدينة الذين يستنبطون أو يستنبتون الأرض والخيرات، أي ان «النبط» رديف «الحضر»، وقد استخدمت هذه التسمية، الصفة في الفترتين التاليتين :

1 ـ الفترة التي سبقت الفتح العربي الاسلامي، وقد اطلقت تسمية «نبط» على الجماعات البدوية «العربية» التي استقرت في جنوب سورية وفلسطين بالذات في منطقة البتراء في الأردن الحالية.

لقد جاهدت السيدة الباحثة من أجل اثبات عروبة هؤلاء الأنباط، ودحض «التهمة الخطيرة جداً» بأن لهم علاقة مع سكان المشرق الآراميين، ثم تأثير الحضارة والثقافة واللغة

الآرامية السريانية على عرب قبل الاسلام. لنترك اذن احد المصادر الموثوقة يتحدث عن المسألة. هذا مقطع من كتاب عالم اللغات السامية (أ ــ ولفنسون) والمكنى بـ (بوذؤيب) في كتابه المعروف (تاريخ اللغات السامية. دار القلم ــ بيروت) والذي وضعه مباشرة باللغة العربية. يقول العالم عن أنباط هذه الفترة:

«لا شك أن هناك عناصر نبطية أرامية أصلية كما أن هناك عناصر نبطية عربية. ويظهر ان ارهاط النبط الفاتحين كانوا من الآراميين ثم بعد استقرارهم في طور سيناء «يقصد الأردن» اختلطوا بالعرب فظهرت هناك طبقتان: واحدة آرامية أصيلة وأخرى عربية كثرت عناصرها الى أن تغلبت بالتدريج على العناصر الآرامية ومحتها محواً تاماً وبقيت لغة الحضارة هي اللغة الآرامية التي كانت في تلك العصور لغة العمران عند جميع أمم الشرق الأدنى... ويجب أن لايغيب عن بالنا ان وجود اللغة الآرامية والكتابة الآرامية عند النبط الذين كانوا قد اتصلوا اتصالاً مباشراً بالعرب قد أثر تأثيراً لا يستهان به على الحضارة العربية الجاهلية وعلى تكوين المادة اللغوية العربية في شمال الجزيرة العربية من ناحية التمدن والعمران كما يتضح ذلك من الخط النبطي وتأثيره على الخط العربي الاسلامي...» ص 135 ـ 137.

اعتقد ان في هذا ما يكفي للرد باختصار على المحور الأساسي في رد الباحثة. والآن لنتحدث عن الفترة الثانية التي غابت عن بال الباحثة رغم أنها كانت هي المقصودة في مقالنا عن السريان:

2ــ الفترة التي أعقبت الفتح العربي الاسلامي، وقد اطلق العرب على سكان المشرق المسيحيين الناطقين بالسريانية (الآرامية)، تسمية «نبط» بالاضافة الى تسميات مختلفة، منها الكلدان والآراميون، والنساطرة، والنصارى، وغيرها من التسميات نورد المقطع التالي من كتاب (تاريخ العراقي الاقتصادي ــ الدكتور عبد العزيز الدوري ــ دار المشرق ــ بيروت)، يقول المؤرخ :

«ويستعمل لفظ (النبط) للاشارة الى الفلاحين الذين يتكلمون الآرامية في العراق ولقد أوضح ابن الكلبي ان العرب كانوا يطلقون لفظ (النبط) على سكان العراق الذين لم يكونوا رعاة ولا جنوداً ويسمي المسعودي فلاحي العراق (النبط) و (السريان)، ويصيب المسعودي حين يعتبر النبط سكان العراق القدماء ... ولقد قامت الطبقة المتوسطة من الآراميين بدور مهم

في الحركة الثقافية في العراق وأخرجت عدداً من الأطباء الكبار والفلكيين والعلماء والمترجمين...» ص 31 ـ 32.

نضيف كذلك مقطعاً آخر لنفس المؤرخ، من كتابه (الجذور التاريخية للشعوبية ــ دار الطليعة. بيروت):

«وفي هذا النطاق نستطيع ادخال الاشارات الى عصبية النبط ويقصد بهم الساميون سكان العراق القدماء، «ومنهم ملوك بابل» وهم يذكرون ما كان لهم من عز وما صاروا اليه.

وقد وجد بين المتكلمين من قال انهم أفضل من العرب، وقد سبق أن أشرنا الى كتاب الفلاحة النبطية لابن وحشية، والذي أراد مؤلفه أن يظهر طول باعهم في الحضارة والعمران، وقد وردت بعض الأحاديث والأخبار في فضلهم» ص 90.

ان رد السيدة الباحثة نموذج للنظرة «العروبية» السائدة في التعامل مع تاريخ البلدان العربية، أي تلك النظرة القائمة على أساس المفهوم « العرقي» للتاريخ وليس على أساس المفهوم «الوطني الأرضي». بمعنى أوضح، أننا تعودنا أن نعتبر تاريخنا هو تاريخ العرب كقبائل وكعرق لأننا نحن «العرب» النسل البدني لتلك القبائل العربية، وتاريخنا يبدأ بها. أما الشعوب السابقة فهي تكاد أن تكون أجنبية بالنسبة لنا، بدنياً وعرقياً وتاريخياً. هكذا علمنا دعاة القومية، متناسين بذلك ان تاريخ أي شعب هو تاريخ أرض الوطن بما حملته من شعوب وحضارات بمختلف عروقها ولغاتها وأديانها. والسيدة الباحثة جهدت طيلة ردها للبرهنة على أن الأنباط كانوا عرباً، وأن العرب توطنوا فلسطين وان وجود الأنباط يثبت عروبة فلسطين، طيب يا سيدتي، وهل «عروبة فلسطين» تعتمد فقط على وجود الأنباط .. اين اذن تضعين الكنعانيين والفلستين والعبرانيين والآراميين الذين سبقوا الأنباط في فلسطين بآلاف السنين وكانوا جزءاً من أرض فلسطين وتاريخها وشعبها؟ ان مشكلة هذا المنطق العروبي الضيق أنه يخدم المنطق الصهيوني دون أن يدري. ان هذا المنطق العرقي هو أساس خراب القضية، ان المنطق الصحيح هو الذي يعترف بأن شعب فلسطين الحالي بمسلميه ومسيحييه بالاضافة الى اليهود والأرمن والشركس وغيرهم، هو سليل طبيعي وحقيقي لكل الجماعات الصغيرة والكبيرة التي قطنت أرض فلسطين وصنعت تاريخها منذ العصور المجهولة».

من مقالة في جريدة القدس اللندنية ـ سليم مطر 6 ـ 7 ـ 1995